

Distr.: General
24 December 2019
Arabic
Original: English



الدورة الرابعة والسبعون
البند 159 من جدول الأعمال
تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد
لتحقيق الاستقرار في مالي

أداء ميزانية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في
مالي للفترة من 1 تموز/يوليه 2018 إلى 30 حزيران/يونيه 2019

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

5	أولا - مقدمة
6	ثانيا - أداء الولاية
6	ألف - لمحة عامة
6	باء - تنفيذ الميزانية
12	جيم - مبادرات دعم البعثة
12	دال - التعاون مع البعثات العاملة في المنطقة
13	هاء - الشراكات والتنسيق مع الفريق القطري والبعثات المتكاملة
13	واو - أطر الميزنة القائمة على النتائج
94	ثالثا - أداء الموارد



الرجاء إعادة استعمال الورق



94	الموارد المالية	ألف -
95	معلومات موجزة عن عمليات إعادة توزيع الموارد فيما بين المجموعات	باء -
96	نمط الإنفاق الشهري	جيم -
97	الإيرادات والتسويات الأخرى	دال -
97	النفقات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية والاكتفاء الذاتي	هاء -
98	قيمة التبرعات غير المدرجة في الميزانية	واو -
98	تحليل الفروق	رابعا -
104	أداء الموارد المالية المعتمدة بموجب سلطة الدخول في التزامات	خامسا -
106	الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها	سادسا -
106	موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ ما قرره وطلبته الجمعية العامة في قرارها 320/73	سابعا -

رُبط مجموع نفقات بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي للفترة من 1 تموز/يوليه 2018 إلى 30 حزيران/يونيه 2019 بهدف البعثة من خلال عدد من أطر الميزنة القائمة على النتائج المجمعة حسب العناصر التالية: المصالحة السياسية وتنفيذ اتفاق السلام؛ وتحقيق الاستقرار الأمني، ورصد وقف إطلاق النار والإشراف عليه وحماية المدنيين؛ وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وإقامة العدالة؛ وإعادة بسط سلطة الدولة وإرساء سيادة القانون وتحقيق الانتعاش في وسط مالي وشمالها؛ وتوفير الدعم.

واتسمت الفترة المشمولة بالتقرير بإحراز تقدم وظهور تحديات جديدة فيما يتعلق بتنفيذ اتفاق السلام. ودعمت البعثة المتكاملة جهود الحكومة الرامية إلى تحقيق الاستقرار في وسط البلد. وعُقدت الانتخابات الرئاسية في 29 تموز/يوليه 2018، وانتخابات دورة التصفية في 12 آب/أغسطس 2018 في أجواء سلمية عموماً، على الرغم من وقوع بعض الحوادث الأمنية في شمال البلد ووسطه، وتُوجت هذه الانتخابات بإعادة انتخاب الرئيس إبراهيم أبوبكر كيتا الذي أدى اليمين الدستورية في 4 أيلول/سبتمبر 2018، وشكل حكومته في 9 أيلول/سبتمبر 2018. واعتُبر إجراء الانتخابات الرئاسية ضمن الإطار الزمني الدستوري خطوة هامة نحو تحقيق الاستقرار في البلد.

وبلغت نفقات البعثة المتكاملة خلال الفترة المشمولة بالتقرير 1 105,7 مليون دولار، وهو ما يمثل معدل استخدام للموارد نسبته 99,9 في المائة، مقارنة بنفقات قدرها 1 086,4 مليون دولار ومعدل استخدام للموارد نسبته 99,6 في المائة في الفترة 2018/2017.

ويُعزى الرصيد الحر إلى انخفاض في النفقات تحت بند التكاليف التشغيلية المتعلقة بالعمليات الجوية بسبب ما يلي: (أ) اتخاذ البعثة تدابير فعالة من حيث التكلفة لتحقيق الاستفادة المثلى من أسطول طائراتها وعملياتها الجوية وفقاً لمبادرات الأمين العام؛ (ب) تأجيل التوسع المقرر في منظومة حماية المعسكرات التابعة للشبكة الآمنة الخاصة بالبعثة في سياق تدابير التقشف التي اتخذتها البعثة المتكاملة إذ أعادت ترتيب أولويات برنامج نفقاتها؛ (ج) تكاليف الشحن والتكاليف المتصلة باستفادة البعثة قدر الإمكان من أصول أسطولها المخصص للنقل مع إسناد مهام أقل إلى متعهدي النقل الداخلي المتعاقد معهم، وتأخر تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بسبب عدم إحراز تقدم في البرنامج فضلاً عن الأنشطة البرنامجية الأخرى المقرر تنفيذها في شمال مالي ووسطها بسبب تقلب الحالة الأمنية. وقوبل هذا الانخفاض الإجمالي في الاحتياجات جزئياً بما يلي: (أ) احتياجات إضافية تحت بند الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة تُعزى إلى رسوم الشحن الناجمة عن التكاليف الإضافية المرتبطة بنشر المعدات الرئيسية المملوكة لعدد من الوحدات وإعادة تمهينها إلى الوطن؛ (ب) المعدات الرئيسية، نتيجة الأداء الأفضل لمعدات محسّنة؛ (ج) معدات الاكتفاء الذاتي، نظراً لنشر عدد أكبر من أفراد القوات ووحدات الشرطة المشكلة على نحو يفي بمعايير الاكتفاء الذاتي؛ (د) التكاليف المرتبطة بنشر عدد من الوحدات وإعادة تمهينها إلى الوطن في عمليات لم تكن مقررة من قبل. وعلاوة على ذلك، نشأت احتياجات إضافية فيما يتعلق بالموظفين المدنيين بسبب انخفاض معدلات الشغور الفعلية مقارنة بالمعدلات المطبقة في ميزانية الفترة.

أداء الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة؛ تمتد سنة الميزانية من 1 تموز/يوليه 2018 إلى 30 حزيران/يونيه 2019)

الفرق			
الفرقة	المخصصات ^(أ)	النفقات	المبلغ
			النسبة المئوية
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة	483 204,1	505 536,8	(4,6)
الموظفون المدنيون	167 294,3	184 110,8	(10,1)
التكاليف التشغيلية	456 820,5	416 019,4	8,9
إجمالي الاحتياجات	1 107 318,9	1 105 667,0	0,1
الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	14 694,0	16 473,4	(12,1)
صافي الاحتياجات	1 092 624,9	1 089 193,6	0,3
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)	-	-	-
مجموع الاحتياجات	1 107 318,9	1 105 667,0	0,1

(أ) تمثل الموارد المعتمدة البالغ إجماليها 1 074 718 900 دولار (صافيها 1 060 024 900 دولار) والموارد المأذون بها بموجب سلطة الالتزام والبالغ إجماليها 32 600 000 دولار لتلبية الاحتياجات الإضافية للتوسع في نشر أفراد الوحدات العسكرية.

أداء الموارد البشرية من حيث شغل الوظائف

الفرقة	القوام المعتمد ^(أ)	العدد الفعلي (المتوسط)	معدل الشواغر (نسبة مئوية) ^(ب)
المراقبون العسكريون	40	39	2,5
الوحدات العسكرية	13 249	12 579	5,1
شرطة الأمم المتحدة	350	316	9,7
وحدات الشرطة المشكّلة	1 570	1 432	8,8
الموظفون الدوليون	810	728	10,1
الموظفون الوطنيون			
الموظفون الفنيون الوطنيون	147	123	16,3
الموظفون المدنيون من فئة الخدمات العامة	751	630	16,1
متطوعو الأمم المتحدة	189	152	19,6
الوظائف المؤقتة ^(ج)			
الموظفون الدوليون	2	2	-
الموظفون الوطنيون	-	-	-
أفراد مقدمون من الحكومات	19	9	52,6

(أ) يمثل أعلى مستوى للقوام المأذون به.

(ب) استناداً إلى المعدل الشهري لشغل الوظائف والقوام الشهري المعتمد.

(ج) ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

وترد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها في الفرع السادس من هذا التقرير.

أولا - مقدمة

1 - وردت الميزانية المقترحة للإنفاق على بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي للفترة من 1 تموز/يوليه 2018 إلى 30 حزيران/يونيه 2019 في تقرير الأمين العام المؤرخ 13 شباط/فبراير 2018 (A/72/746) وبلغ إجماليها 1 099 490 400 دولار (صافيها 1 084 790 400 دولار). وتغطي الميزانية تكاليف نشر 40 مراقبا عسكريا، و 13 249 فردا من أفراد الوحدات العسكرية، و 1 920 فردا من أفراد الشرطة (350 فردا من شرطة الأمم المتحدة، و 1 570 فردا من وحدات الشرطة المشكلة)، و 813 موظفا دوليا، و 898 موظفا وطنيا، منهم 147 موظفا وطنيا من الفئة الفنية وموظفان يشغلان وظيفتين مؤقتتين ممولتين في إطار المساعدة المؤقتة العامة، فضلا عن 189 متطوعا من متطوعي الأمم المتحدة و 19 فردا من الأفراد المقدمين من الحكومات.

2 - وأوصت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، في تقريرها المؤرخ 13 نيسان/أبريل 2018، بأن تعتمد الجمعية العامة مبلغا إجماليه 1 092 718 900 دولار (صافيه 1 078 024 900 دولار) في الفترة من 1 تموز/يوليه 2018 إلى 30 حزيران/يونيه 2019 (A/72/789/Add.14، الفقرة 42).

3 - واعتمدت الجمعية العامة، بموجب قرارها 297/72 ومقررها 558/72، مبلغاً إجماليه 1 074 718 900 دولار (صافيه 1 060 024 900 دولار) للإنفاق على البعثة خلال الفترة من 1 تموز/يوليه 2018 إلى 30 حزيران/يونيه 2019. وُقِّم المبلغ الكلي كأنصبة مقررة على الدول الأعضاء.

4 - وفي سياق قرار مجلس الأمن 2423 (2018) المؤرخ 28 حزيران/يونيه 2018، الذي كرر فيه المجلس الإعراب عن بالغ قلقه من استمرار افتقار البعثة المتكاملة إلى القدرات الأساسية، وشدد فيه على ضرورة سد الثغرات التي تعترض ميدان الطائرات المروحية العسكرية والمركبات المضادة للألغام، وتعزيز قدرات البعثة لتمكينها من تنفيذ ولايتها في بيئة أمنية معقدة تنطوي على أخطار غير متماثلة، وأكد الأهمية القصوى التي يكتسبها تحسين الدعم اللوجستي لضمان أمن موظفي البعثة المتكاملة وسلامتهم، زادت، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وتيرة نشر القوام المأذون به لأفراد الوحدات العسكرية في البعثة المتكاملة زيادة كبيرة، مما أدى إلى انخفاض معدل الشغور الفعلي بنسبة 2,0 في المائة حتى 28 شباط/فبراير 2019. وكان من المتوقع أن يبلغ متوسط معدل الشغور 4,5 في المائة للفترة 2019/2018 مقابل 11,9 في المائة المعتمد للميزانية. ونتيجة لذلك، قامت البعثة بتنفيذ عدد من تدابير التقشف لتلبية احتياجاتها التشغيلية ذات الأولوية ضمن حدود الموارد المعتمدة لفئتي الإنفاق المتعلقةين بأفراد البعثة والتكاليف التشغيلية، بينما قام الأمين العام بالتماس موافقة اللجنة الاستشارية للدخول في التزامات بمبلغ لا يتجاوز 32,6 مليون دولار فيما يتعلق بفئة الإنفاق الخاصة بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة بسبب زيادة مستويات نشر القوات، وهي زيادة لا يمكن استيعابها ضمن حدود الموارد المعتمدة للبعثة على الرغم من تدابير التقشف التي أُتخذت.

5 - وأذنت اللجنة الاستشارية للأمين العام، في رسالتها المؤرخة 26 نيسان/أبريل 2019، بالدخول في التزامات لا يتجاوز إجماليها 32,6 مليون دولار للفترة الممتدة من 1 تموز/يوليه 2018 إلى 30 حزيران/يونيه 2019. وبلغ مجموع الموارد المعتمدة للفترة مبلغا إجماليه 1 107 318 900 دولار (صافيه 1 092 624 900 دولار). ولم يقسم مبلغ 32 600 000 دولار كأنصبة مقررة على الدول الأعضاء.

ثانياً - أداء الولاية

ألف - لمحة عامة

- 6 - أنشأ مجلس الأمن الولاية المسندة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي بموجب قراره 2100 (2013) ومدّدها في قراراته اللاحقة. وحدّد المجلس الولاية المتعلقة بفترة الأداء في قراره 2423 (2018).
- 7 - والبعثة مكلفة بمساعدة مجلس الأمن في تحقيق هدف عام، ألا وهو تحقيق السلام والاستقرار في الأجل الطويل في مالي.
- 8 - وفي إطار هذا الهدف العام، ساهمت البعثة خلال الفترة المشمولة بتقرير الأداء في تحقيق عدد من الإنجازات من خلال تنفيذ النواتج الرئيسية ذات الصلة المبيّنة في الأطر أدناه، مجمعة حسب العناصر التالية: المصالحة السياسية وتنفيذ اتفاق السلام؛ وتحقيق الاستقرار الأمني، ورصد وقف إطلاق النار والإشراف عليه وحماية المدنيين؛ وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وإقامة العدالة؛ وإعادة بسط سلطة الدولة وإرساء سيادة القانون وتحقيق الانتعاش في وسط مالي وشمالها؛ وتوفير الدعم.
- 9 - ويتضمن هذا التقرير تقييماً للأداء الفعلي مقارنة بأطر الميزنة القائمة على النتائج المقررة المبينة في ميزانية الفترة 2019/2018. ويقارن تقرير الأداء، بوجه خاص، بين مؤشرات الإنجاز الفعلية، أي مدى التقدم الفعلي المحرز خلال الفترة المعنية قياساً بالإنجازات المتوقعة، من جهة، ومؤشرات الإنجاز المقررة والنواتج المنجزة فعلاً قياساً بالنواتج المقررة، من جهة أخرى.

باء - تنفيذ الميزانية

- 10 - شهدت الفترة المشمولة بالتقرير إحراز تقدم ونشوء تحديات جديدة فيما يتعلق بتنفيذ اتفاق السلام. وقدمت البعثة المتكاملة الدعم للجهود التي تبذلها الحكومة من أجل تحقيق الاستقرار في وسط البلد. وأجريت الانتخابات الرئاسية في 29 تموز/يوليه 2018 وانتخابات دورة التصفية في 12 آب/أغسطس 2018، في ظل أجواء سلمية عموماً، على الرغم من وقوع بعض الحوادث الأمنية في شمال البلد ووسطه، وتوجت بإعادة انتخاب الرئيس إبراهيم أوبوكر كيتا الذي أدى اليمين الدستورية في 4 سبتمبر/أيلول 2018 وشكل حكومته في 9 سبتمبر/أيلول 2018. واعتُبر إجراء الانتخابات الرئاسية ضمن الإطار الزمني الدستوري خطوة هامة نحو تحقيق الاستقرار في البلد.
- 11 - وفيما يتعلق بإصلاح الدستور، أتمت لجنة الخبراء التي عُيّنت في كانون الثاني/يناير 2019 أعمالها، وفي 1 نيسان/أبريل 2019، قدّمت إلى الرئيس مشروع اقتراحها المتعلق بإدخال تعديلات على الدستور. وبذل الرئيس جهوداً لضمان إشراك الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والتشاور معها. وفي 16 نيسان/أبريل 2019، أعلن الرئيس عن عقد مشاورات وطنية مع الجهات السياسية والاجتماعية المعنية، استجابة للنداءات الداعية إلى إجراء مناقشة أعمق بشأن عملية الإصلاح الدستوري. ولكن عقب استقالة الحكومة في 18 نيسان/أبريل 2019، أعلنت الرئاسة تأجيل المشاورات الوطنية.
- 12 - واعتمدت استراتيجية وطنية شاملة لإصلاح قطاع الأمن في 6 تموز/يوليه 2018. ويسرت البعثة المتكاملة أعمال التنسيق والمناقشات طوال الفترة المشمولة بالتقرير من أجل تنفيذ الاستراتيجية. وكان بدء

العملية المعجلة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإدماج في غاو وكيدال وتمبكتو في 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2018 خطوة هامة لمباشرة عملية إصلاح قطاع الأمن على نطاق أوسع. وأتاحت تلك العملية إدماج أفراد آلية تنسيق العمليات المؤهلين، الذين سُجلوا وسلموا أسلحتهم، في صفوف الجيش الوطني. وبموجب الاتفاق، التزمت الأطراف الموقعة بإجراء إصلاحات جذرية عن طريق إنشاء مجلس وطني لإصلاح قطاع الأمن يكلف بوضع رؤية وطنية لقطاع الأمن والدفاع.

13 - وفيما يتعلق باللامركزية، وافق مجلس الوزراء في شباط/فبراير على مشروع مرسوم ينص على النقل الجزئي للخدمات الحكومية اللامركزية إلى السلطات المحلية، ووقعه الرئيس في آذار/مارس 2019. ويصدر المرسوم وتنفيذه، ستمكن مالي من تحويل نسبة 30 في المائة من إيرادات الدولة إلى السلطات المحلية، على النحو الذي تقتضيه المادة 14 من الاتفاق. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2018، شرعت الحكومة في إجراء مشاورات بشأن مشروع قانون يتعلق بإعادة الهيكلة الإدارية والإقليمية من أجل زيادة حضور الدولة وكفاءة الخدمات المقدمة على الصعيد المحلي.

14 - ولا تزال حالة حقوق الإنسان في مالي تشكل مصدر قلق بالغ، نتيجة لتدهور الحالة الأمنية، ولا سيما في وسط البلد وكذلك على طول الحدود مع بوركينا فاسو والنيجر. وواصلت البعثة المتكاملة رصد حالة حقوق الإنسان وتقديم تقارير عنها، بما في ذلك في سياق الانتخابات الرئاسية. وسعياً لتكثيف جهودها الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب، عززت البعثة جهودها في مجال التحقيق وواصلت تقديم الدعم إلى المؤسسات الوطنية، ولا سيما إلى الوحدة القضائية المتخصصة في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية ومدرسة القضاء الوطنية من أجل مقاضاة مرتكبي الجرائم التي تمثل انتهاكا لحقوق الإنسان وللقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك في سياق مكافحة الإرهاب.

15 - وفي نيسان/أبريل 2019، شارك ما يقدر بنحو 15 000 شخص في مظاهرات نُظمت في باماكو ضد ما يُدعى من سوء إدارة حكومة مالي لشؤون البلد وتساعد أعمال العنف في وسط مالي. وعلى الرغم من الجهود التي بذلها الرئيس لنزع فتيل التوترات، قدّم رئيس الوزراء سوماييلو بوبايا مايعا استقالته واستقالة حكومته إلى الرئيس في 18 نيسان/أبريل 2019.

16 - وفي 2 أيار/مايو 2019، وقع رئيس الوزراء المعين حديثاً، بوبو سييسي، اتفاقاً سياسياً مع ممثلي عدة أحزاب من المعارضة. ويحدد الاتفاق معايير مشاركة أحزاب المعارضة وجماعات المجتمع المدني في الحكومة الجديدة. وتضمن دعوات إلى إجراء حوار سياسي شامل لجميع مناقشة مسائل منها مراجعة الدستور، وإعادة تأكيد التزام الجهات الموقعة بتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي. وفي 5 أيار/مايو 2019، أعلن المتحدث باسم الرئيس عن تشكيل الحكومة الجديدة التي تألفت من 38 وزيراً، من بينهم تسع نساء.

17 - وأدت استقالة الحكومة وتعيين حكومة جديدة إلى إبطاء وتيرة تنفيذ اتفاق السلام والمبادرات التي تتوخاها البعثة المتكاملة لتنفيذ ولايتها، بما في ذلك الأنشطة البرنامجية.

18 - وتكبّدت البعثة المتكاملة نفقات قدرها 1 105,7 ملايين دولار في الفترة المشمولة بالتقرير، مما أدى إلى توفر رصيد حر قدره 1,7 مليون دولار. ونجم الرصيد الحر عن انخفاض النفقات تحت بند التكاليف التشغيلية المتصلة بالعمليات الجوية بسبب اتخاذ البعثة لتدابير فعالة من حيث التكلفة لتحقيق الاستفادة المثلى من أسطول طائراتها وعملياتها الجوية وفقاً لمبادرات الأمين العام. وشملت هذه التدابير ما يلي: (أ) إدخال تغييرات على تشكيلة الأسطول المقررة فيما يتعلق بتأخير نشر الأصول الجوية وعدم

نشرها، إلى جانب ما يترتب على ذلك من انخفاض مستويات استهلاك وقود الطائرات؛ (ب) تأجيل التوسع المقرر لمنظومة حماية المعسكرات التابعة للشبكة الآمنة الخاصة بالبعثة في إطار بند تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ضمن سياق تدابير التقشف التي اتخذتها البعثة المتكاملة إذ أعادت ترتيب أولويات برنامج نفقاتها فيما يتعلق باقتناء منظومات السلاح المضاد للصواريخ وقذائف المدفعية والهاون ودار الكشف عن المدفعية الأرضية في إطار فئة النفقات المتعلقة بالمرافق والهيكل الأساسية في الميزانية، بدلاً من نظام حماية المعسكرات الأكثر تكلفة في إطار ترتيبات طلبات التوريد؛ (ج) تكاليف الشحن وما يتصل بها من تكاليف أخرى تُعزى إلى استخدام البعثة أسطولها من أصول النقل إلى أقصى حد ممكن مع إسناد عدد أقل من المهام إلى متعهدي النقل الداخلي المتعاقد معهم بالاقتران مع انخفاض حجم شحنات معدات الهندسة المنقولة إلى المراكز الإقليمية الرئيسية لتوزيعها على المواقع الإقليمية الأخرى بسبب إرجاء تنفيذ بعض المشاريع الهندسية الرئيسية إلى الفترة 2020/2019 وتأجيل تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج نظراً إلى عدم إحراز تقدم في إنجازه، فضلاً عن الأنشطة البرنامجية الأخرى المقرر إجراؤها في شمال مالي ووسطها بسبب تقلب الحالة الأمنية. وقبول هذا الانخفاض الإجمالي في الاحتياجات جزئياً بنشوء احتياجات إضافية تحت بند الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة بسبب رسوم الشحن، الناجمة عن التكاليف الإضافية المرتبطة بنشر المعدات الرئيسية لعدد من الوحدات وإعادة تأهيلها إلى الوطن بالاقتران مع التزامات الفترات السابقة المستحقة؛ والمعدات الرئيسية، نتيجة الأداء الأفضل للمعدات المحسنة وكذلك الالتزامات المستحقة؛ ومعدات الاكتفاء الذاتي، بسبب نشر عدد أكبر من الوحدات وأفراد الشرطة المشكلة الذين يستوفون معايير الاكتفاء الذاتي، فضلاً عن الالتزامات المستحقة؛ والسفر، الناجم عن التكاليف المرتبطة بالنشر غير المقرر لعدد من الوحدات وإعادة تأهيلها إلى أوطانها. وعلاوة على ذلك، نشأت احتياجات إضافية فيما يتعلق بالموظفين المدنيين بسبب انخفاض معدلات الشغور الفعلية مقارنة بالمعدلات المطبقة في ميزانية الفترة.

الأنشطة الفنية وغيرها من الأنشطة البرنامجية

- 19 - اضطلعت البعثة بسلسلة من الأنشطة البرنامجية دعماً لتنفيذ ولايتها. وكان الهدف من الأنشطة تعزيز قدرات المؤسسات المحلية وإقامة هياكل أساسية قادرة على الصمود لتحقيق السلام، بما في ذلك تجديد المعسكرات والمباني وتشبيدها، وتوفير اللوازم والمعدات، ومشاريع بناء القدرات والتنمية المجتمعية.
- 20 - وتجدر الإشارة إلى أن فريق كبار القيادات ولجنة استعراض الميزانية (يشار إليهما الآن باسم المجموعتين التنفيذيتين المعنيتين بإدارة الموارد) عقدا اجتماعات منتظمة لترتيب الأنشطة حسب درجة الأولوية، مع مراعاة مجمل التحديات السياسية والأمنية واللوجستية العامة وكذلك الفرص المتاحة والمخاطر القائمة. ويرأس لجنة استعراض الميزانية الممثل الخاص للأمين العام وتتألف عضويتها من كبار قيادات البعثة. واللجنة هي الهيئة المعيّنة داخل البعثة المتكاملة لاتخاذ القرارات بشأن استخدام الموارد، وممارسة تفويض السلطة، والحوكمة، والرقابة على استخدام الموارد. وتمارس الجهات الرئيسية المسؤولة على الركائز أيضاً مهام الرقابة وتعتمد كل نشاط برنامجي يقدم من أجل الحصول على الموافقة على صرف الأموال. وفيما يتعلق بالجهات الشريكة المنفذة، فإن لدى البعثة مذكرة تفاهم مع هذه الجهات تحدد المهام التي يتعين الاضطلاع بها، وتشكل أساساً لالتزامات كل طرف من الأطراف عند استخدام موارد البعثة. وتحدد هذه المذكرة أيضاً متطلبات الإبلاغ (الفنية والمالية) لتنفيذ المشاريع. والجهود جارية لمواصلة تعزيز مهام الرقابة والحوكمة والإبلاغ من جانب الجهات الشريكة المنفذة.

21 - وترد فيما يلي حالة الأنشطة المنفذة وطبيعتها:

(أ) **نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج** - كان الهدف من هذه الأنشطة تقديم دعم قصير الأجل لإعادة الإدماج الاجتماعي - الاقتصادي لما عدده 3 000 فرد من المقاتلين السابقين، بما في ذلك توفير التسجيل البيومتري وتقديم الخدمات الاجتماعية - الاقتصادية والرعاية النفسانية والاجتماعية وشبكات الأمان (الدعم الاقتصادي أو المالي) ومجموعات الأدوات المستخدمة في المعسكرات، والتوعية والتدريب على المهارات الأساسية داخل مواقع التجميع أو خارجها من أجل مساعدة المشاركين في عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على الانتقال مجدداً إلى الحياة المدنية. وقُدِّم الدعم إلى المقاتلين السابقين في كيدال وغانو وتمبكتو في سياق التعجيل بإعادة الإدماج. وعلى الرغم من الديناميات السياسية الصعبة، تم فحص ما مجموعه 1 747 حالة شملت المقاتلين السابقين المنتمين إلى الجماعات المسلحة الموقَّعة، إلى جانب المقاتلين السابقين من الحركات المسلحة الممتلئة غير الموقَّعة، من خلال العملية المُعجَّلة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في إطار آلية التنسيق التشغيلية، ارتُئي أن 1 432 فرداً منهم مؤهلون للالتحاق بقوات الدفاع والأمن المالية. وشكل ذلك خطوة بالغة الأهمية للشروع في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإيجاد زخم لها، وبدء عملية أوسع نطاقاً لإصلاح قطاع الأمن.

(ب) **مشاريع الحد من العنف القبلي/إعادة الاستيعاب في القبائل** - نُفذت هذه المشاريع في شمال مالي ووسطها بهدف تعزيز التماسك الاجتماعي قبل بدء عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وأثناءها وبعدها فيما يتعلق بالمقاتلين والأعضاء المنتسبين وأفراد القبائل، بمن فيهم النساء والشباب المعرضون للخطر والفئات ذات الاحتياجات الخاصة كتدبير مؤقت. وعلى وجه التحديد، دعمت البعثة المتكاملة تنفيذ مشاريع الحد من العنف القبلي في مناطق غاو وتمبكتو وميناكا وموتبي وكيدال. ونُفذ ما مجموعه 35 مشروعاً من مشاريع الحد من العنف القبلي. وفي المجموع، استفاد من هذه المشاريع ما عدده 5 874 مستفيداً مباشراً (منهم 3 665 رجلاً و 2 209 نساء) و 195 610 مستفيدين غير مباشرين. وقد نُفذت مشاريع الحد من العنف القبلي لتكمّل البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في التعامل مع الشباب المعرضين للخطر، بمن فيهم الأشخاص المرتبطون بالجماعات المسلحة والنساء.

(ج) **سيادة القانون والمؤسسات الأمنية** - قُدِّم الدعم إلى حكومة مالي من أجل تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن، ولا سيما السياسة الوطنية لمكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف. ولهذا الغرض، أنشئ جهاز مركزي واحد وأمانة دائمة في باماكو وأصبحا يعملان بكامل قدرتهما. وأنشئ مكتبان إقليميان في موتبي وغانو، ووفرت لهما المعدات والمواد واللوازم المكتبية لتشغيلهما. وشرع في تنفيذ أنشطة لتوعية الجهات الفاعلة الدينية وكذلك الجماعات الشبابية والنسائية وتثقيفها تحت قيادة الجهاز المركزي. ونُظمت حلقتا عمل تدريبيتان بالتعاون مع المنظمة غير الحكومية، مؤسسة وايلد فاؤندين (Wild Foundation)، لتعزيز قدرة لواءين مختلطين لمكافحة الصيد غير المشروع (70 عنصراً من حرس الغابات والقوات المسلحة المالية)، وتم توفير طائرة من الطائرات فائقة الخفة المزودة بمحرك، لدعم السلامة المجتمعية ومكافحة الاتجار والصيد غير المشروعين في غورما. وفي إطار الدعم العام لإصلاح قطاع الأمن، استفاد من الخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية ما مجموعه 1 862 من المقاتلين السابقين و 3 273 فرداً من قوات الدفاع والأمن المالية ومعالجهم. وأُحيل كل من تبين أنه مصاب بفيروس نقص

المناعة البشرية إلى الجهات المتخصصة لتلقي العلاج والرعاية والدعم. وقدمت البعثة المتكاملة أيضا المشورة والدعم إلى الجهاز القضائي وهيئات الرقابية التابعة لقوات الدفاع والأمن المالية في سياق الجهود الرامية إلى محاسبة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، فضلا عن تنفيذ نظام حماية فعال لفائدة الضحايا والشهود والموظفين القضائيين. واضطلعت البعثة بتنفيذ عدد من المشاريع لدعم الوحدة القضائية المتخصصة في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك التدريب في مجال الصكوك الدولية المنطبقة فيما يتعلق بالإرهاب وتوفير المعدات اللازمة للتحقيق في الجرائم المنظمة عبر الحدود الوطنية. ووُضعت خطط أمنية، ونُظمت تمارين محاكاة في أربعة سجون في غاو ومبكتو وموتبي وكوليكورو، تُستخدم لاحتجاز المتهمين و/أو المدانين من الإرهابيين والجناة المتورطين في الجريمة المنظمة. وعُقدت حلقات عمل لبناء القدرات وجلسات عمل بشأن القوانين والمعايير الدولية المنطبقة في مجال إمكانية اللجوء إلى القضاء وظروف الاحتجاز دعماً لتشغيل المحاكم والسجون. وبالإضافة إلى ذلك، جرى تركيب نظم لإدارة البيانات في سبعة سجون، واقتناء معدات السلامة والأمن لصالح أربعة سجون.

(د) **توطيد السلام** - قُدم تدريب في مجال بناء القدرات والدعم التقني للمديرين المحليين والمسؤولين المنتخبين والدوائر التقنية بهدف تزويد سلطات مالي بمهارات التخطيط الاستراتيجي لوضع استراتيجيات متكاملة لتحقيق الاستقرار الإقليمي. وقُدم الدعم لتنظيم اللجنة المحلية المعنية بتوجيه الأنشطة الإنمائية ورصدها في المنطقتين الشمالية والوسطى، وعقدت دورات إعلامية وأخرى للتوعية في المناطق الشمالية بشأن الأدوار التي تضطلع بها السلطات المؤقتة ووكالات التنمية الإقليمية ومسؤولياتها وأهميتها. وأُجريت مشاورات منتظمة في إطار آليات التنسيق بين الجهات الشريكة التقنية والمالية ومع أفرقة التنسيق التابعة للحكومة المركزية والمجتمع المدني لتقييم ودعم الجهود المنسقة، بما في ذلك الجهود المتعلقة بتنفيذ مشاريع بناء السلام التي تتماشى مع الاستراتيجيات الإقليمية. وبالتنسيق مع البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري ولجنة تأهيل المناطق الخارجة من النزاع وآلية التنسيق بين الجهات الشريكة التقنية والمالية، جرى استكمال المعلومات المتعلقة بتحديد مواقع التدخلات على نحو مشترك في الشمال والوسط. وجرى تعزيز جهود جمع البيانات وتحديد المواقع على نحو مشترك باستخدام قاعدة البيانات المتعلقة بالتأزر في الشمال (Synergie Nord). وقُدم الدعم اللوجستي من خلال تقديم الدعم للتنقل داخل منطقة البعثة لما مجموعه 570 فردا من موظفي الحكومة والجهات الشريكة في مجالي التنمية والمساعدة الإنسانية.

(هـ) **الدعم الانتخابي** - قُدم الدعم اللوجستي لنقل المواد الانتخابية، وكذلك الجهات الوطنية صاحبة المصلحة والجهات الشريكة الدولية، من باماكو إلى 703 بلديات في المناطق الشمالية الخمس وموتبي وكذلك إلى بعض الدوائر النائية قبل كل جولة من الانتخابات الرئاسية لعام 2018 وبعدها وأثناءها، بما في ذلك نقل أفراد الأمن والحراسة. وشمل الدعم الانتخابي نقل 918 من الجهات صاحبة المصلحة والجهات الشريكة الانتخابية، وتوزيع 123 طنا من المواد الانتخابية، والتعاقد مع 64 فردا من المتعهدين، واستئجار 53 مركبة، فضلا عن تقديم الدعم الأمني للعملية الانتخابية في مالي.

(و) **حقوق الإنسان** - أعطت البعثة الأولوية لرصد انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان والتحقيق فيها، في جميع أنحاء مالي، وعلى الحدود مع البلدان المجاورة، وذلك من أجل كفالة احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ولا سيما في سياق أنشطة مكافحة الإرهاب التي تضطلع بقيادتها قوات وطنية وإقليمية ودولية. وأسديت المشورة التقنية وقُدمت خدمات بناء القدرات في مجال حقوق الإنسان لقضاة مالي من أجل مقاضاة مرتكبي جرائم تمثل انتهاكات لحقوق الإنسان وللقانون الدولي

الإنساني، بما في ذلك في سياق مكافحة الإرهاب. وجرى إيفاد خبير من اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في النيجر لمساعدة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في مالي ولتعزيز قدراتها القانونية والتشغيلية لتمكينها من الحصول على المركز "ألف" وفقاً للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس). ونُظمت حلقة عمل فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان والتثقيف في مجال السلام في سياق منع التطرف العنيف. وقُدّم الدعم لتيسير مشاركة عضوين من أعضاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في مالي في المؤتمر السنوي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الذي نظمه التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. ونُظّم منتدى لتقديم المعلومات للجهات الشريكة والتحاور معها بشأن الخطة الاستراتيجية التي وضعتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في مالي للفترة 2018-2020.

(ز) **بناء الثقة** - ظلت البعثة المتكاملة ملتزمة بضمان المشاركة الكاملة والفعالة للأحزاب السياسية والحركات الموقّعة ومنظمات المجتمع المدني، ولا سيما الرابطة الشبابية والنسائية، والزعماء الدينيين والنقابيات، في تنفيذ اتفاق السلام. وأنشئت سبعة مراصد إقليمية للمواطنين (بما في ذلك منابر المرأة والشباب) (في سيغو وموبتي وكيدال وغاوا وميناكاو وتمبكتو وتاوديني) لرصد التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام. وجرى توعية سكان 12 بلدية بشأن النظم المجتمعية للإنذار المبكر/التنبيه بالتهديدات المتعلقة بالعنف البدني، بما في ذلك كيدال وتيستاليت وسيفاري وموبتي وكورو وبانكاس وباديانغارا ودجيني وغاوا وتمبكتو وألافيا وبوريم - إينالي. وعُيّن خبيران استشاريان من أجل مساعدة الإدارة العامة للجماعات الإقليمية التابعة لوزارة اللامركزية والإصلاح الحكومي. وطُبقت في باماكو برامج وأدوات تدريبية لتدريب السلطات المحلية والمحافظين ونواب المحافظين، استفاد منها ما يزيد على 125 مشاركاً من وسط مالي وشمالها، بمن فيهم المحافظون ونواب المحافظين. ودعمت البعثة تسوية النزاعات المحلية من خلال عقد جلسات عمل شهرية (في شكل اجتماعات أو حلقات عمل) مع وزارة المصالحة الوطنية في باماكو وأفرقة المصالحة الإقليمية في المنطقتين الوسطى والشمالية، بما يشمل إسداء المشورة بشأن تسوية النزاعات المحلية وسير عمل أفرقة المصالحة الإقليمية، ومن خلال إجراء اجتماعات الحوار القبلي الشهرية مع الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة في عملية السلام على المستوى المحلي (السلطات المحلية، ومجموعات المجتمع المدني، وقادة المجتمعات المحلية) في خمس مناطق في شمال البلد ووسطه لإدارة ومنع نشوب النزاعات وبناء علاقات تعاونية فيما بين الجهات الفاعلة الرئيسية وبين الجهات الفاعلة الرئيسية والبعثة، من أجل الدفع قُدماً بعملية السلام. وأنشأت وزارة المصالحة الوطنية سبعة عشر فريقاً للمصالحة على مستوى البلديات (لجان المصالحة البلدية) داخل مناطق تمبكتو وتاوديني وكيدال وموبتي. ونُقّدت بنجاح ثماني مبادرات لتسوية النزاعات بشأن مسائل إدارة الأراضي والموارد والنزاعات بين القبائل ودخلها في مناطق ميناكاو وتاوديني وتمبكتو وموبتي وغاوا. ونُظّم ما مجموعه 48 جلسة حوار قبلي في وسط مالي وشمالها.

(ح) **الشؤون الجنسانية ومنع العنف الجنسي المتصل بالنزاعات والتصدي له** - دعمت البعثة الجهود الرامية إلى تعزيز قدرات وزارة شؤون المرأة من أجل التشجيع على مشاركة المرأة وتمثيلها بصورة كاملة وفعالة في عملية السلام، وتنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن. وعملت البعثة أيضاً على كفالة رصد العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات والانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال والإبلاغ عنها، وكذلك متابعة نتائج الالتزامات التي وقّعت عليها أطراف النزاع في هذا الصدد، وبناء قدرات السلطات الوطنية في هذا المجال.

جيم - مبادرات دعم البعثة

22 - بذلت البعثة جهوداً كبيرة من أجل بلوغ المستوى الأمثل في نشر الأفراد النظاميين والموظفين المدنيين وإعادة التوازن إليه في وسط مالي بغية التصدي للعنف المتزايد في المنطقة ومنع وقوع المزيد من الهجمات. فعلى سبيل المثال، قام فريق متكامل تابع للبعثة يضم مدنيين وعسكريين وأفراداً من الشرطة، بإطلاق حملة لحماية المدنيين، والتحاور مع القبائل في جميع أنحاء المنطقة، وتيسير عقد اجتماعات للسلطات القضائية التقليدية بغية الشروع في عملية المصالحة بين قبيلتي دوغون والفولاني. وأجرت البعثة المتكاملة أيضاً بالتنسيق مع قوات الأمن الوطنية عمليات في دائرتي كورو وبانكاس واستفادت استفادة كاملة من قوة الرد السريع وطائرات المراقبة والتكنولوجيا المتاحة في البعثة. وأتاحت هذه العمليات للموظفين المدنيين التابعين للبعثة المتكاملة وأفرقة التحقيق فيها قدرة أكبر على التنقل. وكان كل من الحوار والدعوة السياسية ودعم سيادة القانون والتحقيقات والمصالحة والوساطة وتسوية النزاعات المحلية مجالات حاسمة الأهمية في سياق عمل البعثة المتكاملة على تعزيز حماية المدنيين. وفي حزيران/يونيه 2019، عند نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، وعقب تكليف الحكومة الجديدة، أصدر رئيس الوزراء مرسوماً ينشئ إطاراً سياسياً لإدارة الأزمات في وسط البلد، وشرح الرئيس ممثل السامي لوسط مالي.

23 - وكان لانعدام الأمن العام في المنطقتين الشمالية والوسطى من البلد، بما في ذلك شن هجمات على قوافل البعثة المتكاملة ودورياتها ومعسكراتها وأفرادها، أثر أيضاً على تنفيذ الولاية، زاد من تفاقمه تأخر نشر ما تم التعهد بتقديمه من الأصول الجوية وناقلات الأفراد المدرعة والمركبات المحصنة ضد الألغام. وفي الوقت نفسه، ومن خلال مواصلة تنفيذ خطة العمل الرامية إلى زيادة سلامة حفظة السلام وأمنهم، بما في ذلك حماية المعسكرات والقوافل، عززت البعثة المتكاملة قدراتها على صد الهجمات المعقدة، وظل إسهام البعثة أساسياً لمنع الجماعات الإرهابية من السيطرة على مناطق في شمال مالي حيث لا يزال وجود الدولة محدوداً في بعض المناطق أو غير موجود في مناطق أخرى.

24 - وعموماً، وعلى الرغم من التحديات، تمكنت البعثة المتكاملة من الاضطلاع بولايتها بفعالية، بوسائل منها المساعي الحميدة التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام، ودعم العملية السياسية وتوسيع نطاقها، وتنفيذ عدد من المهام الأساسية المتصلة بالأمن والاستقرار بالتنسيق الوثيق مع الكيانات الأمنية الأخرى الموجودة في الميدان، بما في ذلك قوات الدفاع والأمن المالية، والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، والقوات الفرنسية، وبعثتنا الاتحاد الأوروبي في مالي.

دال - التعاون مع البعثات العاملة في المنطقة

25 - ظل التعاون مع الجهات الشريكة الإقليمية أساسياً في معالجة الأزمة في مالي وإحلال سلام واستقرار دائمين. ولا يزال الاتحاد الأفريقي من خلال بعثة الاتحاد الأفريقي المعنية بمالي والساحل، والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي وكذلك الجزائر، وفرنسا ودول المنطقة دون الإقليمية، تشكل الجهات الشريكة الرئيسية في دعم عملية السلام.

26 - وعملت البعثة المتكاملة مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومع الحكومات في المنطقة لتحسين التحليل السياسي والأمني على الصعيد الإقليمي وتبادل المعلومات والخبرات. فعلى سبيل المثال، شاركت البعثة في الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للفريق العامل المعني بالمرأة والسلام والأمن الذي نظمه مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين

الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) لتقييم الإنجازات وأوجه القصور والفرص فيما يتعلق بخطة المرأة والسلام والأمن، وذلك بهدف الإسهام في وضع الاستراتيجية المتوخاة للعقد المقبل. وواصلت البعثة المتكاملة دعم القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل تمشيا مع قرار مجلس الأمن 2391 (2017)، وهي قوة لا تزال تشكل جزءا أساسيا من عملية التصدي للتهديد الذي يشكله التطرف العنيف والجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية في المنطقة. وواصلت الآلية الثلاثية التي تتألف من القوة المشتركة والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، عقد اجتماعاتها لتحديد الأولويات والتحديات والحلول.

27 - وعززت البعثة المتكاملة تنسيق العمليات مع القوات الفرنسية وبعثة التدريب التابعة للاتحاد الأوروبي، وكذلك بعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في محاولة لزيادة التكامل والتركيز على ولاية كل منها.

هاء - الشراكات والتنسيق مع الفريق القطري والبعثات المتكاملة

28 - عملا بقرار مجلس الأمن 2423 (2018)، وضعت البعثة المتكاملة وفريق الأمم المتحدة القطري إطارا استراتيجيا متكاملًا يحدد الرؤية العامة للأمم المتحدة والأولويات المشتركة. ووافق منتدى القيادات العليا الذي يرأسه الممثل الخاص للأمين العام على تنفيذ الإطار على الصعيد القطري في 12 شباط/ فبراير 2019، وأقرته فيما بعد فرقة العمل المشتركة بين الوكالات في المقر في 21 شباط/فبراير 2019. ويحدد الإطار الأولويات المشتركة استنادا إلى المهام ذات الأولوية المحددة في القرار 2423 (2018) لتعزيز الدعم المقدم لتنفيذ اتفاق السلام وللجهود المبذولة بغرض تحقيق الاستقرار في وسط البلد. وينقسم الإطار إلى خمسة مجالات مواضيعية تستند إلى ولايتي البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري، دعما للجهود الوطنية الرامية إلى ما يلي: (أ) استعادة سلطة الدولة في شمال البلد ووسطه؛ (ب) النهوض بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في المناطق المتضررة؛ (ج) إعادة بناء قدرات مؤسسات سيادة القانون والأمن والعدالة؛ (د) تعزيز التماسك الاجتماعي ومنع نشوب النزاعات وتحقيق المصالحة الوطنية؛ (هـ) دعم الانتخابات والإصلاح الدستوري. ويحدد الإطار تقسيما داخليا للعمل يستند إلى المزايا النسبية. وقد وضع تحليل قطري مشترك كجزء من إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة 2020-2024، الذي يوفر، بالاقتران مع الإطار الاستراتيجي المتكامل وخطة الاستجابة الإنسانية، إطار التخطيط العام للمساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة في مالي. وأعطيت الأولوية لأوجه التآزر والبرمجة المشتركة مع الجهات الشريكة، باستخدام موارد البعثة والتبرعات على حد سواء.

واو - أطر الميزنة القائمة على النتائج

العنصر 1: المصالحة السياسية وتنفيذ اتفاق السلام

29 - على النحو المفصل في الأطر الواردة أدناه، واصلت البعثة المتكاملة دعم تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي وتعزيز المصالحة الوطنية والاستقرار. ولهذا الغرض، تعاونت البعثة المتكاملة، بالتنسيق مع الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية، مع المؤسسات الحكومية والجماعات المسلحة الموقعة والزعماء الدينيين وقادة القبائل والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية، وأسدت إليهم المشورة بشأن تنفيذ اتفاق السلام. وواصلت البعثة المتكاملة توجيه أمانة لجنة متابعة الاتفاق من خلال توفير الدعم التقني واللوجستي إلى دوراتها ودورات لجانها الفرعية الأربع.

30 - وركزت البعثة دعمها على الإجراءات العملية والفورية المحددة في قرار مجلس الأمن 2423 (2018)، لتنفيذ الأحكام الرئيسية للاتفاق المشار إليها في خريطة الطريق المؤرخة 22 آذار/مارس 2018، بما في ذلك الانتخابات الرئاسية والإصلاح الدستوري.

31 - وأجريت الانتخابات الرئاسية في 29 تموز/يوليه 2018، وانتخابات دورة التصفية في 12 آب/أغسطس 2018، في أجواء سلمية عموماً على الرغم من وقوع بعض الحوادث الأمنية في شمال البلد ووسطه. وتوجت بإعادة انتخاب الرئيس كيتا الذي أدى اليمين الدستورية في 4 أيلول/سبتمبر وشكل حكومته في 9 أيلول/سبتمبر 2018. بيد أن المناخ السياسي كان مشحوناً، في الأسابيع التي سبقت عمليات الاقتراع وبعد الجولة الأولى، في ظل ما وجهه العديد من المرشحين في المعارضة إلى الحكومة من ادعاءات بالغش، وما أعرب عنه من شواغل بشأن ما إذا كانت الأوضاع الأمنية في شمال البلد ووسطه موثوقة لإجراء الانتخابات. واعتبر مراقبو الانتخابات أن الانتخابات الرئاسية، التي جرت ضمن الإطار الزمني الذي ينص عليه الدستور ودون وقوع حوادث أمنية كبيرة، اتسمت إجمالاً بالنزاهة والشفافية وشكلت خطوة هامة نحو تحقيق الاستقرار في البلد.

32 - وقامت البعثة المتكاملة بدور هام في دعم العملية الانتخابية من خلال تقديم المساعدة اللوجستية والتقنية إلى هيئات الإدارة الانتخابية، وشمل ذلك نقل 123 طناً من المواد الانتخابية وتوفير التدريب والدعم لأنشطة الاتصال والتوعية. ووفرت البعثة أيضاً التدريب لسلطات مالي في مجالات شتى، من بينها منع أعمال العنف والنزاعات المتصلة بالانتخابات، وإدارة المنازعات الانتخابية.

33 - وانتشرت قوات الدفاع والأمن المالية لتوفير الأمن خلال عملية الانتخابات برمتها وقامت بتأمين مراكز الاقتراع في جميع المناطق، باستثناء بعض المناطق في الوسط والشمال، بدعم من القوات الدولية والبعثة المتكاملة. وكان للمسعبي الحميدة التي بذلها الممثل الخاص، بالتعاون الوثيق مع الجهات الشريكة الدولية الأخرى، بما في ذلك بعثة الاتحاد الأفريقي المعنية بمالي ومنطقة الساحل، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي، والمنظمة الدولية للفرنكوفونية، دور فعال في التخفيف من حدة الأخطار التي تهدد سلامة عملية الانتخابات وفي منع التصعيد.

34 - وواصلت البعثة المتكاملة تقديم الدعم للجوانب الأخرى من العمليات الانتخابية والسياسية، بما في ذلك الأعمال التحضيرية اللازمة لإجراء الاستفتاء الدستوري. وتحقيقاً لهذه الغاية، واصلت البعثة تقديم المشورة والدعم التقنيين إلى المؤسسات الحكومية المعنية، بما في ذلك لجنة الخبراء المعنية بالإصلاح الدستوري التي أنشأتها الحكومة في كانون الثاني/يناير 2019، لوضع مشروع القانون المتعلق بتنقيح الدستور، استناداً إلى المقترحات ذات الصلة التي وضعت سابقاً. وأتمت لجنة الخبراء أعمالها، وقدمت، في 1 نيسان/أبريل 2019، مشروع مقترحها لإدخال تعديلات على الدستور إلى الرئيس. وكان متوقعاً أن يعقب ذلك إجراء مناقشة أكثر تعمقاً بشأن الإصلاح الدستوري وعقد مشاورات، ولكن بعد استقالة الحكومة في 18 نيسان/أبريل 2019، أعلنت الرئاسة تأجيل المشاورات الوطنية حتى إشعار آخر.

35 - ولا تزال البعثة ملتزمة بتكثيف جهودها الرامية إلى تحسين الحوكمة الديمقراطية ودعم مشاركة المجتمع المدني في جميع مناطق مالي، بسبل منها تعزيز قدرته على المشاركة في التخطيط المحلي، من خلال تصريف الشؤون الإدارية والمالية المحلية، وبتعزيز قدرته على رصد التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام عن طريق مرصد المواطنين الإقليمية.

36 - وواصلت البعثة تعزيز جهودها الرامية إلى كفالة مشاركة المرأة على قدم المساواة وعلى نحو هادف من خلال التواصل مع قرابة 1 000 امرأة على مستوى القواعد الشعبية لصياغة مخطط لتوقعات المرأة وأولوياتها في مالي قبل الانتخابات الرئاسية لعام 2018. وشمل ذلك العمل أيضا أنشطة الدعوة والمناقشات المتعلقة بتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن، ودعم إنشاء منتدى استشاري مستقل بقيادة المرأة لرصد تنفيذ اتفاق السلام. ودعمت البعثة المتكاملة أيضا طائفة واسعة من الأنشطة الرامية إلى إشراك الرباطات النسائية من جميع المناطق. وأنشئ، في تشرين الثاني/نوفمبر 2018، فريق عامل مخصص خلال الاجتماع التاسع والعشرين للجنة متابعة الاتفاق بهدف طرح خيارات ملموسة لتعزيز مشاركة المرأة في عملية السلام. قد أتاح هذا الفريق العامل، الذي يشترك في رئاسته نائب الممثل الخاص للأمين العام (الشؤون السياسية)، الحصول على تأييد الأطراف الثلاثة الموقعة لإدماج المرأة في لجنة متابعة الاتفاق.

الإنجاز المتوقع 1-1: إحراز تقدم صوب تحسين الحوكمة الديمقراطية

مؤشرات الإنجاز الفعلية

مؤشرات الإنجاز المقررة

زيادة في عدد منظمات المجتمع المدني المشاركة في الجلسات (حلقات العمل، والتثقيف، والتدريب، والتوعية، وبناء القدرات) المعقودة بشأن وضع الوثائق المتعلقة بالتخطيط المحلي وتصريف الشؤون الإدارية والمالية المحلية، ومتابعة تنفيذها (المشاركة في وضع وتنفيذ الوثائق الإدارية المحلية: 2017/2016: لا ينطبق؛ 2018/2017: 80 منظمة من منظمات المجتمع المدني؛ 2019/2018: 140 منظمة من منظمات المجتمع المدني)	أنجز
زيادة في عدد هيكل التنسيق في المجتمع المدني (بما في ذلك المنابر النسائية والشبابية) المنشأة لرصد التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام (2017/2016: 1؛ 2018/2017: 2؛ 2019/2018: 3)	أنشئت سبعة مرصدة إقليمية للمواطنين (بما في ذلك المنابر النسائية والشبابية) (في سيغو وموتبي وكيدال وغاو وميناكا وتمبكتو وتاوديني) لرصد التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام. وزاد عدد هيكل التنسيق في المجتمع المدني (بما في ذلك المنابر النسائية والشبابية) المنشأة لرصد التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام إلى سبعة هيكل وفقا لعدد المناطق التي تعمل فيها البعثة المتكاملة
زيادة المخراط ومشاركة المرأة في عملية السلام، من خلال ممثلات الرباطات النسائية (بما في ذلك الرباطات التي تمثل الشبابات) والقيادات النسائية (عدد المشاركات: 2017/2016: 420؛ 2018/2017: 500؛ 2019/2018: 600)	واصلت البعثة المتكاملة الدعوة إلى زيادة المخراط ومشاركة المرأة في عملية السلام. وقد لزم القيام بمزيد من الأنشطة لضمان بذل جهود محددة في هذا المجال. ونُفذت أيضا مبادرات إضافية قبل الانتخابات الرئاسية وأثناءها
ونُظمت حلقات عمل ومناسبات أخرى في بامكو وفي مناطق غاو وتمبكتو وميناكا وموتبي، شارك فيها ما مجموعه 280 امرأة. وقدمت هذه الأنشطة معلومات للنساء بشأن ولاية المرأة والسلام والأمن، وأهمية إدماجهن في عملية السلام، ودورهن في عملية المصالحة على الصعيدين القبلي والوطني، وساهمت في توعيتهن بهذا الشأن	ونُظمت حلقات عمل ومناسبات أخرى في بامكو وفي مناطق غاو وتمبكتو وميناكا وموتبي، شارك فيها ما مجموعه 280 امرأة. وقدمت هذه الأنشطة معلومات للنساء بشأن ولاية المرأة والسلام والأمن، وأهمية إدماجهن في عملية السلام، ودورهن في عملية المصالحة على الصعيدين القبلي والوطني، وساهمت في توعيتهن بهذا الشأن

ونُظمت أربع حلقات عمل لبناء القدرات لفائدة 320 امرأة بشأن دورهن في إجراء انتخابات سلمية ولتحديد شواغلهم فيما يتعلق بالانتخابات الرئاسية والانتخابات التشريعية. وأسفرت حلقات العمل هذه عن إصدار وثيقة بعنوان "خطة المرأة في مالي"، استُخدمت للدعوة بشأن القضايا التي تشغل المرأة خلال الانتخابات الرئاسية وكأداة للدعوة تستعين بها المرأة لتحسين تمثيلها

وعُقدت أربع حلقات عمل في غاو وتمبكتو وميناكا وباماكو مع 180 من القيادات النسائية بشأن تعزيز التماسك الاجتماعي على مستوى القبائل. ونُظمت حلقة عمل واحدة بشأن تعزيز التماسك الاجتماعي في موبتي مع ممثلات سيغو وسيكاسو حضرتهما 50 امرأة من القيادات النسائية وأجرى حوار بشأن تبادل الخبرات بشأن اليوم الدولي للمرأة بالشراكة مع وزارة شؤون المرأة (300 مشارك)

وعُقدت اجتماعات تشاورية مع القيادات النسائية للدعوة إلى إدماج المرأة في آليات تنفيذ اتفاق السلام ورضده. وُحددت معايير لإدماج المرأة وستستخدم في الاستراتيجيات الحالية والمقبلة بشأن إدماج المرأة

ونُظمت أنشطة الدعوة أيضا خلال الزيارات الرفيعة المستوى من خلال إشراك كبار مسؤولي الأمم المتحدة، بما في ذلك خلال البعثة المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في حزيران/يونيه 2019

واتفقت الأطراف الموقعة من حيث المبدأ على إدماج المرأة في آليات الرصد. بيد أنه يتعين وضع الصيغة النهائية للاتفاق على الطرائق والجوانب العملية، بما في ذلك الأعداد الإجمالية

النواتج المقررة

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) الملاحظات

تنظيم 12 حلقة عمل لتشجيع مشاركة المجتمع المدني في إعداد الوثائق المتعلقة بالتخطيط المحلي وتصريف الشؤون الإدارية والمالية المحلية، ومتابعة تنفيذها	12	حلقة عمل نُظمت لتعزيز مشاركة المجتمع المدني في الإدماج السياسي وصنع القرار والحكم الشامل في المنطقتين الشمالية والوسطى، بالتعاون مع منتدى منظمات المجتمع المدني في مالي وبهدف دعم وتعزيز المشاركة النشطة للجهات الفاعلة في المجتمع المدني، وبناء على طلبات محددة وفي ضوء الاحتياجات الملحة لتعزيز مشاركة المجتمع المدني، نُظمت 11 حلقة عمل إضافية من خلال التمويل السريع الأثر الذي يستهدف الجهات الشريكة على مستوى الدوائر
---	----	---

<p>نظمت الإدارة العليا للبعثة المتكاملة وفريق الأمم المتحدة القطري وحضرا يوما مفتوحا بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000) في مالي مع 100 مشارك من منظمات المجتمع المدني، بمن فيهم ممثلون من باماكو والمناطق</p> <p>وقدم الدعم التقني لحلقتي عمل نظمتهما هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن خطة عمل قرار مجلس الأمن 1325 (2000)</p>	نعم	<p>تقديم الدعم لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن في مالي، بسبل من بينها تنظيم حلقتي عمل (واحدة في باماكو وواحدة في موبتي) للاستفادة من الإنجازات التي حققها اليوم المفتوح من أجل المرأة والسلام والأمن، وترجمة القرار إلى خمس لغات محلية، مع قيام 10 من وسائل الإعلام المحلية ببث موجزات للقرار في جميع أنحاء البلد</p>
<p>وشاركت البعثة في الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للفريق العامل المعني بالسلام والأمن للمرأة الذي نظمه مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل وهيئة الأمم المتحدة للمرأة في السنغال لتقييم الإنجازات وأوجه القصور والفرص المتاحة في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بهدف إثراء الاستراتيجية للعقد المقبل</p>		
<p>عُقدت أربعة اجتماعات في باماكو من أجل تعزيز التنسيق مع المجتمع المدني وتعاونه، وتفاعله مع هيكل الدولة</p>	نعم	<p>عقد اجتماعات فصلية في باماكو من أجل تعزيز التنسيق مع المجتمع المدني وتعاونه، وتفاعله مع هيكل الدولة</p>
<p>حلقات عمل نُظمت لتنفيذ مرصد المواطنين الإقليمية في سيغو وموبتي وكيدال وغاو وميناكا وتمبكتو وتاوديني. وعُقدت دورات تثقيف إضافية بشأن رصد التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام. وزاد عدد هيكل التنسيق في المجتمع المدني (بما في ذلك المنابر النسائية والشبابية) المنشأة لرصد التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام إلى سبعة هيكل وفقا لعدد المناطق التي كانت تعمل فيها البعثة المتكاملة</p>	7	<p>3 حلقات عمل من أجل إنشاء مرصد للمجتمع المدني للتنبيه والمراقبة المدنية في مناطق موبتي وغاو وتمبكتو، مع التركيز بوجه خاص على رصد التنفيذ الفعال للتدابير المؤقتة والتطبيق الفعلي لاتفاق السلام</p>
<p>عُقدت دورات شهرية لإذكاء الوعي ومناقشات مائدة مستديرة فصلية في 5 مناطق (موبتي وميناكا وغاو وتمبكتو/تاوديني وكيدال) بين منظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية والسلطات الحكومية</p>	نعم	<p>تنظيم دورات شهرية لإذكاء الوعي ومناقشات مائدة مستديرة فصلية في 5 مناطق (موبتي وميناكا وغاو وتمبكتو وكيدال) بين منظمات المجتمع المدني (بما في ذلك المنظمات النسائية والشبابية) والسلطات المحلية والسلطات الحكومية لتعزيز الإدماج السياسي والمشاركة في صنع القرار والحوكمة التعاونية بهدف تعزيز مشاركة منظمات المجتمع المدني في عمليات صنع القرار على الصعيدين الوطني والإقليمي وعلى صعيدي الدوائر والبلديات</p>

الإنجاز المتوقع 1-2: دعم عملية انتخابية حرة ونزيهة وشفافة وشاملة وسلمية وذات مصداقية

مؤشرات الإنجاز الفعلية

مؤشرات الإنجاز المقررة

أصدرت الحكومة، في 23 نيسان/أبريل 2018، قانون الانتخابات المعدل. وتم تعديل 30 حكماً من أحكام قانون الانتخابات بطلب من أصحاب المصلحة السياسيين. وقُدمت المشورة التقنية من خلال مقترحات خطية أنشئت لجنة جديدة لاستعراض القوانين في 14 كانون الثاني/يناير 2019 من أجل إصلاح النظام الانتخابي، ولكن العملية عُلِّقت إلى حين صدور نتائج الحوار السياسي الوطني الشامل، المتوقع إجراؤه خلال الفترة 2020/2019

تم تنظيم 13 حلقة عمل مع 1 000 امرأة (مخطط بشأن توقعات النساء وأولوياتهن في أفق الانتخابات الرئاسية لعام 2018)، وحلقة عمل واحدة مع 75 شاباً من جميع المناطق العشر وبامكو (مخطط بشأن استراتيجيات تعزيز المشاركة السياسية للشباب طوال الدورة الانتخابية)، وعُقدت 17 دورة تدريبية شارك فيها 553 من المنتسبين إلى السلطات الإدارية والانتخابية عُقدت تسعة اجتماعات لتقييم الاحتياجات مع جميع الجهات المعنية المقرر مشاركتها في الانتخابات (هيئات الإدارة الانتخابية، والأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك النساء والشباب) من أجل وضع خريطة طريق للأنشطة الجديدة، وتحديد الثغرات، والشروع في تطبيق أدوات تخطيط جديدة تتعلق بالجدول الزمني للانتخابات وإدارة العمليات الانتخابية ورصدها

استقرت النسبة المئوية للمرشحات المنتخبات، دون تغيير، في 8,84 في المائة من نائبات الجمعية الوطنية في الفترة 2019/2018، وفي حوالي 26 في المائة من المستشارات البلديات في الفترة 2018/2017. وشاركت مرشحة واحدة من بين 23 مرشحة (4 في المائة) في الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية في الفترة 2019/2018 نظراً لتأجيل الانتخابات التشريعية والمحلية

نظمت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، بالشراكة مع وزارة شؤون المرأة، مناظرة تلفزيونية واحدة من أجل الترويج للقانون رقم 052-2015 المؤرخ 18 كانون الأول/ديسمبر 2015 الذي ينص على حصة جنسانية لا تقل عن 30 في المائة لنسبة النساء بين المسؤولين المنتخبين والمعينين في مالي

قُدِّم الدعم لمنبر القيادات النسائية في مالي من أجل تنظيم حلقة عمل لإعداد إسهاماته في الحوار السياسي الشامل المقبل. ونُظمت حلقة عمل واحدة بشأن الإصلاح الدستوري شاركت فيها 50 امرأة

قُدِّم الدعم اللوجستي ونقل المواد الانتخابية وكذلك الجهات الوطنية صاحبة المصلحة والشركاء الدوليين من بامكو إلى 703 بلديات في المناطق الشمالية الخمس وموتبي، وكذلك إلى بعض الدوائر النائبة قبل كل جولة

تمشي القانون الانتخابي تماماً مع أحكام اتفاق السلام واتساقه مع المعايير الدولية المعتمدة في مجال الانتخابات (2017/2016: صفر؛ 2018/2017: صفر؛ 2019/2018: 1)

تزويد جميع الجهات الوطنية المعنية بالانتخابات (هيئات الإدارة الانتخابية، والأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني بما في ذلك النساء والشباب)، ووسائل الإعلام، والسلطات المحلية، والزعماء الدينيين، وقوات الدفاع والأمن، والحركات الموقعة) بالأدوات التقنية والمعلومات اللازمة لتنظيم انتخابات سلمية ومفتوحة وشاملة للجميع وخاضعة للمساءلة (2017/2016: كل مجموعات أصحاب المصلحة الثماني؛ 2018/2017: 8؛ 2019/2018: 8)

تقديم الدعم المتواصل للمرشحات في الانتخابات العامة (النسبة المئوية للمرشحات المنتخبات: 2017/2016: 25,59 في المائة؛ 2018/2017: 30 في المائة؛ 2019/2018: 30 في المائة)

تقديم الدعم اللوجستي والأمني إلى حكومة مالي وهيئات الإدارة الانتخابية لإتاحة نقل المواد الانتخابية من بامكو إلى البلديات وتأمين العملية الانتخابية (2017/2016: تقديم الدعم في 644

من الانتخابات الرئاسية لعام 2018 وبعدها وأثناءها، بما في ذلك نقل أفراد الأمن والحراسة

من أصل 644 بلدية نظمت فيها الانتخابات؛ 2018/2017: 703 من أصل 703 بلديات؛ 2019/2018: 703 من أصل 703 بلديات)

يجري وضع نظام لتبويب نتائج الانتخابات يتألف من عدة وحدات: وقد كانت وحدة الانتخابات الرئاسية جاهزة للعمل واستخدمتها البعثة بنجاح لأغراض المحاكاة خلال الانتخابات الرئاسية لعام 2018؛ أما الوحدة النموذجية المتعلقة بالاستفتاءات فقد أصبحت جاهزة ويجري اختبارها؛ ويجري وضع أو تحديث الوحدات الأخرى المتعلقة بالانتخابات التشريعية والمحلية مع مراعاة التعديلات التي أدخلت على قانون الانتخابات. ولا تزال اللمسات الأخيرة معلقة بسبب الاستعراض الجاري للنظام الانتخابي في مالي

إنشاء ورصد نظام فعال وكفء لتبويب نتائج الانتخابات يتيح نشر نتائج مؤقتة للانتخابات في غضون الإطار الزمني المنصوص عليه قانوناً (2017/2016: لا يوجد؛ 2018/2017: أنشئ النظام؛ 2019/2018: تم تحديثه ورصده)

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) الملاحظات

النواتج المقررة

عُقدت اجتماعات منتظمة كل شهرين مع لجنة القانون الدستوري التابعة للجمعية الوطنية والجهات الشريكة ذات الصلة لتقديم المشورة التقنية وزيادة معارفهم فيما يتعلق بإدارة المنازعات الانتخابية وعملياتها

نعم

إسداء خدمات المشورة التقنية وبناء القدرات للجنة القوانين الدستورية بالجمعية الوطنية من خلال الاجتماعات الشهرية وتنظيم حلقتي عمل مع هيئات الإدارة الانتخابية في مالي، وأصحاب المصلحة السياسيين الرئيسيين بغية المتابعة بشأن الثغرات الرئيسية في التشريع الانتخابي، وتنقيح قانون الانتخابات، وتصميم القانون الانتخابي

حضر 180 قاضيا حلقات عمل لبناء القدرات في مجال العملية الانتخابية والمنازعات الانتخابية قبل إجراء الانتخابات الرئاسية لعام 2018. وعُقدت حلقات العمل في باماكو في 23 نيسان/ أبريل 2018، وفي كايس في 6 تموز/يوليه 2018، وفي موبتي في 18 تموز/يوليه 2018. وفي موبتي، عُقدت حلقتنا عمل لضمان مشاركة الجميع

دورات لبناء القدرات نُظمت في باماكو وكايس وسيكاسو وحضرها 200 من الصحفيين والمهنيين في مجال الإعلام من جميع مناطق مالي

3

إسداء المشورة التقنية من خلال تنظيم ثلاث دورات لبناء القدرات لفائدة المنافذ الإعلامية ومنظمات المجتمع المدني، بغرض تمكينها من توفير المعلومات للناخبين في هيئة حملة إعلامية أساسية فُتبل الأحداث الهامة مثل تسجيل الناخبين أو الانتخابات، وتوعية الناخبين بشأن النظام الانتخابي، وزيادة وعي المواطنين بقيمة حقهم في التصويت، وتشجيع المشاركة في الانتخابات كشكل رئيسي من أشكال المشاركة في الحياة السياسية على مستوى القبائل

تم إنشاء وتجهيز مركز إعلامي تشغله هيئات الإدارة الانتخابية، ساعد على توفير معلومات رسمية حقيقية للصحفيين والمراقبين والناخبين وغيرهم من أصحاب المصلحة بشأن الانتخابات الرئاسية لعام 2018 على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع

وبالإضافة إلى ذلك، تم إعداد 140 000 من أدلة الناخبين وترجمتها إلى 4 لغات مختلفة، وهو ما ساعد على توعية الناخبين بشأن الانتخابات الرئاسية لعام 2018 وبشأن منع نشوب النزاعات

أنشئ برنامج "Club-Médias-Elections"، وهو منصة لتبادل المعلومات الانتخابية، بوصفه النتيجة الرئيسية لحلقة عمل مخصصة لاستراتيجية الاتصال الإعلامي، من أجل المساعدة في منع الآثار السلبية لنشر المعلومات غير الدقيقة عن العمليتين الانتخابية والسياسية وتعزيز التواصل مع الناخبين. وقد شكل هذا البرنامج أيضا منبرا يعمل من خلاله خبراء الاتصالات معاً لتحديد نهج مشترك بشأن كيفية تغطية مختلف العمليات الانتخابية والسياسية، بما في ذلك الاتفاق على وضع معايير مشتركة

تم دعم بناء القدرات في مجال صياغة التشريعات إلى 73 من نواب الجمعية الوطنية والخبراء والموظفين الفنيين في الحكومة والجمعية الوطنية من خلال عقد اجتماعات شهرية وحلقة عمل مدتها ثلاثة أيام. وكانت هذه الجهود حاسمة، لا سيما أن مالي شرعت في سلسلة من الإصلاحات الدستورية والمؤسسية على حد سواء يضطلع فيها نواب الجمعية الوطنية بدور حاسم حلقة عمل نُظمت على النحو التالي:

نُظمت 8 حلقات عمل بالتعاون مع الرابطة المالية لزيادة معدل المشاركة في الانتخابات (Association malienne pour le relèvement du taux de participation aux élections) بشأن منع النزاعات بعد الانتخابات والتخفيف من حدتها، وبالتعاون مع هيئات الإدارة الانتخابية، والجماعات المسلحة الموقّعة، وجهات فاعلة في وسائط الإعلام من أجل زيادة الوعي بالآثار السلبية للنزاعات بعد الانتخابات في مناطق موبتي وتمبكتو وغاو وكيدال الواقعة شمال البلد (حلقتنا عمل لكل منطقة)

نُظمت بقية حلقات العمل في باماكو بسبب إعادة ترتيب الأولويات السياسية للبلد، بما في ذلك مراجعة الدستور، والإصلاحات السياسية والمؤسسية، ومراجعة الانتخابات، ودعم تنظيم حوار سياسي جامع

نُظمت 3 حلقات عمل للتوعية مع الأحزاب السياسية

نُظمت 3 حلقات عمل مع المجتمع المدني (منظمات الشباب) والجماعات المسلحة في باماكو بشأن منع نشوب النزاعات بعد الانتخابات ومراجعة الدستور، بما في ذلك قانون الانتخابات

نعم

تعزيز القدرات من خلال الاجتماعات الشهرية وتنظيم حلقة عمل لهيئات الإدارة الانتخابية في مالي والسلطات المحلية ووزارة العدل والمحكمة الدستورية بشأن وضع وتنفيذ استراتيجيات التربية المدنية للناخب، وحدود الدوائر الانتخابية المنشأة حديثاً، وتحسين قائمة الناخبين البيومترية، وكفالة الإدارة الناجحة للمنازعات الانتخابية

15

تنظيم 15 حلقة عمل عن منع نشوب النزاعات المتعلقة بالانتخابات والتخفيف من حدتها لفائدة هيئات الإدارة الانتخابية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات النسائية والسلطات المحلية والأحزاب السياسية وقوات الأمن في مالي والجماعات الموقّعة، ووسائط الإعلام في باماكو وموبتي وتمبكتو وغاو وكيدال (3 حلقات عمل في كل موقع)

نُظمت حلقة عمل واحدة في باماكو مع منبر القيادات النسائية في مالي لإعداد مساهماته في الحوار السياسي الجامع المقبل (مراجعة الدستور، ومنع نشوب النزاعات بعد الانتخابات، والتشريعات الانتخابية)

قامت البعثة بنقل 918 من أصحاب المصلحة والشركاء الانتخابيين؛ وعملت على استقدام 64 من فرادى المتعاقدين المحليين ونشرهم؛ وتعاقدت بخصوص 53 مركبة. بيد أن البعثة لم تنقل سوى 123 طنا من المواد الانتخابية بدلا من 250 طنا، وقدمت 64 مجموعة من اللوازم الانتخابية بدلا من العدد المتوقع وهو 78 مجموعة بسبب تأجيل الانتخابات التشريعية إلى عام 2020

من عمليات الحراسة والدوريات اضطلع بها لدعم التحضير للعملية الانتخابية. ويعزى انخفاض عدد الدوريات وعمليات الحراسة إلى تأجيل الانتخابات التشريعية إلى عام 2020

بدأت وحدة الانتخابات الرئاسية عملها، كما نُظمت ثلاث دورات لبناء القدرات من أجل دعم قدرة الحكومة على استخدام النظام. واستُخدم النظام بنجاح خلال الانتخابات الرئاسية لعام 2018 في تبويب النتائج على مستوى باماكو كخطوة أولى من عملية نشره/تنفيذه

لم يتسن عقد الحلقة الدراسية لاضطرار الحكومة إلى إعطاء الأولوية للجوانب التقنية الأخرى المتصلة بمرحلة التحضير للانتخابات

جرت تغطية جولي الانتخابات الرئاسية من خلال ما يلي: (أ) توفير التغطية الإذاعية، بما في ذلك إجراء 189 مقابلة، منها 24 مقابلة فردية مع كل مرشح من المرشحين؛ وبث 10 برامج إذاعية خاصة مخصصة للانتخابات قبل الانتخابات وبعدها؛ و 20 برنامجا إذاعيا مقررا مدة كل برنامج منها 45 دقيقة؛ و 250 تقريرا إذاعيا قبل الانتخابات وفي أعقابها؛ وعقد مناقشات بـ 5 لغات مدة كل منها 45 دقيقة؛ و 10 مناظرات إذاعية باللغة الفرنسية؛ و 10 برامج إذاعية باللغات الوطنية (لغة البمبارا، وتماشق، وفولا، وسونغاي، والعربية) عن الانتخابات؛ وبث 30 إعلانا إذاعيا ترويجيا باللغة الفرنسية واللغات الوطنية الأخرى عن الانتخابات؛ و 4 تقارير

نعم

تقديم الدعم لهيئات الإدارة الانتخابية المستقلة في مالي في إعداد وتنظيم الانتخابات الرئاسية والتشريعية، من خلال نقل 250 طنا من المواد الانتخابية و 600 من مسؤولي وموظفي الانتخابات الوطنيين، وتوظيف وتدريب ونشر 78 من فرادى المتعاقدين المحليين، والتعاقد على 53 مركبة، وإنتاج 78 مجموعة من مجموعات اللوازم الانتخابية

65

تقديم المساعدة الأمنية لقوات الأمن في مالي من خلال نشر ما لا يقل عن 50 فردا من أفراد الحراسة المسلحة و 200 دورية كحد أدنى دعما للعملية الانتخابية

نعم

تقديم الدعم إلى وزارة الإدارة الإقليمية من خلال إنشاء نظام لتبويب النتائج، من شأنه أن يتيح لها تتبّع التقدم المحرز في عملية عد الأصوات على نحو آني، ومن خلال تنظيم ثلاث دورات لبناء القدرات وكذلك حلقة دراسية عن هذا النظام مع هيئات الإدارة الانتخابية والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني

نعم

تنظيم حملات إعلامية بشأن عملية الدورة الانتخابية لإعلام المواطنين والناخبين بالإجراءات الانتخابية بغرض منع نشوب النزاعات التي تثيرها العملية الانتخابية، من خلال بث 5 إعلانات إذاعية بست لغات على الأقل، وعقد 10 مناقشات (باللغتين الفرنسية والبنمبارية)، وتنظيم 10 مقابلات، وإعداد 5 تقارير إذاعية، وتوفير التغطية الحية للأنشطة الانتخابية، علاوة على إجراء تحقيقين مصورين، وتوزيع 5 000 ملصق، و 2 000 كُتيب، و 1 000 قميص بأكمام قصيرة (تي شيرت)، وغيرها من المواد الدعائية

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) الملاحظات

النواتج المقررة

إذاعية؛ وتوزيع 5 000 ملصق؛ و 2 000 كتيب؛ إلى جانب توفير 1 000 قميص بأكمام قصيرة (تي شيرت) ومواد الترويجية الأخرى يُعزى ارتفاع عدد الأنشطة إلى جهود التوعية بالإجراءات الانتخابية خلال العملية من أجل منع نشوب النزاعات المحتملة تم إعداد 13 رسالة لتوعية الناخبين والتواصل معهم وأذيعت بـ 14 لغة لمدة شهرين على محطات التلفزيون ومحطات الإذاعة المحلية الرئيسية في مالي. ونشر مقطع فيديو بـ 5 لغات عن إدارة مركز من مراكز الاقتراع على الموقع الإلكتروني لهيئة الإدارة الانتخابية خلال الانتخابات الرئاسية لعام 2018

الإيجاز المتوقع 1-3: تهيئة بيئة سياسية مواتية لتنفيذ اتفاق السلام

مؤشرات الإنجاز الفعلية

مؤشرات الإنجاز المقررة

واصلت البعثة بل وعززت التفاعل بين كبار قادة البعثة وكبار الشخصيات السياسية الوطنية والموقعين على اتفاق السلام على أساس أسبوعي لدعم تنفيذ الاتفاق والدعوة إليه

تم تنظيم حلقتي عمل تحاوريتين ويوم تحاوري واحد مع أعضاء اللجان البرلمانية المتخصصة بشأن تنفيذ ورصد اتفاق السلام، وبشأن تشريع اعتمد في اختتام الدورة الصيفية لعام 2019

تم تنظيم حلقتي عمل ويوم تحاوري واحد و 7 اجتماعات مع الأحزاب السياسية (المعارضة والأغلبية) لتعزيز مساهمتها في تنفيذ اتفاق السلام وتحسين مشاركة هذه الأحزاب السياسية في تنفيذه

تم تنظيم مائدة مستديرة واحدة مع الاتحاد العمالي المالي الرئيسي (l'Union nationale des travailleurs de Mali) بشأن آفاق تعاونه مع الحكومة عقب الانتخابات الرئاسية

تم تنظيم اجتماعات نصف شهرية مع وزارة التماسك الاجتماعي والسلام والمصالحة الوطنية بشأن صياغة الوثائق القانونية اللازمة في إطار المصالحة الوطنية، لا سيما "قانون الوفاق الوطني" (Loi d'entente nationale)، ومشروع استراتيجية وطنية لتحقيق المصالحة والسلام والتماسك الاجتماعي، وخطة عملها. وحرصت البعثة على أن تعالج الجمعية الوطنية الشواغل التي أعربت عنها رابطات حقوق الإنسان فيما يخص "قانون الوفاق الوطني"، وذلك من خلال عقد مشاورات مكثفة قبل اعتماده من قبل البرلمانين. وعملت البعثة على كفالة اتساق مشروع الاستراتيجية الوطنية للمصالحة الوطنية، الذي صاغته وزارة المصالحة الوطنية، مع توصيات مؤتمر الوفاق

مواصلة البعثة عملها (حلقات العمل والاجتماعات) مع المؤسسات والجهات الاجتماعية ذات المصلحة في مالي دعماً لاتفاق السلام (البرلمان: 2017/2016: 4 حلقات عمل واجتماعات؛ 2018/2017: 4؛ 2019/2018: 3؛ الأحزاب السياسية: 2017/2016: 4؛ 2018/2017: 4؛ 2019/2018: 3؛ النقابات: 2017/2016: 1؛ 2018/2017: 1؛ 2019/2018: 1)

قيام البعثة بتقديم مزيد من الدعم والمساعدة التقنية لوزارة المصالحة الوطنية ووزارة العمالة والتدريب المهني والمجالس الإقليمية (المبادرات المدعومة: وزارة المصالحة الوطنية: 2017/2016: لا ينطبق؛ 2018/2017: صفر؛ 2019/2018: 2؛ وزارة العمالة والتدريب المهني: 2017/2016: صفر؛ 2018/2017: صفر؛ 2019/2018: 1؛ المجالس الإقليمية: 2017/2016: صفر؛ 2018/2017: صفر؛ 2019/2018: 1)

الوطني الذي نُظِم في نيسان/أبريل 2017 وتوصيات ميثاق السلام والوحدة والمصالحة الوطنية الذي أقره الرئيس في آب/أغسطس 2017

بالتعاون مع بعثة الاتحاد الأفريقي إلى مالي ومنطقة الساحل والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، قدمت البعثة المتكاملة الدعم إلى وزارة العمالة والتدريب المهني بشأن التحضير لحلقة عمل دولية بشأن السلام والأمن والتنمية في المناطق الحدودية مع بوركينا فاسو ومالي والنيجر

تم تنظيم ندوة جامعية واحدة بالاشتراك مع وزارة العمالة والتدريب المهني لفائدة الإدارات الحكومية والمجالس الإقليمية من أجل التفكير بشأن الدساتير في أفريقيا والآثار المترتبة على مراجعة الدستور في مالي

أنشأت وزارة المصالحة الوطنية 17 فريقاً للمصالحة على مستوى البلديات (لجان المصالحة المحلية) في مناطق تمبكتو وتاوديني وكيدال وموبتي

تجدر الإشارة إلى أن جميع أفرقة دعم المصالحة الإقليمية قد نُشرت في المناطق الشمالية والوسطى من مالي في الفترة 2018/2017. وأنشأت وزارة المصالحة الوطنية 11 فريقاً إقليمياً للمصالحة في الفترتين 2018/2017 و 2019/2018. بالإضافة إلى ذلك، شرعت وزارة المصالحة الوطنية، في الفترة 2019/2018، في إنشاء لجان المصالحة المحلية

تم تنفيذ 8 مبادرات لتسوية النزاعات مع التركيز على مسائل إدارة الأراضي والموارد والنزاعات الطائفية والنزاعات التي تنشأ بين القبائل وداخلها. نُظمت 48 جلسة حوار قبلي واختُتمت بحلول 30 حزيران/يونيه 2019. وتعذر عقد باقي جلسات الحوار القبلي وعددها 12 جلسة قبل نهاية حزيران/يونيه 2019 بسبب التهديدات الأمنية في المناطق المستهدفة، وهو ما حال دون تمكن المشاركين من حضور الأنشطة المقررة

زيادة عدد أفرقة المصالحة الإقليمية المنشأة من جانب وزارة المصالحة الوطنية العاملة في 11 منطقة (2017/2016: صفر؛ 2018/2017: 9؛ 2019/2018: 11)

إدارة النزاعات التي تنشأ بين القبائل وداخلها في وسط وشمال مالي من خلال الوسائل والمبادرات السلمية، بما في ذلك الحوارات القبلية، والتفاعل مع الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة والمشاريع التي تتصدى لأسباب النزاع (عدد المبادرات الناجحة لتسوية النزاعات 2017/2016: لا ينطبق؛ 2018/2017: 4؛ 2019/2018: 8؛ عدد الحوارات بين أصحاب المصلحة القبليين: 2017/2016: لا ينطبق؛ 2018/2017: 20؛ 2019/2018: 60)

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) الملاحظات

النواتج المقررة

13 اجتماعاً نُظمت مع الأحزاب السياسية لتعبئتها في رصد تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة. وعُقدت اجتماعات إضافية كل شهرين بسبب إعادة ترتيب أولويات جدول الأعمال السياسي في مالي، بما في ذلك مراجعة الدستور، والإصلاحات السياسية والمؤسسية، والحوار السياسي الجامع

تقديم الدعم لتنظيم 3 اجتماعات مع الأحزاب السياسية، و 3 اجتماعات مع اللجان المتخصصة في الجمعية الوطنية، وحلقة عمل واحدة مع النقابات بشأن إسهامها في تنفيذ اتفاق السلام

12 اجتماعاً نصف شهري عُقدت مع لجنة العمل والعمالة والنهوض بالمرأة والشباب والرياضة وحماية الطفل من أجل ضمان إمساك الجمعية الوطنية على نحو كامل بزمام عملية متابعة تنفيذ اتفاق السلام. وركزت الاجتماعات أيضاً على

تمديد ولاية الجمعية الوطنية واعتماد عدة قوانين، بما في ذلك قانون الوفاق الوطني والقوانين المنشئة لمنطقة التنمية الشمالية، قبل انعقاد دورة الجمعية في نيسان/أبريل، بما في ذلك جلسات التحقيق الحكومية بشأن الأزمة الأمنية في وسط مالي

يوم واحد نُظِم لتبادل الآراء مع الاتحاد النقابي للعمال الماليين بشأن (Confédération syndicale des travailleurs du Mali) كتاب المظالم الجديد الذي قدمه إلى الحكومة من أجل المصالحة

1

عُقدت جلسات حوارية شهرية مع مكتب رئيس الوزراء ووزارة المصالحة الوطنية والتماسك الاجتماعي ووزارة العمالة والتدريب المهني بشأن المصالحة وإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي ومسائل الإصلاح المؤسسي والدستوري، ووتيرة تنفيذ الفصل الخامس من اتفاق السلام، المتعلق بالمصالحة والعدالة والتنمية الإنسانية

نعم

تقديم المساعدة التقنية (المشورة السياساتية والتنفيذية) إلى وزارة المصالحة الوطنية (تنفيذ السياسة الوطنية للمصالحة)؛ ووزارة العمالة والتدريب المهني (تنفيذ التوصيات الناجمة عن الدراسات الاستقصائية المتواصلة التي تقوم بها البعثة عن المصالحة وإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي في شمال ووسط مالي)؛ ووزارة اللامركزية والضرائب المحلية ووزارة الإدارة الإقليمية (المجالس الإقليمية المعنية بالإصلاحات المؤسسية والدستورية)

تم تنظيم حلقة عمل دولية واحدة بالتعاون مع وزارة الجماعات الإقليمية، ومع بعثة الاتحاد الأفريقي إلى مالي ومنطقة الساحل، بشأن اللامركزية والإصلاحات المؤسسية والدستورية

تم تعيين 5 مستشارين وطنيين لدعم مبادرات الحكومة، ووزارة المصالحة الوطنية والتماسك الاجتماعي، ووزارة العمالة والتدريب المهني، ووزارة اللامركزية والضرائب المحلية ووزارة الإدارة الإقليمية

تم تقديم الدعم لتسوية النزاعات المحلية من خلال جلسات عمل عُقدت مع وزارة المصالحة الوطنية في باماكو والفريق الإقليمي لدعم المصالحة (*équipe régional d'appui à la réconciliation*) في المنطقتين الوسطى والشمالية من أجل إدارة ومنع نشوب النزاعات وبناء علاقات تعاونية فيما بين الجهات الفاعلة الرئيسية. وعُقدت اجتماعات شهرية للحوار القبلي في 5 مناطق في وسط وشمال مالي

نعم

دعم تسوية النزاعات المحلية من خلال عقد جلسات عمل شهرية (اجتماعات أو حلقات عمل) مع وزارة المصالحة الوطنية في باماكو وأفرقة المصالحة الإقليمية في المناطق الوسطى والشمالية، بما يشمل إسداء المشورة بشأن تسوية النزاعات المحلية وعمل أفرقة المصالحة الإقليمية، ومن خلال عقد اجتماعات شهرية للحوار القبلي مع أصحاب المصلحة الرئيسيين في عملية السلام على المستوى المحلي (السلطات المحلية، ومجموعات المجتمع المدني، وقادة القبائل) في 5 مناطق في شمال ووسط البلد لإدارة ومنع نشوب النزاعات وبناء علاقات تعاونية ما بين الجهات الفاعلة الرئيسية وبين الجهات الفاعلة الرئيسية والبعثة، من أجل دفع عملية السلام قدماً؛ وتنفيذ 8 مبادرات للإسهام في تسوية النزاعات المحلية في وسط وشمال مالي

تم بنجاح تنفيذ 8 مبادرات لتسوية النزاعات بشأن مسائل إدارة الأراضي والموارد والنزاعات بين القبائل وداخلها في مناطق ميناكا وتاوديني وتبكتو وموتبي وغاو

الإنجاز المتوقع 1-4: دعم ورصد تنفيذ اتفاق السلام بواسطة آليات منها أمانة لجنة متابعة الاتفاق

مؤشرات الإنجاز الفعلية	مؤشرات الإنجاز المقررة
عُقدت 9 جلسات للجنة متابعة الاتفاق. وفي أيار/مايو، تم توسيع نطاق اجتماع الوساطة الدولية ليشمل تنسيقية حركات أزواد. ولم تُعقد دورتا تموز/يوليه وآب/أغسطس بسبب الانتخابات	عقد جلسات عامة شهرية للجنة متابعة الاتفاق لمعالجة المسائل المتعلقة بتنفيذ اتفاق السلام (2017/2016: 10؛ 2018/2017: 12؛ 2019/2018: 12)
عُقدت 9 جلسات للجنة الفرعية المعنية بالمسائل السياسية والمؤسسية	عقد جلسات عامة شهرية للجان الفرعية المواضيعية الأربع التابعة للجنة متابعة الاتفاق (الجلسات المقررة لكل لجنة فرعية: 2017/2016: عقدت اللجنة الفرعية المعنية بالمسائل السياسية والمؤسسية جلساتها 8 مرات؛ وعقدت اللجنة الفرعية المعنية بالأمن والأمن جلساتها 7 مرات؛ وعقدت اللجنة الفرعية المعنية بالتنمية الاجتماعية الثقافية والاقتصادية جلساتها 6 مرات؛ وعقدت اللجنة الفرعية المعنية بالمصالحة والعدالة والمسائل الإنسانية جلساتها 6 مرات؛ 2018/2017: 12؛ 2019/2018: 12)
عُقدت 9 جلسات للجنة الفرعية المعنية بالأمن والدفاع	
عُقدت 8 جلسات للجنة الفرعية المعنية بالتنمية الاجتماعية الثقافية والاقتصادية	
عُقدت 8 دورات للجنة الفرعية المعنية بالمصالحة والعدالة والمسائل الإنسانية لم تُعقد جلسات اللجان الفرعية في تموز/يوليه وآب/أغسطس بسبب الانتخابات، في حين لم تُعقد جلستان للجان الفرعية بسبب عدم اكتمال النصاب القانوني اللازم	
حضر المراقب المستقل ما مجموعه تسع جلسات من أصل 12 جلسة للجنة متابعة الاتفاق وإصداره ثلاثة تقارير	قيام المراقب المستقل، المكلف بموجب اتفاق السلام بتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق والإبلاغ عنه، بزيارات منتظمة إلى مالي (2017/2016: صفر؛ 2018/2017: 1؛ 2019/2018: 3)

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) الملاحظات	النواتج المقررة
9 هو عدد الجلسات التي عقدتها لجنة متابعة الاتفاق. وفي أيار/مايو، تم توسيع باجتماع الوساطة الدولية ليشمل تنسيقية حركات أزواد. ونظمت البعثة المتكاملة جميع الاجتماعات وشاركت فيها وقدمت المساعدة التقنية لها. وأعدت التقارير ذات الصلة. ولم تُعقد جلستا تموز/يوليه وآب/أغسطس بسبب الانتخابات	تنظيم الجلسات الشهرية للجنة متابعة الاتفاق واللجان الفرعية المواضيعية الأربع والمشاركة فيها وتقديم المساعدة التقنية لها، إلى جانب نشر التقارير الشهرية لكل جلسة، وإدارة الوثائق المتعلقة بتنفيذ اتفاق السلام
9 جلسات معقودة للجنة الفرعية المعنية بالمسائل السياسية والمؤسسية	
9 جلسات معقودة للجنة الفرعية المعنية بالأمن والدفاع	
8 جلسات معقودة للجنة الفرعية المعنية بالتنمية الاجتماعية الثقافية والاقتصادية	
8 جلسات معقودة للجنة الفرعية المعنية بالمصالحة والعدالة والمسائل الإنسانية	

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) الملاحظات

النواتج المقررة

ولم تُعقد جلسات اللجان الفرعية في تموز/يوليه وآب/أغسطس بسبب الانتخابات، في حين لم تُعقد جلسات للجان الفرعية بسبب عدم اكتمال النصاب القانوني اللازم

عُقدت اجتماعات قبل موعد جلسات لجنة متابعة الاتفاق وأعدت التقارير ذات الصلة

اعتباراً من كانون الثاني/يناير 2019، لم تُعقد أمانة لجنة متابعة الاتفاق ولجانها الفرعية أي اجتماعات تحضيرية رسمية، وقامت بدلاً من ذلك بتبادل المراسلات لطرح المسائل والتعاون في صياغة التقارير. وقد كانت البيانات الصادرة بعد اجتماعات لجنة متابعة الاتفاق وتقاريرها الرسمية نتيجة مجهود تعاوني بين البعثة المتكاملة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي

تم توفير النقل على النحو المناسب

تم توفير الخبرة الفنية للجنة الفرعية المعنية بالأمن والدفاع من أجل عقد 9 جلسات واجتماع واحد

قُدّم الدعم إلى المراقب المستقل لإنجاز مهمته، بما في ذلك النقل إلى المناطق وفي إصدار التقارير الفصلية

عُقدت اجتماعات شهرية منتظمة مع وزير التماسك الاجتماعي والاجتماعي والسلام والمصالحة الوطنية. وانخفضت وتيرة الاجتماعات المعقودة مع الممثل السامي للرئيس المعني بتنفيذ اتفاق السلام بعد تولي وزير التماسك الاجتماعي والسلام والمصالحة الوطنية مسؤولية تنفيذ اتفاق السلام في أيلول/سبتمبر 2018

نُفذت حملتا توعية بشأن ولاية البعثة والتقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام، بما في ذلك تنفيذ 90 نشاطاً ميدانياً في باماكو، و 23 نشاطاً في منطقة غاو، و 29 نشاطاً في منطقة تمبكتو، و 7 أنشطة في منطقة موبتي، و 8 أنشطة في منطقة ميناكا، و 3 أنشطة في منطقة كيدال). وأنتجت 3 أشرطة فيديو و 3 إعلانات بالفيديو عن ولاية البعثة وتنفيذ اتفاق السلام. ونُظمت 5 معارض صور. واستُعيض عن شريط الفيديو الوثائقي بالمزيد من معارض الصور

نعم

تنسيق الاجتماعات التحضيرية لأمانة لجنة متابعة الاتفاق ولجانها الفرعية الأربع قبل حلول موعد جلسات اللجنة ولجانها الفرعية وإعداد التقارير ذات الصلة

نعم

تيسير نقل مندوبي الأطراف في اتفاق السلام من وسط وشمال مالي إلى باماكو للمشاركة في اجتماعات لجنة متابعة الاتفاق ولجانها الفرعية الأربع

نعم

المشاركة في رئاسة اللجنة الفرعية المعنية بالأمن والدفاع وتزويدها بالخبرة الفنية

نعم

تقديم الدعم التنظيمي والفني واللوجستي إلى المراقب المستقل، بسبب منها إعداد تقارير كل أربعة أشهر

نعم

إجراء اتصالات شهرية مع الممثل السامي للرئيس المعني بتنفيذ اتفاق السلام وغيره من هيكل التنسيق التابعة لحكومة مالي والمكلفة بالإشراف على تنفيذ اتفاق السلام

تنظيم حملتي توعية بشأن ولاية البعثة والتقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام، بما في ذلك تنفيذ 90 نشاطاً ميدانياً في باماكو وفي وسط وشمال مالي، وإنتاج شريط فيديو وثائقي، و 3 إعلانات بالفيديو، وإعداد 3 تقارير مصورة، وإقامة 3 معارض للصور

الإنجاز المتوقع 1-5: حلّ المسائل الخلافية في إطار تنفيذ اتفاق السلام

مؤشرات الإنجاز الفعلية

مؤشرات الإنجاز المقررة

<p>أُنجز عُقدت اجتماعات شهرية مع مكتب الممثل السامي للرئيس المعني بتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة ووزارة التماسك الاجتماعي والسلام والمصالحة الوطنية المسؤولة عن الإشراف على تنفيذ اتفاق السلام وتنسيقه وقُدّم الدعم اللوجستي والتقني أيضا. وواصلت البعثة المتكاملة العمل بمثابة أمانة للمنتدى الدولي وقامت بتنظيم اجتماعاته</p>	<p>تولي الممثل السامي للرئيس المعني بتنفيذ اتفاق السلام ومؤسسات حكومية أخرى مكلفة بتنفيذ اتفاق السلام مهمة تنسيق الدعم الدولي (2017/2016: لا ينطبق؛ 2018/2017: 12 اجتماعا تنسيقيا؛ 2019/2018: 12 اجتماعا تنسيقيا)</p>
<p>أُنجز قام الممثل الخاص للأمين العام بتيسير عملية شاملة لاختيار السلطات المؤقتة وترشيحها ساهمت المساعي الحميدة للممثل الخاص للأمين العام في كفاءة تنفيذ العملية المعجّلة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي بدأت في 10 حزيران/يونيه 2019</p>	<p>حلّ المسائل الخلافية في إطار تنفيذ اتفاق السلام من خلال المساعي الحميدة للممثل الخاص للأمين العام والوساطة الدولية، بسبل منها دعم الممثل السامي للرئيس المعني بتنفيذ اتفاق السلام</p>
<p>استعان الممثل الخاص للأمين العام أيضا بمساعيه الحميدة من أجل حل الأزمة المستمرة التي تؤثر في ائتلاف الجماعات المسلحة</p>	

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) الملاحظات

النواتج المقررة

<p>عُقدت اجتماعات تنسيق مع وزير التماسك الاجتماعي والسلام والمصالحة الوطنية. وانخفضت وتيرة الاجتماعات المعقودة مع الممثل السامي للرئيس المعني بتنفيذ اتفاق السلام بعد تولي وزير التماسك الاجتماعي والسلام والمصالحة الوطنية مسؤولية تنفيذ اتفاق السلام في أيلول/سبتمبر 2018، الذي زاد عدد الاجتماعات المعقودة معه</p>	<p>نعم</p>	<p>عقد اجتماعات تنسيق شهرية مع الممثل السامي للرئيس المعني بتنفيذ اتفاق السلام ومع لجان ومؤسسات حكومية أخرى مسؤولة عن تنفيذ اتفاق السلام، وإصدار تقارير</p>
<p>عُقدت اجتماعات تنسيق مع فريق الوساطة الدولية والمجتمع الدولي قبل كل جلسة من الجلسات الثماني للجنة متابعة الاتفاق، وتم إصدار التقارير ذات الصلة. وفي أيار/مايو، تم توسيع اجتماع الوساطة الدولية ليشمل تنسيقية حركات أزواد</p>	<p>نعم</p>	<p>عقد اجتماعات تنسيق شهرية مع فريق الوساطة الدولية والمجتمع الدولي وإصدار تقارير</p>
<p>مشاريع سريعة الأثر تمت الموافقة عليها لبناء الثقة بين الأطراف في اتفاق السلام مع التركيز على توطيد عملية السلام والعملية الانتخابية، ومن المقرر تنفيذها بحلول كانون الأول/ديسمبر 2019</p>	<p>3</p>	<p>تنفيذ 3 مشاريع لبناء الثقة بين الأطراف في اتفاق السلام</p>

العنصر 2: تحقيق الاستقرار الأمني، ورصد وقف إطلاق النار والإشراف عليه، وحماية المدنيين

37 - على النحو المنفصل في الأطر الواردة أدناه، واصل الأفراد المدنيون والأفراد العسكريون وأفراد الشرطة التابعون لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي تقديم الدعم للسلطات المالية في تحقيق الاستقرار في المراكز السكانية الرئيسية وإعادة بسط سلطة الدولة في شمال مالي ووسطها. وساهم الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة التابعون للبعثة أيضاً في حماية موظفي الأمم المتحدة وأصولها ومرافقها. ونظراً لمستويات المخاطر السريعة التغير، أعادت البعثة المتكاملة ترتيب الأولويات فيما يتعلق باستخدام أصولها وقامت بتوجيهها نحو القطاع المركزي من أجل تحسين القيادة التشغيلية الإقليمية عن طريق زيادة عدد دورياتها وتعزيز قدرة قوة البعثة المتكاملة على التنقل والتكيف والرد في المنطقة.

38 - وظّلت قوات الدفاع والأمن المالية الهدف الرئيسي وظلّ أفرادها الضحايا الرئيسيين لهجمات الجماعات الإرهابية. وتماشياً مع ولاية البعثة المتكاملة ومذكرات التفاهم المرتبطة بها المبرمة بين البعثة المتكاملة والحكومة، واصلت البعثة تقديم الدعم في مجال الإجلاء الطبي إلى أفراد القوات المسلحة المالية. وبُذلت جهود هامة لتعزيز التنسيق مع قوات الأمن الأخرى العاملة في مالي، وهي قوات الدفاع والأمن المالية، والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وبعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية للمساهمة في تدريب القوات المسلحة المالية.

39 - وبالرغم من القيود المفروضة في مجالي الوصول إلى بعض المناطق والأمن، واصلت البعثة اتخاذ خطوات لحماية المدنيين، في حدود قدراتها ومناطق انتشارها، بطرق من بينها الدعم الذي قدمته لجهود السلطات المالية من أجل ردع التهديدات، واتخاذ خطوات فعالة، عند الضرورة، لمنع عودة العناصر المسلحة. وقامت البعثة بتكليف عملياتها مع الحالة الأمنية المتدهورة، ولا سيما في وسط مالي، حيث نفذت عمليات أطول مدة وأوسع نطاقاً أدت إلى تعزيز وجودها في منطقة أوسع. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، جرى تعزيز النهج المتكامل المتعدد الأبعاد لحماية المدنيين. وتم إيلاء الاعتبار الواجب لتحديد جميع الأضرار والتخفيف من حدتها فيما يتعلق بالآثار السلبية المشروعة أو غير المشروعة على السلامة البدنية للمدنيين وسلامتهم وأمنهم، ولا سيما النساء والأطفال، بما في ذلك الآثار المرتبطة بالأفعال الصادرة عن حفظة السلام. وعلى وجه التحديد، واستجابة لتدهور الحالة الأمنية في وسط البلد، نفذت البعثة المتكاملة أربع حملات متكاملة لحماية المدنيين، وتفاعلت مع القبائل في جميع أنحاء المنطقة، ويسرت عقد اجتماعات للسلطات القضائية التقليدية من أجل الشروع في عمليات المصالحة.

40 - وواصلت البعثة المتكاملة، من خلال دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، تعزيز القدرات الوطنية في مجال الحد من أخطار المتفجرات، بسبل من بينها، على الخصوص، تدريب مهندسين عسكريين ماليين في مجال أنشطة البحث عن المتفجرات والكشف عنها، وتدريب أفراد من الشرطة المالية في مجال الوعي بمخاطر المتفجرات قبل نشرهم لتأمين الحدود الوطنية. وقدم المدربون الماليون، الذين سبق للبعثة المتكاملة تدريبهم من خلال برامج تدريب المدربين في مجال الوعي بمخاطر الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع، أول تدريب لا مركزي على إدارة الأسلحة والذخيرة لفائدة أفراد من قوات الدفاع والأمن المالية، مع تزويدهم بدعم توجيهي محدود، في سيفاري، بمنطقة موبتي. وبغية حماية المدنيين وتسهيل إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية، واصلت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام إجراء عمليات المسح وإزالة أخطار المتفجرات في المناطق الخطرة وقدمت دورات للتوعية بمخاطر المتفجرات.

41 - وواصلت البعثة المتكاملة دعم تنفيذ تدابير الدفاع والأمن في إطار اتفاق السلام والمصالحة في مالي. وتمت معالجة حالات ما مجموعه 1 747 من المقاتلين السابقين في الجماعات المسلحة الموقعة، إلى جانب مقاتلين سابقين من حركات مسلحة غير موقعة ولكنها ممتثلة، من خلال عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المعجلة في إطار آلية تنسيق العمليات، تبين أن 1 432 منهم مؤهلون للالتحاق بالجيش. وقدم الدعم التقني أيضا من أجل معالجة المسائل المتعلقة المتصلة بالإدماج في الجيش وبعملية إصلاح قطاع الأمن على نطاق أوسع. وفي هذا الصدد، عقدت الحكومة والحركات المسلحة الموقعة على الاتفاق، في 8 نيسان/أبريل 2019، اجتماعا رفيع المستوى لمناقشة مشروع المرسوم الذي يحدد طرائق توزيع الرتب، وإعادة التصنيف، والقيادة، والمراقبة فيما يتعلق بالمقاتلين السابقين من الحركات الموقعة المزمع إدماجهم في القوات المسلحة المالية والمؤسسات الأمنية الأخرى. وقدم المزيد من المشورة الاستراتيجية والدعم التقني إلى اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ودعمت البعثة المتكاملة أيضا تنفيذ مشاريع الحد من العنف القبلي في مناطق غاو وتمبكتو وميناكا وموبتي وكيدال.

42 - وواصلت البعثة المتكاملة مساعدة السلطات المالية في إصلاح إدارة المؤسسات الأمنية وتعزيزها. وقدم الدعم التقني إلى المجلس الوطني المعني بإصلاح قطاع الأمن من خلال تنظيم سلسلة من حلقات العمل دعما لوضع واعتماد استراتيجية وطنية شاملة لإصلاح قطاع الأمن. وتتوخى الاستراتيجية، التي اعتمدت في 6 تموز/يوليه 2018، وضع مفهوم وخطة لإعادة تشكيل قوات الدفاع والأمن من خلال إدماج مقاتلي الحركات الموقعة المؤهلين، ووضع خطة لنشر قوات الدفاع والأمن في المناطق الشمالية، وإنشاء الشرطة الإقليمية، وإنشاء وحدات لمكافحة الإرهاب في إطار قوات الدفاع والأمن المعاد تشكيلها. وقد صيغ مشروع خطة للتنفيذ وهو قيد الاعتماد.

43 - وواصلت البعثة المتكاملة دعم تفعيل الوحدة القضائية المتخصصة التابعة للحكومة والمعنية بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، ولا سيما من خلال اتفاق الشراكة الذي أبرمته مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وفي هذا الإطار، وفرت البعثة والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة التوجيه لقضاة التحقيق والمحققين، وقامت بتدريب قضاة وكتابة ومحققين في مجالي إدارة القضايا والتحقيقات المتعلقة بالإرهاب. ومن الأمثلة البارزة على هذا الدعم، تقديم البعثة المتكاملة للاستنتاجات التي خلص إليها تحقيقها الخاص في مجال حقوق الإنسان في حادثة أوغوسوغو إلى وزير العدل، الذي أبلغ عن إلقاء القبض على 10 أشخاص مشتبه فيهم وفتح تحقيق جنائي لدى الوحدة القضائية المتخصصة المعنية بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية. وقدمت البعثة الدعم التقني إلى كيانات الجهاز القضائي في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك بشأن المسائل الخاصة بالعنف بين القبائل في منطقة موبتي.

الإنجاز المتوقع 1-2: إحراز تقدم في إعادة تهيئة أوضاع أمنية مستقرة في وسط مالي وشمالها

مؤشرات الإنجاز الفعلية

مؤشرات الإنجاز المقررة

نفذت جماعات مسلحة متطرفة ما مجموعه 76 هجوما ضد وحدات ومرافق الأمم المتحدة وقوات الدفاع والأمن المالية. ويمكن أن يعزى انخفاض عدد الهجمات مقارنة بالعام السابق جزئيا إلى تهدئة التوتر داخل الجماعات المسلحة، ولا سيما في منطقة كيدال حيث تشكل تنسيقية حركات أزواد حاليا الجهة الوحيدة التي توفر الأمن. ومع ذلك، فإن

انخفاض عدد الهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة المتطرفة ضد وحدات ومرافق الأمم المتحدة وقوات الدفاع والأمن المالية (2016/2017: 51؛ 2017/2018: 90) (2018/2019: 85)

الانخفاض المبلغ عنه هو أيضا تذكير بالتقلبات المستمرة فيما يتعلق بالهجمات غير المتناظرة

شنت الجماعات المسلحة المتطرفة ما مجموعه 106 هجمات ضد قوافل البعثة المتكاملة أو قوات الدفاع والأمن المالية ومتعهديها على طول طرق الإمداد الرئيسية. وحسب التقييمات، تعتبر الزيادة والانخفاض في عدد الهجمات وفق نمط دوري ظاهرة طبيعية في إطار دينامية النزاع الحالية، ويتماشيان مع التقلبات المستمرة في عدد الهجمات غير المتناظرة على وجه الخصوص، إذ تظل البعثة المتكاملة وقوات الدفاع والأمن المالية تشكل الأهداف الرئيسية لتلك الهجمات

أعيد فتح و/أو استئناف نشاط حاميتين في وسط وشمال مالي. وقدمت البعثة المتكاملة الدعم لبناء حامية أنديرابوكان (أنجزت بنسبة 90 في المائة) وسلّمت معسكر غوسي في آب/أغسطس 2018 إلى قوات الدفاع والأمن المالية. وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها البعثة، لم تتحقق الظروف السياسية والأمنية المتعلقة بإعادة نشر قوات الدفاع والأمن المالية في وسط وشمال مالي، على نحو يسمح بإعادة فتح حاميات إضافية

أنجز

نُشر عدد يقدر بنحو 3 367 فردا من قوات الأمن المالية في وسط مالي وشمالها، وهو ما يشمل، على الخصوص، عمليات إعادة نشر قوات الأمن المعاد هيكلتها في موبتي وغاو وتمبكتو. ويعزى ارتفاع عدد الأفراد الذين تم نشرهم مقارنة بما كان مقدرا إلى تأخر النشر في الفترة 2018/2017، وهو ما تسبب في تأجيل نشر عدد أكبر إلى الفترة المشمولة بالتقرير الحالي

تم تدريب ما مجموعه ستة أفرقة على التخفيف من أخطار الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع وتأخر تدريب الدفعة الأخيرة المؤلفة من ثلاثة أفرقة حتى آب/أغسطس 2019، يطلب من قوات الدفاع والأمن المالية. وتم تدريب ما مجموعه 9 أفرقة

انخفاض عدد الهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة المتطرفة ضد قوافل البعثة المتكاملة أو قوات الدفاع والأمن المالية وتحركاتها على طول طرق الإمداد الرئيسية (2017/2016: 49؛ 2018/2017: 80؛ 2019/2018: 75)

زيادة عدد الحاميات العسكرية لقوات الدفاع والأمن المالية التي يعاد فتحها و/أو تستأنف أنشطتها في وسط وشمال مالي، بما في ذلك القواعد المشتركة مع البعثة المتكاملة (2017/2016: 2؛ 2018/2017: 6؛ 2019/2018: 8)

زيادة عدد قوات الأمن المالية المعاد هيكلتها والمدربة والمجهزة بشكل جيد (الشرطة والدرك والحرس الوطني والحماية المدنية) المنتشرة في وسط وشمال مالي (2017/2016: 128؛ 2018/2017: 900؛ 2019/2018: 3 000)

زيادة عدد أفرقة قوات الدفاع والأمن المالية المدربة والمجهزة لمواجهة أخطار المتفجرات في وسط وشمال مالي (2017/2016: 4؛ 2018/2017: 4؛ 2019/2018: 8)

النواتج المقررة

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) الملاحظات

12 اجتماعا (5 اجتماعات عادية و 7 اجتماعات استثنائية) مع اللجنة التقنية للأمن

عقد 12 اجتماعاً للجنة التقنية للأمن من أجل رصد وقف إطلاق النار والتحقيق في الانتهاكات، وتحديث الترتيبات الأمنية، ورصد ودعم عمليات تجميع المقاتلين ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) الملاحظات	النواتج المقررة
دورية منفذة من الدوريات المنسقة ويعزى ارتفاع عدد الدوريات إلى الدعم المقدم للعملية المعجلة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج	إجراء 75 دورية مختلطة تنسقها آلية تنسيق العمليات
دوريات راجلة تم تسييرها في كل مركز من المراكز السكنائية الرئيسية. وشملت دوريات متوسطة وبعيدة المدى بالاعتماد على البعثة في المراكز السكنائية الرئيسية ويعزى ارتفاع عدد الدوريات إلى تدهور الحالة الأمنية في وسط البلد، وارتفاع وتيرة العمليات العسكرية للبعثة المتكاملة، والدعم المقدم للعملية المعجلة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج	تسيير 700 دورية راجلة في كل مركز من المراكز السكنائية الرئيسية (بما فيها الدوريات المنفذة بالتنسيق مع الدوريات المختلطة لآلية تنسيق العمليات)
عمليات أُجريت بقيادة القوة، واحدة منها بالتنسيق مع قوات الدفاع والأمن المالية ويعزى انخفاض عدد العمليات التي تقودها القوة إلى تحول في الاستراتيجية لإجراء عمليات أوسع نطاقاً وأطول مدة. وأدى ذلك إلى زيادة وجود القوات واستمراره لفترة أطول، مقابل عمليات متعددة أقصر مدة في نفس المنطقة أو الإقليم	تنفيذ 8 عمليات بقيادة القوة و 24 عملية أوسع نطاقاً بقيادة القطاعات (بما في ذلك 12 عملية منسقة مع القوات المسلحة المالية و/أو عملية بارخان)
عملية أوسع نطاقاً منسقة مع القوات المسلحة المالية ويعزى ارتفاع عدد العمليات التي تقودها القطاعات إلى تحسين التخطيط المتكامل بين القوة ومقار القطاعات وبين القوة والبعثة بالاشتراك مع رؤساء المكاتب	49
بعثة مدعومة لتقديم المساعدة الإنسانية ويعزى انخفاض عدد البعثات إلى التحديات التي تعترض إيصال المساعدات الإنسانية في بعض المناطق، وقلة عدد القوات المنتشرة بسبب الأزمة في وسط البلد، لا سيما في الفترة من آذار/مارس إلى حزيران/يونيه وما بعدها، مما أسفر عن زيادة القوات العسكرية المنتشرة في منطقة موبتي	17 تقديم الدعم إلى 36 بعثة للمساعدة الإنسانية اضطلعت بها وكالات الأمم المتحدة، بالتنسيق مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية
مهمة منفذة من مهام الدعم الجوي عن قرب لتوفير الإمدادات الميدانية ونقل القوات المسلحة بطائرات الهليكوبتر العسكرية. وكانت 1 019 من هذه المهام عمليات جوية/نقل القوات المسلحة بطائرات الهليكوبتر العسكرية متعددة الأغراض و 2 023 منها للدعم الجوي عن قرب حسب الاحتياجات ذات الصلة	3 042 تنفيذ 1 700 مهمة للدعم الجوي عن قرب تعمل بمثابة مضاعف للقوة من أجل تعزيز القدرة القتالية إلى أقصى حد ممكن و 1 300 مهمة لتوفير الإمدادات الميدانية ونقل القوات المسلحة بطائرات الهليكوبتر العسكرية، بغية تحقيق أقصى ما يمكن تحقيقه فيما يتعلق بعمليات التسليم العاجل للإمدادات الحيوية وتنقل قوة الرد السريع

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) الملاحظات

النواتج المقررة

وهذه الجهود هي بمثابة مضاعف للقوة لزيادة القدرة على حماية المدنيين إلى أقصى حد		
مهمة منقّدة للمراقبة الجوية من دون طيار	547	تنفيذ 2 000 مهمة من مهام المراقبة الجوية من دون طيار (مهام الاستخبارات والحراسة بمعدل 166 مهمة في الشهر، حسب الاحتياجات والقدرات التنفيذية) تنتج عنها معلومات استخبارية ذات فائدة عملية لتوجيه العمليات
ويعزى انخفاض عدد مهام المراقبة من دون طيار إلى عدم توافر الأصول بسبب الصيانة وسوء الأحوال الجوية		
تم التواصل كل شهر مع شيوخ القرى ورؤساء البلديات والحكام في جميع المناطق الوسطى والشمالية	نعم	التواصل مع القادة الرئيسيين والقيام بأنشطة إعلامية كل شهر في جميع القطاعات بغية التأثير في السكان المحليين وثنيهم عن دعم الأنشطة الإرهابية
يوماً منقّداً من أيام عمل دوريات شرطة الأمم المتحدة في المناطق المضطربة دعماً لقوات الأمن المالية	4 676	توفير 5 760 يوماً من أيام عمل دوريات شرطة الأمم المتحدة في المناطق المضطربة دعماً لقوات الأمن المالية (دوريتان على مدى 360 يوماً في 8 مواقع للأفرقة)
وقد تدهورت الحالة الأمنية في الوسط نتيجة للعنف القبلي، مع زيادة الطلب على مزيد من الدوريات البعيدة المدى للوصول إلى القبائل التي تحتاج إلى مزيد من الأمن		
أجريت عدة أنشطة توجيهية، تشمل التخطيط المشترك للعمليات، والتدريب على استمداد المعلومات الاستخباراتية من مصادر علنية، والتوجيه بشأن الإجراءات المشتركة لإجلاء المصابين	نعم	تقديم الدعم إلى القوات المسلحة المالية وفقاً لمذكرة التفاهم الموقعة في تشرين الثاني/نوفمبر 2017، بما يشمل العمليات المنسقة والدعم التشغيلي واللوجستي والتوجيه وتعزيز تبادل المعلومات والإجلاء الطبي والنقل والتخطيط
وفيما يتعلق بتبادل المعلومات، قُدم 80 جهازاً لاسلكياً إلى القوات المسلحة المالية، فضلاً عن تردد لاسلكي محدد لحالات الطوارئ من أجل تحسين التنسيق مع موظفي الأمم المتحدة في المناطق القريبة، كما تم تقديم 76 إحاطة تنسيقية		
وعُقدت سبعة اجتماعات مع مركز العمليات المسلحة المشتركة وتنسيق تعزيز قيادة القوات المسلحة المالية		
وكفلت البعثة المتكاملة أيضاً نقل المعدات والمواد والقوات المسلحة المالية لدعم الانتخابات، بما في ذلك توفير أفراد الحراسة. وتُقل 83 من المحندين الجدد في القوات المسلحة المالية من غاو إلى باماكو		
نشاطاً منقّداً للتوجيه والرصد وبناء القدرات	5 845	إسداء المشورة بتنفيذ 4 350 نشاطاً للتوجيه والرصد وبناء القدرات، من قبيل التدريب أثناء العمل والاشتراك في المواقع والدعم التشغيلي والمشاريع، لقوات الأمن المالية (الشرطة والدرك والحرس الوطني والحماية المدنية)، عن طريق الاشتراك
وتعزى الزيادة في عدد الأنشطة إلى زيادة عدد الأنشطة اليومية في المواقع المشتركة لكل واحد من أفراد الشرطة المتخصصة في وحدة الدعم المعنية بالجرائم الخطيرة والمنظمة من وحدة واحدة		

إلى ما بين وحدتين وثلاث وحدات من قوات الأمن المالية للوصول إلى عدد أكبر من مكاتب/ضباط قوات الأمن المالية سعياً إلى تحقيق الكفاءة والفعالية. كما تجاوزت ركيزة إدارة العمليات والموارد عدد الأنشطة المقررة في المواقع المشتركة بسبب نشر المزيد من قوات الأمن المالية في المناطق، وتحسّن استعداد/انفتاح قوات الأمن المالية في المناطق للاضطلاع بالأنشطة في مواقع مشتركة

وضعت شرطة الأمم المتحدة خطة عمل للشركاء في مالي من أجل استعراض الأنشطة ذات الصلة بالتدريب أثناء العمل والاشتراك في المواقع

مشروعاً مدعوماً من حيث التصميم والتنفيذ. وقُدمت المساعدة التقنية إلى قوات الأمن المالية بالمساعدة في تحديد المواقع المناسبة لمشاريع التشييد والمشاريع الهندسية مع إيلاء اعتبار خاص للبيئة والسلامة ومسائل حقوق الإنسان

وتعزى زيادة عدد المشاريع إلى الدعم المقدم إلى قوات الأمن المالية فيما يتعلق بالأنشطة المضطلع بها لوضع وتنفيذ مفهوم الحفارة المجتمعية، وشمل ذلك تقديم الدعم التقني في صياغة مذكرة مفاهيمية واستراتيجية وخطة عمل بشأن الحفارة المجتمعية، وكذلك التدريب

نُظمت حملات إعلامية لدعم إعادة نشر قوات الدفاع والأمن المالية المعاد تشكيلها وهيكلتها. وشملت هذه الحملات 6 إحاطات إعلامية، وشريطاً وثائقياً، و 460 تقريراً إذاعياً، و 3 تقارير مصورة. ويعزى ارتفاع عدد الإحاطات الإعلامية والتقارير الإذاعية على وجه الخصوص إلى الدعم المقدم للعملية المعجّلة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتنظيم حملة إعلامية وطنية

تم بث برامج إذاعية يومية عن الحالة في مالي، منها 65 برنامجاً إذاعياً تركز على الشواغل الأمنية

قُدمت المساعدة في مجال الرصد والتدريب بناء على الطلب إلى جميع البلدان المساهمة بقوات المشاة والقادرة على تقديم التدريب في مجال التوعية بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع (المهارات الأساسية لإدراك خطورة الأجهزة المتفجرة اليدوية

في المواقع في مناطق غاو وتمبكتو ومونتي وكيدال وميناكا، وفي أكاديميتي التدريب الوطنيتين والوحدات الوطنية المتخصصة في باماكو المعنية بمكافحة الجريمة الخطيرة والمنظمة والإرهاب (لموقعين لقوات الأمن المالية في 8 مواقع للأفرقة لمدة يومين على مدى 50 أسبوعاً)، + (لأكاديميتي التدريب الوطنيتين + 9 وحدات وطنية متخصصة لمدة 5 أيام على مدى 50 أسبوعاً)

46

تقديم المساعدة التقنية إلى قوات الأمن المالية في تصميم وتنفيذ 35 مشروعاً يرمي إلى تحسين مرافقها ومعداتها في الجزأين الشمالي والأوسط من البلد، وفي أكاديميتي التدريب والوحدات المتخصصة في باماكو المعنية بمكافحة الجريمة الخطيرة والمنظمة والإرهاب

نعم

تنفيذ حملات إعلامية بشأن دور البعثة المتكاملة في دعم إعادة نشر قوات الدفاع والأمن المالية المعاد تشكيلها وهيكلتها، بما في ذلك تقديم 5 إحاطات إعلامية، وإعداد شريط وثائقي مصوّر بالفيديو، و 3 تقارير مصوّرة لحملة إعلان الخدمة العامة، إضافة إلى تقريرين إذاعيين كل أسبوع

نعم

بث برامج إذاعية يومية لتشجيع المستمعين على مناقشة الشواغل الأمنية، وزيادة الوعي بالمسائل الأمنية وبالمساعي التي تقوم بها البعثة لمعالجتها، وبهدف التخفيف من حدة التوترات المرتبطة بها

نعم

تقديم المساعدة في مجال الرصد والتدريب، بناء على الطلب، إلى جميع البلدان المساهمة بقوات المشاة والقادرة على تقديم التدريب في مجال التوعية بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع (المهارات الأساسية لإدراك

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) الملاحظات

النواتج المقررة

الصنع وتفاديها)، قبل النشر وفور الدخول إلى البلد. واستفاد ما مجموعة 61 من المدربين الوطنيين من دورة تدريب المدربين على التخفيف من أخطار الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، واستفاد 14 مدرباً من دورة لإعادة تدريب المدربين، وقامت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام بتوفير التوجيه لما عدده 97 مدرباً، قدموا التدريب في مجال إدراك خطورة الأجهزة المتفجرة المرتجلة لما مجموعه 481 5 من جنود المشاة المقرر نشرهم كحفظة سلام في البعثة المتكاملة

وقدمت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام الدعم أيضاً لتدريب سرية قتالية لحماية القوافل داخل البلد بناءً على طلب البعثة المتكاملة

تم توفير تدريب متخصص أو إعادة تدريب جميع كتائب المشاة والسرايا القتالية المكلفة بحماية القوافل المنتشرة في المناطق الوسطى والشمالية في مجال تحديد أخطار المتفجرات وكشفها، قبل النشر أو أثناء البعثة. وجرى تنفيذ دورة تجريبية لتدريب المدربين قبل النشر في مجال البحث والكشف في النيجر

وإضافة إلى ذلك، تلقى 303 قادة تكتيكيين من تسعة بلدان مساهمة بقوات تدريباً مخصصاً على التخطيط والاستجابة في مجال التخفيف من أخطار الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. وبسبب قلة الموارد وزيادة الاحتياجات من الدعم لكفالة تأهب السرايا القتالية الجديدة لحماية القوافل، وتمشيا مع أولويات البعثة المتكاملة، ركزت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام اهتمامها على تدريب كتائب المشاة والسرايا القتالية لحماية القوافل، نظراً لأهميتها الحاسمة في تنفيذ ولاية البعثة، ولم تتمكن من توفير التدريب لوححدات الشرطة المشكلة

وبفضل تدريب حفظة السلام على التخفيف من أخطار المتفجرات، إلى جانب الأنشطة التكميلية الأخرى في إطار التخفيف من أخطار الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، استمرت جهود التخفيف من حدة الأخطار، مع الكشف عن عدد متزايد من الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع قبل أن تتسبب في التشويه أو القتل، تمشيا مع خطة العمل الرامية إلى تحسين أمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة

تلقت سرايا التخلص من الذخائر المتفجرة التابعين لبلدين من البلدان المساهمة بقوات كل ما يلزم من التدريب قبل النشر،

خطورة الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع وتفاديها)، قبل النشر وفور الدخول إلى البلد

نعم

توفير تدريب متخصص في مجال تحديد أخطار المتفجرات وكشفها لكل كتيبة مشاة ووحدة شرطة مشكّلة تنتشر في وسط وشمال مالي، وتقديم تدريب مخصص للقادة التكتيكيين في مجال التخطيط والاستجابة، ما لم يتنازلوا عنه

نعم

تأهيل سرايا التخلص من الذخائر المتفجرة في بلدين من البلدان المساهمة بقوات لأداء المهام الأساسية في مجال

فضلا عن التدريب والتوجيه التكميليين بعد دخولها إلى البلد، بحيث أصبحت مؤهلة لأداء مهام التصدي الأساسية في مجال التخلص من الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع. واستفادت هذه السرايا من دورة لتدريب المدربين، إضافة إلى التدريب قبل النشر والتدريب داخل البعثة المقدم لكل فريق من أفرقة إبطال الذخائر المتفجرة الخمسة التابعة للوحدة من أجل تلبية الاحتياجات المتزايدة في مجال القدرة على التخلص من الذخائر المتفجرة

التصدي للأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع قبل النشر، وتعزيز مهاراتها بعد أن تدخل إلى البلد، من خلال تزويدها بالتدريب والتوجيه المناسبين للسياق الذي تعمل فيه

وفضلا عن ذلك، استجابت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام لطلبات إضافية وردت خلال السنة، مثل تقديم التدريب أثناء العمل في مجال التخلص من الذخائر المتفجرة لفريق إضافي من أفرقة إبطال الذخائر المتفجرة التابع لبلد من البلدان المساهمة بقوات عند الشروع في تقديم التدريب على التخلص من الذخائر المتفجرة/التخلص من الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع لثلاثة من أفرقة إبطال الذخائر المتفجرة (دورة تدريبية مدتها 16 أسبوعا) لكل فريق من أفرقة إبطال الذخائر المتفجرة التابعة للسرايا القتالية المصرية الثلاث لحماية القوافل، فضلا عن تقديم دورة لإعادة تدريب فريق إبطال الذخائر المتفجرة مدتها ستة أسابيع في مجال التخلص من الذخائر المتفجرة/التخلص من الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع

قدمت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام تدريبا أساسيا في مجال التوعية بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع إلى كل من العنصر العسكري وعنصر الشرطة والعنصر المدني في البعثة المتكاملة، وردت على جميع الطلبات الواردة من قيادة البعثة للحصول على بيانات ومعلومات بشأن أخطار المتفجرات في مالي

نعم

تقديم تدريب أساسي في مجال التوعية بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع إلى كل من العنصر العسكري وعنصر الشرطة والعنصر المدني في البعثة المتكاملة

تم تعزيز قدرة البعثة المتكاملة على إدارة أخطار المتفجرات من خلال وجود فريق لإبطال الذخائر المتفجرة في منطقة تمبكتو. وأجرى الفريق 19 مهمة لدعم التخلص من الذخائر المتفجرة، بما في ذلك تقديم الدعم المباشر إلى العمليات الطويلة المدى، إضافة إلى التأهب الدائم كقوة للرد السريع

نعم

تعزيز قدرة البعثة المتكاملة على إدارة أخطار المتفجرات عن طريق نشر فريق لإبطال الذخائر المتفجرة في منطقة تمبكتو وتوفير كلاب قادرة على الكشف عن المتفجرات، للمساعدة في تأمين مباني البعثة

وجرى تحسين قدرة البعثة المتكاملة على إدارة مخاطر المتفجرات بواسطة كلاب قادرة على الكشف عن المتفجرات (22 فريقا) للمساعدة على تأمين مباني البعثة ومطاراتها، ولتوفير رادع قوي في باماكو، وتمبكتو، وغاوا، وكيدال،

وموبتي. وأجرت أفرقة الكلاب المدربة على الكشف عن المتفجرات حوالي 200 000 عملية تفتيش في جميع المواقع طوال السنة

قُدمت المشورة التقنية والتدريب لتعزيز قدرة قوات الدفاع والأمن المالية على التخفيف من أخطار المتفجرات، وتعزيز قدرتها على إبطال الذخائر المتفجرة والتصدي للأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع في جميع أنحاء البلد

وفيما يتعلق بتقديم المعدات، وبفضل اهتمام أحد الشركاء الثنائيين بتوفير المعدات لأفرقة التخلص من الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع في مالي، قامت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام بتزويد اثنين من أفرقة التخلص من الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع في مالي بجميع المعدات اللازمة وتزويد أربعة أفرقة أخرى بجزء من المعدات اللازمة، حيث تولى الشريك الثنائي تلبية الاحتياجات الأخرى من المعدات. وسُتستخدم بقية المعدات التي تم شراؤها خلال الفترة المشمولة بالتقرير لأغراض تدريب قوات الدفاع والأمن المالية، تمشيا مع الجهود الجارية من أجل تعزيز قدرات التدريب الوطنية

وإضافة إلى ذلك، قدمت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام دورة تدريبية أخرى في مجال التخفيف من أخطار المتفجرات إلى قوات الدفاع والأمن المالية. وتم تدريب 49 فردا كمدربين في مجال التخلص من الذخائر المتفجرة والتخفيف من أخطار الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، وتلقي 40 فردا آخر تدريباً متقدماً في مجال التخلص من الذخائر المتفجرة. وعلاوة على ذلك، ونتيجة لتدريب قدمته البعثة المتكاملة في وقت سابق للمدربين، قدم المدربون التابعون لقوات الدفاع والأمن المالية الذين تلقوا توجيهها من دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، 46 دورة تدريبية لقواتهم مما أدى إلى زيادة مطردة في قدرات التدريب الوطنية. وشملت هذه الأنشطة القيام لأول مرة بتقديم أربع دورات تدريبية أساسية في مجال التخلص من الذخائر المتفجرة (المستوى 1) على أيدي مدربين ماليين بتوجيه من دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، مما أسفر عن تدريب 107 أفراد على التخلص من الذخائر المتفجرة (المستوى 1)

قامت البعثة المتكاملة بإصلاح ثلاثة مستودعات للأسلحة، وتركيب مستودع متنقل للأسلحة، وبناء مستودع كبير لذخيرة

نعم

تقديم المشورة والتدريب التقنيين لتعزيز قدرة قوات الدفاع والأمن المالية على تقديم التدريب في مجال التخفيف من مخاطر المتفجرات وتعزيز القدرة على التخلص من الذخائر المتفجرة والتصدي للأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع في جميع أنحاء البلد، من خلال تقديم تدريب في مجال التخفيف من مخاطر الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع إلى 8 من أفرقة الاستجابة، إضافة إلى تقديم تدريب أساسي ودورات لتجديد المعلومات والتوجيه في مجال التخلص من الذخائر المتفجرة

6

تقديم الدعم والمشورة لسلطات مالي من أجل تيسير تطوير قدرة في مجال التدريب على إدارة الأسلحة

قوات الدفاع والأمن المالية في غاو (الأول من نوعه وهو مستودع ذو أهمية استراتيجية لتأمين الذخيرة التي كانت تُخزن سابقاً في أماكن مشتتة وغير آمنة في شمال مالي) وانتهت من ترميم مستودع أكبر في نيونو، بمنطقة سيغو، في آب/أغسطس 2019. وعقب مناقشات جرت بشأن أولويات التخزين الاستراتيجية مع سلطات مالي، وفي ضوء تدهور الحالة الأمنية، أُعرب عن الحاجة الملحة إلى قدرة كبيرة لتخزين الأسلحة في نيونو، بدلاً من أربعة مستودعات أصغر حجماً وأقل أهمية من الناحية الاستراتيجية، على النحو المتوخى في البداية. وإجمالاً، تتماشى القدرة التي تحققت في مجال تخزين الأسلحة والذخيرة مع القدرة المقررة في البداية كما تستوفي على نحو أفضل احتياجات قوات الدفاع والأمن المالية في الوقت الراهن

وشرعت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام في بناء مركز للتدريب على إدارة الأسلحة والذخيرة في كاتي، يتوقع أن يكتمل بحلول نهاية عام 2019، مما سيدعم الاكتفاء الذاتي مستقبلاً في مجال تدريب قوات الدفاع والأمن المالية على إدارة الأسلحة والذخيرة، تكملاً للتدريب والتوجيه على أيدي المدربين الوطنيين في مجال إدارة الأسلحة والذخيرة. وستساعد هذه الجهود في عملية نقل زمام هذا النشاط إلى الحكومة

وتلقى ما مجموعه 14 من أفراد قوات الدفاع والأمن المالية تدريباً أساسياً في مجال إدارة الأسلحة والذخيرة، في حين تم تدريب 37 فرداً كأمناء مخازن، و 12 كمدربين للمستودعات، و 15 آخرين كمدربين في مجال إدارة الأسلحة والذخيرة

ودعمت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام طلب البعثة المتكاملة للحصول على المساعدة في أنشطة نزع السلاح والتسريح والإدماج، لا سيما في تدريب أفراد البعثات على المناولة الآمنة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة

قُدمت المشورة التقنية إلى سلطات مالي فيما يتعلق بوضع أطر تنظيمية لإدارة أخطار المتفجرات وبشأن إدارة الأسلحة والذخيرة وقامت أفرقة عاملة مكونة من سلطات مالي، وبعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب العسكري، ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام بوضع دليل ميداني للتخلص من الذخائر المتفجرة (المستوى 1) لتلبية الاحتياجات والتحديات المحددة

والذخائر وتعزيز القدرات التقنية والتشغيلية، بسبل منها تجديد 10 مناطق تخزين إضافية في وسط وشمال مالي وتقديم الدعم لتدمير المخزونات

نعم

تقديم المشورة التقنية إلى سلطات مالي بشأن وضع هياكل إدارية للتخفيف من مخاطر المتفجرات، بما في ذلك وضع استراتيجية للتخفيف من أخطار المتفجرات وتقديم دعم استشاري فيما يتعلق بالأطر التنظيمية، بناء على الطلب

في مجال إدارة أخطار المتفجرات في مالي، كما أعدت المجلد الأول من المعايير الوطنية المتعلقة بالذخائر، الذي قُدم مؤخرا إلى وزارة الدفاع المالية للتصديق عليه

واستمرت جهود الدعوة طيلة السنة من أجل توسيع ولاية الأمانة الدائمة لمكافحة الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لتشمل الإجراءات المتعلقة بالألغام

الإنتاج المتوقع 2-2: إحراز تقدم في مجال حماية المدنيين في مالي

مؤشرات الإنجاز الفعلية

مؤشرات الإنجاز المقررة

على الرغم من زيادة عدد الموظفين المدنيين والأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والعمليات الواسعة النطاق، قُتل ما مجموعه 1 327 مدنيا وأصيب 635 بجروح خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتدهورت الحالة في وسط البلد بشكل خاص. وأدى غياب مؤسسات الدولة واستمرار تسلسل الجماعات الإرهابية المسلحة، إضافة إلى أنشطة مختلف العناصر المسلحة المتطرفة ومجموعات الدفاع عن النفس والمجرمين، إلى زيادة التوترات بين القبائل، مع استمرار تدهور البيئة التي تتيح الحماية عموما للسكان المدنيين

سُجل 1 093 حادث عنف مباشر أو تهديد بممارسة العنف المباشر ضد المدنيين في مالي بسبب تدهور الحالة الأمنية في وسط البلد، لا سيما في منطقتي سيغو وموبتي. وسُجل أكثر من نصف هذه الحوادث في منطقة موبتي، على الرغم من الإجراءات المحددة التي اتخذتها البعثة المتكاملة، مثل إجراء عدة عمليات عسكرية واسعة النطاق ووضع خطة عمل متكاملة لحماية المدنيين في بانكاس

أبلغ خلال الفترة المشمولة بالتقرير عن عدد مجموعه 286 252 مشردا (147 861 مشردا داخليا و 138 391 لاجئا) في أراضي مالي بأكملها. وازداد عدد المشردين بموازاة مع استمرار تدهور البيئة التي تتيح الحماية للمدنيين عموما. ومن باب التدابير التخفيفية، واصلت البعثة العمل بالتعاون الوثيق مع الشركاء في مجال المساعدة الإنسانية من خلال اجتماعات المجموعة الإقليمية والوطنية للحماية والأفرقة العاملة الإقليمية والوطنية لحماية المدنيين. ويتيح كلا المنبرين منتدى على المستوى التقني لتنسيق عمليات حفظ السلام والاستجابة الإنسانية في حالات التشرد. ومن خلال تحديد الرؤية الشاملة والأولويات المشتركة وتقسيم العمل الداخلي من أجل إحلال سلام مستدام في مالي، ساعد الإطار الاستراتيجي المتكامل أيضا في توفير حماية أفضل للمشردين داخليا،

انخفاض العدد المسجل من الضحايا (الوفيات والإصابات الناجمة عن العنف) في صفوف المدنيين (2017/2016: لا ينطبق؛ 2018/2017: 600؛ 2019/2018: 400)

انخفاض عدد حوادث العنف المباشر أو التهديدات بممارسة العنف المباشر ضد المدنيين (2017/2016: لا ينطبق؛ 2018/2017: 850؛ 2019/2018: 700)

انخفاض العدد الإجمالي للأشخاص الذين تشردوا (المشردون داخليا واللاجئون) من جراء العنف خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بصرف النظر عما إذا كانوا لا يزالون مشردين أو عادوا إلى مناطقهم الأصلية (2017/2016: لا ينطبق؛ 2018/2017: 80 000؛ 2019/2018: 50 000)

بالاقتران مع خطة الاستجابة الإنسانية، التي تضع الإطار لعمل الأمم المتحدة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية إلى فئات المشردين

تمت توعية سكان 12 بلدية بالنظم المجتمعية للإنذار المبكر/التنبيه بتهديدات العنف البدني، بما في ذلك كيدال، وتيساليت، وسيفاري، وموبتي، وكورو، وبانكاس، وباندياغارا، ودجيني، وغاو، وتمبكتو، وألفيا، وبوريم - إينالي

ونتيجة للتهديدات الناشئة، تم تركيز الجهود على أكثر البلديات عرضة للاعتداءات والتهديدات، من خلال الاضطلاع بأنشطة إضافية في هذه البلديات

عاد 22 031 من اللاجئين طوعاً إلى مالي. وتنوعت أسباب العودة، وذلك حسب تقلبات الحالة الأمنية ومدى توافر الدعم الكافي في المخيمات وفرص العمل

زيادة عدد البلديات التي توجد فيها نظم مجتمعية فعالة للإنذار المبكر/التنبيه بتهديدات العنف البدني (2017/2016: لا ينطبق؛ 2018/2017: 20؛ 2019/2018: 40)

زيادة عدد اللاجئين الذين عادوا طوعاً إلى مالي (2017/2016: لا ينطبق؛ 2018/2017: 10 000؛ 2019/2018: 15 000)

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) الملاحظات

النواتج المقررة

أجريت تقييمات للمخاطر وأعدت خطة عمل مرة كل شهرين في جميع المناطق، واستعرضت تلك التقييمات وخطط العمل في إطار الفريق العامل الوطني المعني بحماية المدنيين وأجريت تقييمات لأثر خطط الاستجابة على حماية المدنيين في المكاتب الإقليمية التابعة للبعثة المتكاملة

قدم الدعم لتسعة مشاريع بلغ مجموع قيمتها دولار 2.8 مليون دولار، ترمي إلى حل النزاعات القبلية ومنع التطرف وتستهدف 14 448 مستفيداً (منهم 1 263 امرأة على الأقل). وغطت هذه المشاريع مناطق تمبكتو، وموبتي، وسيغو، وكوليكورو، وكيدال

قُدّم الدعم لإنشاء خفارة مجتمعية من خلال 13 جلسة للتوعية والدعوة مع قوات الدفاع والأمن المالية، والسلطات المحلية، والزعماء الدينيين، وقادة القبائل، ورابطات النساء والشباب، والمجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية. وخلال هذه الأنشطة الرامية إلى التوعية العامة، وُزعت "الخطوط الخضراء" (خطوط الاتصال المباشر) التي تم إنشاؤها والتابعة لقوات الأمن المالية من أجل تيسير الاتصالات بين قوات الأمن المالية والسكان وعُقدت 11 اجتماعاً للتنسيق والتوعية مع قوات الدفاع والأمن المالية والمسؤولين الحكوميين من أجل تنفيذ مفهوم الخفارة المجتمعية

نعم

نعم

نعم

قيام البعثة المتكاملة، دعماً للجهود المبذولة من جانب السلطات في مالي من أجل حماية المدنيين، بوضع وتنفيذ تقييمات للمخاطر وخطط عمل من أجل حماية المدنيين، وذلك كل شهرين وفي كل مكتب من المكاتب الإقليمية؛ وكذلك إجراء تقييم كل شهرين لأثر خطط الاستجابة على حماية المدنيين في كل مكتب إقليمي تابع للبعثة

دعم المشاريع الرامية إلى حل النزاعات القبلية ومنع التطرف، عن طريق الصندوق الاستئماني

تقديم الدعم لإقامة خفارة مجتمعية، من خلال القيام بأنشطة توعية ودعوة لدى السلطات المحلية، والجهات المؤثرة (مثل الهيئات الدينية والشخصيات البارزة) والمجتمع المدني (بما في ذلك رابطات النساء والشباب)

وإضافة إلى ذلك، تم تمويل أنشطة مختلفة من الصندوق الاستئماني، دعماً للخفارة المجتمعية: فُسِّلت دراجات نارية إلى قوات الدفاع والأمن المالية في موبتي وميناكا لتعزيز القدرة على التنقل وإتاحة المزيد من المرونة في الوصول إلى مختلف المواقع والتفاعل بوجه أفضل مع المجتمع المحلي؛ واستمر تنفيذ خمسة مشاريع في مجالات إعادة التأهيل والتدريب والتوعية والهياكل الأساسية المتصلة بالخفارة المجتمعية في باماكو، ومشروع واحد في موبتي

أجريت استعراضات وتحليلات لاحقة لما يُضطلع بها من أعمال عقب التخطيط والتنفيذ المتكامل بين العنصر العسكري وعنصر الشرطة والعنصر المدني للحملة الرامية إلى حماية المدنيين في وسط البلد. وأُجري المزيد من المناقشات والتحليلات المشتركة داخل البعثة، ومع النظراء الحكوميين والشركاء من فريق الأمم المتحدة القطري والفريق القطري للعمل الإنساني

ازداد إسداء المشورة، بما في ذلك خطياً، من خلال التفاعل المنتظم. فعلى سبيل المثال، قامت البعثة المتكاملة وقوات الدفاع والأمن المالية بتنفيذ عمليات منسقة في وسط البلد لحماية المدنيين في أعقاب الحوادث بين الأعراق المختلفة

واصلت البعثة تقديم المشورة والدعم التقني إلى قوات الدفاع والأمن المالية وإلى بعثة التدريب التابعة للاتحاد الأوروبي بطريقة متكاملة، لأغراض منها إدراج حماية المدنيين في التدريب. وتحقق ذلك بتبادل المعلومات الذي تسنى من خلال التنسيق والتخطيط المتكامل لأنشطة بناء القدرات. وقامت البعثة، إلى جانب بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب، بالتنسيق مع القوات المسلحة المالية. وساهمت العمليات المعلوماتية في دعم الانتخابات والعمليات الأمنية في وسط البلد، بما في ذلك الأنشطة المتصلة بحماية المدنيين

عُقدت مناقشات مائدة مستديرة في باماكو مع أعضاء المجلس الأعلى الإسلامي في مالي بشأن تنفيذ اتفاق السلام. وفي إطار التوصية التي وافق عليها المجلس في وقت سابق بشأن دعمه اتفاق السلام بشكل كامل، تعهد الزعماء الدينيون بدعم الحكومة في جهودها الرامية إلى إحلال السلام في البلد،

نعم

نعم

نعم

4

إجراء تقييم وصياغة دروس مستفادة بشأن التخطيط المشترك بين العنصر العسكري وعنصر الشرطة والعنصر المدني في البعثة، بهدف تحسين عمليات التخطيط لحماية المدنيين وتعزيز قدرة البعثة على الوفاء بولايتها المتعلقة بحماية المدنيين، وذلك بالتنسيق الوثيق مع سلطات مالي وفريق الأمم المتحدة القطري والفريق القطري للعمل الإنساني

تقديم المشورة التقنية عن طريق تقديم مذكرتين إلى السلطات المحلية ودوائر الأمن الوطني والجهات الفاعلة الوطنية المعنية بالحماية بشأن طرق تحسين أداء الجهات الفاعلة التي لديها مصلحة مشتركة في حماية المدنيين من العنف البدني

تقديم المشورة والدعم التقني إلى المؤسسات التدريبية التابعة لقوات الدفاع والأمن المالية وإلى بعثة التدريب العسكري التابعة للاتحاد الأوروبي في مالي لضمان إدراج وتعميم مفهوم حماية المدنيين من العنف البدني في دوراتها التدريبية

عقد حلقة عمل مع الزعماء الدينيين (في إطار متابعة التوصيات المنبثقة عن المشاورات الإقليمية بشأن الحالة في وسط مالي، التي عُقدت في تموز/يوليه 2017، والمنتدى المعني بمنع التطرف العنيف، المنعقد في آب/أغسطس 2017)

وبدعم تنفيذ اتفاق السلام، بما في ذلك الإصلاحات السياسية
والمؤسسية الجارية

وتعزى زيادة عدد الأنشطة إلى الدور الذي اضطلع به الزعماء
الدينيون وتأثيرهم في العملية السياسية، ومن ثم ضرورة زيادة
المشاركة فيما يتعلق بالأولويات السياسية في مالي مثل
الاستعراض الدستوري، وتمديد ولاية البرلمانين، والإصلاحات
الانتخابية، والإصلاحات السياسية والمؤسسية

5 نُظمت دورات تدريبية (بشأن المشتريات العامة والإدارة العامة
والمنازعات الإدارية ومنع نشوب النزاعات) من أجل تعزيز
قدرات الجهات الفاعلة الحكومية المحلية في غاو وتمبكتو
وتاوديني وكيدال وميناكا

تنظيم 5 دورات تدريبية (بشأن المشتريات العامة، والإدارة
العامة، والمنازعات الإدارية، ومنع نشوب النزاعات) لبناء
قدرات الجهات الفاعلة الحكومية المحلية في غاو وميناكا
وموبتي وتمبكتو/تاوديني وكيدال، بما في ذلك المستشارون
الخاصون للمحافظين المعينون بشؤون المصالحة ونزع
السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وحماية المدنيين، في
المناطق الشمالية والوسطى، من أجل زيادة وعيهم
وما يتخذونه من إجراءات لحماية المدنيين

نعم عُقدت اجتماعات شهرية، وأسديت المشورة التقنية إلى
السلطات المحلية والجهات الفاعلة الرئيسية بشأن حماية المدنيين

عقد اجتماعات شهرية مع السلطات الوطنية والمحلية
والجهات الفاعلة الإقليمية المعنية بالحماية لتقديم المشورة
التقنية بشأن تحسين حماية المدنيين

5 دورات نُظمت لبناء القدرات وتوفير التوجيه لأفراد السلطات
القضائية فيما يتعلق بمنع الجرائم التي تهدد بزعزعة عملية السلام
والتحقيق في هذه الجرائم ومقاضاة مرتكبيها، حضرها حوالي
110 مشاركين في غاو وموبتي وتمبكتو

بناء قدرات أفراد الشرطة القضائية والسلطات القضائية
وتوجيههم في مجال منع جرائم العنف البدني ضد المدنيين
والتحقيق فيها ومقاضاة مرتكبيها

7 حلقات عمل نُظمت في 12 بلدية (كيدال، وتيساليت،
وموبتي، وسيفاري، وكورو، وبانكاس، وباندياغارا، ودجيني،
وغاو، وتمبكتو، وألانيا، وبوريم - إينالي)

عقد 10 حلقات تدريبية في المناطق الشمالية والوسطى
(دوينتزا، وموبتي، وغوندام، وتمبكتو، وميناكا، وأنسونغو،
وغاو، وتيساليت، وأغلهوك، وكيدال) لتحسين قدرة
جهات التنسيق الرئيسية في شبكات الإنذار المحلية على
درء أخطار العنف البدني والتصدي لها

ونتيجة للحالة الأمنية في المنطقة، لم يتسن تنفيذ ثلاث من
حلقات العمل المقررة إذ لم يتمكن المشاركون من الحضور

نعم أُقيم اتصال مستمر مع أصحاب الشبكات لتحسين الخدمات
في المناطق. وأُتيح لأصحاب الشبكات الحيز اللازم لترتيب
الهوائيات في معسكرات البعثة المتكاملة. ونتيجة لذلك، تتمتع
غاو بدرجة مُرضية من الاستقرار في خدمات الهواتف المحمولة

القيام بأنشطة دعوة لدى أصحاب الشبكات والجهات
الفاعلة الحكومية من أجل توسيع نطاق شبكات الاتصالات
المتنقلة لتشمل المناطق التي تشكل فيها حماية المدنيين
مصدر قلق، بغية تيسير فعالية شبكات الإنذار المحلية

نعم نُفذت تدابير نوعية لمكافحة الألغام في مالي، من خلال
المشاركة في رئاسة الفريق العامل المعنى بالإجراءات المتعلقة

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) الملاحظات

النواتج المقررة

بالألغام في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، وتبادل المنتجات الإعلامية مع دوائر المساعدة الإنسانية والمدنيين، وتقديم دورات لتوعية العاملين في مجال المساعدة الإنسانية بأخطار المتفجرات، وإجراء مهام فورية للتخلص من الذخائر المتفجرة ومسوح غير تقنية

وعلاوة على ذلك، في إطار جهود أوسع نطاقاً للتمكين من إيصال المساعدات الإنسانية باتخاذ إجراءات متكاملة مع وكالات الأمم المتحدة، نُظمت حلقة عمل مشتركة مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بشأن فهم الآثار الإنسانية المترتبة على أخطار المتفجرات. وضمت حلقة العمل 34 منظمة غير حكومية وطنية ودولية وكان الهدف منها البدء في مناقشة بشأن وضع خطة للعمل انطلاقاً من القاعدة من أجل التخفيف من أخطار المتفجرات في حيز العمل الإنساني وتحسين سبل الحصول على المعلومات بشأن أخطار المتفجرات

مدنيا تمت توعيتهم بالمخاطر وتعزيز وعيهم بأخطار المتفجرات في المناطق المتضررة
وقُدمت المساعدة المناسبة إلى 100 من الضحايا الناجين من الموت عقب التعرض لحوادث المتفجرات وأفراد أسرهم وأقيمت علاقات تعاون مع وزارة التعليم ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة لإدماج التوعية بأخطار المتفجرات وتعميمها في المناهج الدراسية الوطنية

من منظمات المجتمع المدني تم تعزيز قدرتها وقدرة 38 من موظفيها الفنيين من مواطني مالي في مجال إيصال رسائل التوعية بالمخاطر، وأنشطة مساعدة الضحايا و/أو إجراء المسوح غير التقنية، مما أسهم في تنمية قدرات منظمات المجتمع المدني الوطنية في مجال الاستجابة المدنية لأخطار المتفجرات

دورة تدريبية نُظمت لإدارة الأسلحة الصغيرة والذخائر وتأمينها

من أيام العمل التي استغرقت لإجراء دوريات راجلة ويعزى ارتفاع عدد الدوريات بصورة مباشرة إلى ارتفاع وتيرة العمليات، وزيادة مدة العمليات التي تقودها القوة، وزيادة عدد العمليات التي تقودها القطاعات، وكذلك ضرورة التصدي لتفاقم الحالة في وسط البلد

تنفيذ تدابير نوعية لمكافحة الألغام في مالي، بتنسيق من الفريق العامل المعني بالإجراءات المتعلقة بالألغام

33 000

درء أخطار المتفجرات التي تهدد السكان المدنيين والتصدي لها من خلال تقديم التدريب والتوجيه لمنظمات المجتمع المدني في مالي لتوفير برامج التوعية بالمخاطر وتعزيز الوعي لفائدة 20 000 شخص في المناطق المتضررة، وتنسيق وتقديم المساعدة الملائمة للناجين وأسرهم

6

تطوير قدرات ما لا يقل عن 6 من منظمات المجتمع المدني و 40 من موظفيها الفنيين من مواطني مالي في مجال إيصال رسائل التوعية بالمخاطر و/أو إجراء المسوح غير التقنية، وزيادة استدامة تدابير مكافحة الألغام في مالي، وتعزيز قدرة المجتمع المحلي على مواجهة أخطار المتفجرات

274

دعم مبادرات مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والحد منها في المناطق المعرضة للخطر التي جرى تحديدها

33 897

22 500 يوم عمل للقيام بدوريات راجلة في المراكز السكانية الرئيسية (30 جندياً لمدة 3 ساعات في اليوم لمدة 5 أيام في الأسبوع على مدى 50 أسبوعاً)

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) الملاحظات
تسيير 4 500 دورية نهارية مشتركة بين الأمم المتحدة وقوات الأمن التابعة للأمم المتحدة ولماي، لا سيما في شمال ووسط مالي (دوريتان لكل وحدة شرطة مشكلة في 9 وحدات شرطة مشكلة (في المناطق الشمالية والوسطى) لمدة 5 أيام على مدى 50 أسبوعاً)	3 804 هو عدد الدوريات النهارية المشتركة التي تم تسييرها ويعزى انخفاض عدد الدوريات المشتركة إلى عدم وجود عدد كافٍ من أفراد قوات الأمن المالية في المناطق للقيام بهذه الأنشطة
قيام أفراد شرطة الأمم المتحدة بتسيير 900 دورية بعيدة المدى (9 وحدات شرطة مشكلة (في المناطق الشمالية والوسطى) في دوريتين بعيدتي المدى على مدى 50 أسبوعاً)	1 066 هو عدد الدوريات بعيدة المدى التي تم تسييرها. ويعزى ارتفاع عدد الدوريات البعيدة المدى إلى تعزيز الأنشطة في إطار تنفيذ خطة العمل المتعلقة بتأمين المنطقة الوسطى ودعمًا للعمليات ذات الصلة بالأمن، بما في ذلك طلب المزيد من الدوريات البعيدة المدى خارج منطقة باماكو أيضا.

الإنتاج المتوقع 2-3: نزع سلاح الجماعات المسلحة وتسريحها وإعادة إدماجها

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
زيادة عدد عناصر الحركات المسلحة الذين تم تجميعهم واختاروا إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي (2016/2017: صفر؛ 2018/2017: 5 000؛ 2019/2018: 10 000)	لم يكن تنفيذ البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج قد بدأ بكامل نطاقه. وأطلقت مبادرة لإجراء عملية معجلة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والدمج في تمبكتو، وغاو، وكيدال في 6 تشرين الثاني/نوفمبر، وشكلت خطوة هامة نحو بداية عملية إصلاح قطاع الأمن على نطاق أوسع، ومهدت الطريق نحو تنفيذ البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وأسفرت العملية عن عدد مجموعه 1 747 من عناصر الحركات المسلحة المسجلين والمتمركزين. وحتى 30 حزيران/يونيه، كان قد أُعلن أن 1 432 عنصرا منهم مؤهلون من الناحية الطبية للالتحاق بصفوف الجيش، وأن 146 في انتظار تصاريح السلامة الطبية، في حين لم يشارك 29 في العملية، وأُعلن عن عدم أهلية 127 عنصرا للخدمة في الجيش. ولئن كانت المبادرة ترمي إلى إدماج العناصر في صفوف الجيش، فقد أُعيد توجيه العناصر الذين أُعلنت عدم أهليتهم إلى قنوات مخصصة لإعادة إدماجهم الاجتماعي والاقتصادي في الحياة المدنية وفقا للبرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج
قيام اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بتنفيذ البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (2016/2017: اعتماد وثيقة واحدة للبرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ 2018/2017: عمل لجنة وطنية واحدة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في ست مناطق؛ 2019/2018: تنفيذ برنامج وطني واحد لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بكامل طاقته في ست مناطق)	لم يكن تنفيذ البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج قد بدأ بكامل نطاقه. وجرى تنفيذ مبادرة معجلة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والدمج بالتعاون مع اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج واللجنة المعنية بالدمج في مناطق غاو وتمبكتو وكيدال. وتم تجهيز ملفات 1 432 من المقاتلين السابقين لإدماجهم في الجيش في إطار آلية تنسيق العمليات. ومنذ نيسان/أبريل 2019، قُدم الدعم من

أجل تنقيح الاستراتيجية الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من خلال عقد دورات عمل يومية

أتاحت المبادرة المعجّلة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التحقق من عدد بلغ مجموعه 1 747 من عناصر الحركات المسلحة، منهم امرأتان، ونزع سلاحهم وتسجيلهم وتسريحهم. ولم يسجّل أي أطفال مقاتلين مرتبطين بالحركات المسلحة

لم يكن قد بدأ بعد تنفيذ برنامج وطني بكامل نطاقه. وأسفرت مبادرة معجّلة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والدمج عن تسجيل ما مجموعه 1 747 من عناصر الحركات المسلحة، من بينهم 127 أعيد توجيههم لأغراض إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي، وفقاً للبرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

واستُخدم الحد من العنف القبلي كتدبير مؤقت بالاقتران مع البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من أجل التعامل مع الشباب المعرضين للخطر، بمن فيهم الأشخاص المرتبطون بالجماعات المسلحة والنساء

تُفذ ما مجموعه 35 مشروعاً للحد من العنف القبلي (9 مشاريع في منطقة تمبكتو؛ و 6 مشاريع في منطقة كيدال؛ و 12 مشروعاً في منطقة موبتي؛ و 8 مشاريع في منطقة غاو). وبلغ العدد الإجمالي للمستفيدين المباشرين 5 874 (3 665 من الرجال و 2 209 من النساء) وبلغ عدد المستفيدين غير المباشرين 195 610. ونتيجة للطلبات المحلية، كانت تكلفة بعض المشاريع أقل مما كان متوقعاً، مما أتاح الشروع في مزيد من المشاريع خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وزاد عدد المستفيدين غير المباشرين نتيجة لارتباط بعض المشاريع بمناطق توجد فيها أسر معيشية أكبر

سُجل ما مجموعه 1 747 مقاتلاً في العملية المعجّلة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وأُطلع 115 من أعضاء أفرقة دعم آلية تنسيق العمليات على خدمات مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية

التحقق من العناصر التابعين للحركات المسلحة، بمن فيهم النساء والأطفال، ونزع سلاحهم وتسجيلهم وتسريحهم، بما في ذلك الأطفال الذين فُصلوا عن الجماعات المسلحة (2017/2016: صفر؛ 2018/2017: 10 000؛ 2019/2018: 10 000)

زيادة عدد المقاتلين السابقين في الحركات المسلحة والأفراد المرتبطين بها، بمن فيهم النساء، الذين يستفيدون من مشاريع الحد من العنف القبلي وإعادة الإدماج (2017/2016: 15 773؛ 2018/2017: 10 000؛ 2019/2018: 10 000)

زيادة عدد الشباب المعرضين للخطر والنساء والفئات ذات الاحتياجات الخاصة وأفراد المجتمع المحلي الذين يستفيدون من برامج الحد من العنف القبلي (2017/2016: 116 798 مستفيداً مباشراً (34 مشروعاً للحد من العنف القبلي)؛ 2018/2017: 120 000 (30 مشروعاً للحد من العنف القبلي)؛ 2019/2018: 120 000 (30 مشروعاً للحد من العنف القبلي)؛

زيادة تقديم خدمات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز/الأمراض المنقولة جنسياً وعلاج المصابين بها وتقديم الرعاية والدعم إليهم بكفاءة وفعالية في إطار عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (2017/2016: لا ينطبق؛ 2018/2017: 6 000 من المقاتلين السابقين ومُعاليهم؛ 2019/2018: 6 500)

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) الملاحظات

النواتج المقررة

لم يكن تنفيذ البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والدمج قد بدأ بعد بكامل نطاقه. وتُنفذ مبادرة معجّلة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والدمج بدعم

نعم

تقديم الدعم التقني واللوجستي في مخيمات نزع السلاح والتسريح وفي مواقع أخرى محددة سلفاً لما عدده 10 000 من الأشخاص المرتبطين بالحركات المسلحة

تقني ولوجستي من البعثة المتكاملة. وأسفرت هذه المبادرة عن تسجيل ما مجموعه 1 747 من عناصر الحركات المسلحة

أسفرت مبادرة معجّلة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والدمج عن تسجيل ما مجموعه 1 747 من عناصر الحركات المسلحة وتجهيز ملفاتهم. وقبل المبادرة المعجلة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والدمج، نُظمت جولة للتوعية في المناطق الشمالية

وإضافة إلى ذلك، دعمت البعثة المتكاملة عملية التسجيل المسبق لدى اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لما عدده 74 918 مقاتلاً من مختلف الجماعات المسلحة الموقعة والممتثلة قبل بدء عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

لم تكن العملية الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والدمج قد بدأت بعدُ بكامل نطاقها. وأسفرت المبادرة المعجّلة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والدمج عن تسجيل ما مجموعه 1 747 من عناصر الحركات المسلحة، اعتُبر 127 منهم غير صالحين للاندماج في الجيش. ولئن كانت المبادرة ترمي إلى إدماج العناصر، فقد أعيد توجيه العناصر الذين أُعلنت عدم أهليتهم إلى قنوات مخصصة لإعادة إدماجهم الاجتماعي والاقتصادي في الحياة المدنية وفقاً للبرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

حلقة عمل ودورة تدريبية عُقدت في مجالات حقوق الإنسان، وتجهيز البيانات، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، من أجل بناء القدرات اللازمة لتنفيذ عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بفعالية في مختلف المناطق

وتعزى زيادة عدد الأنشطة إلى زيادة الإعداد والقدرات والفهم فيما يتعلق بالمبادرة المعجّلة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والدمج

هو عدد حلقات العمل التي نُظمت للتوعية في بير وتبكتو. ولم يكن البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج قد بدأ بعدُ، ولذلك تقرر إجراء عملية تخطيط استراتيجي من أجل اتباع نهج كلي في التوعية ضمن البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج قبل الشروع في دورات التوعية الأخرى

نعم

القيام بتحديد هوية أفراد الجماعات المسلحة والتحقق منهم وتحديد سماتهم وتسجيلهم، وتنظيم أنشطة للتوعية والتثقيف النفسي والاجتماعي والمصالحة الوطنية والتوجيه في كل من مخيمات التسريح والمجتمعات المحلية

127

تنفيذ عمليات لإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي تستهدف ما يصل إلى 10 000 مقاتل سابق

11

تنظيم 5 حلقات عمل بشأن الدعوة والمشورة التقنية للمؤسسات الوطنية والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية وزعماء القبائل، ولبناء قدرات النظراء الوطنيين في تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على نحو فعال

2

تنظيم 6 حلقات عمل مع المجتمعات المحلية، بما في ذلك النساء، في إطار حملة التوعية المستمرة في المناطق بشأن عودة المقاتلين السابقين في الحركات المسلحة إلى المجتمعات المحلية

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) الملاحظات

النواتج المقررة

<p>قُدمت المشورة التقنية والدعم إلى اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، في مجالات منها استحداث العملية المعجّلة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والتدريب العسكري للمقاتلين السابقين الذين اعتُبروا مؤهلين للاندماج في الجيش، واستعراض الاستراتيجية الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج</p>	نعم	<p>تقديم المشورة والدعم التقني إلى اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بشأن المسائل ذات الأهمية الحاسمة التي قد تنشأ خلال مرحلة تنفيذ البرنامج</p>
<p>لم يكن البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج قد بدأ بعد بكامل نطاقه. وأسفرت مبادرة مبادرة معجّلة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والدمج عن تسجيل ما مجموعه 1 747 من عناصر الحركات المسلحة، من بينهم 127 أعيد توجيههم لأغراض إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي، وفقا للبرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج</p>	35	<p>تنفيذ 30 مشروعاً للحد من العنف القبلي وإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي في المجتمعات المحلية لفائدة 10 000 من المقاتلين السابقين في الجماعات المسلحة والأفراد المرتبطين بها باعتبار ذلك تديراً مؤقتاً، يشمل الإسهام في جهود منع التطرف العنيف والقضاء على نزعة التشدد</p>
<p>واستُخدم الحد من العنف القبلي كتندير مؤقت بالاقتران مع البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من أجل التعامل مع الشباب المعرضين للخطر، بمن فيهم الأشخاص المرتبطون بالجماعات المسلحة</p>		<p>إشراك 120 000 من الشباب المعرضين للخطر، والنساء، وأفراد الفئات ذات الاحتياجات الخاصة، وأفراد القبائل في برامج الحد من العنف القبلي</p>
<p>نُفذ ما مجموعه 35 مشروعاً للحد من العنف القبلي (9 مشاريع في منطقة تمبكتو؛ و 6 مشاريع في منطقة كيدال؛ و 12 مشروعاً في منطقة موبتي؛ و 8 مشاريع في منطقة غاو). وبلغ العدد الإجمالي للمستفيدين المباشرين 5 874 (665 من الرجال و 2 209 من النساء) وبلغ عدد المستفيدين غير المباشرين 195 610 مستفيدين. وقد زاد عدد المستفيدين غير المباشرين نتيجة لارتباط بعض المشاريع بالمناطق التي توجد فيها أسر معيشية أكبر.</p>	195 610	
<p>تم تنفيذ أنشطة التوعية وتقديم الدعم التقني من أجل تحديد هوية الأطفال المرتبطين بالجماعات/الحركات المسلحة والتحقق منهم والإفراج عنهم واقتفاء أثر أسرهم ولم تشملهم معها وإعادة إدماجهم من خلال الأنشطة التالية: القيام بزيارات رصد إلى مراكز الاحتجاز كل شهرين؛ وعقد 4 حلقات عمل إقليمية بشأن تقييم سن الأطفال لفائدة 120 جهة معنية بحماية الأطفال في مناطق موبتي وتبكتو وغاو وفي باماكو؛ وعقد 3 اجتماعات لفرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الجسدية المرتكبة ضد الأطفال. وعقد 12 اجتماعاً شهرياً منتظماً مع الإدارة الوطنية للنهوض بالطفل والأسرة</p>	نعم	<p>عقد 4 حلقات عمل واجتماعات شهرية بهدف التوعية وتنفيذ أنشطة الدعوة وإسداء المشورة التقنية لفائدة المؤسسات الوطنية والمنظمات المعنية بحقوق الطفل بغية دعم عمليات تحديد هوية الأطفال المرتبطين بالقوات/الحركات المسلحة والتحقق منهم والإفراج عنهم واقتفاء أثر أسرهم ولم تشملهم معها وإعادة إدماجهم، وكذلك بشأن الانتهاكات الجسدية المرتكبة ضد الأطفال</p>

بالاشتراك مع اليونيسيف لتقديم المشورة التقنية، ورصد الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، ودعم عملية تحديد هوية الأطفال المرتبطين بالقوات/الحركات المسلحة والتحقق منهم والإفراج عنهم واقتفاء أثر أسرهم ولم شملهم معها وإعادة إدماجهم هو عدد حلقات العمل التي عُقدت لفائدة 63 ممثلاً عن الجماعات المسلحة والمجتمع المدني والمسؤولين الحكوميين في باماكو بشأن تنفيذ إعلان المدارس الآمنة، وبشأن نشر قرار مجلس الأمن 1612 (2005) (بما في ذلك نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ودور الوقاية الذي تؤديه المجتمعات المحلية) لوضع وتعزيز تدابير وقاية الأطفال من نزع التشدد ومن التجنيد ودعم إعادة إدماج الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة

2

عقد حلقتي عمل مع الجماعات المسلحة وأصحاب المصلحة لوضع وتعزيز تدابير تقي الأطفال من نزع التشدد وتحول دون تجنيدهم، ولوضع استراتيجية وقائية وتدخلات واستجابات ترمي إلى دعم إعادة إدماج الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة

عُقدت دورة تدريبية لتعزيز قدرات المديرية الوطنية للنهوض بالطفل والأسرة من أجل تحسين سبل التصدي للانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال. وقُدمت المشورة التقنية والتوجيه بشأن كيفية التصدي للإفلات من العقاب، وتلبية احتياجات الأطفال المنفصلين عن ذويهم وغيرهم من الأطفال الضحايا. ونُظمت 9 اجتماعات وأجريت تدخلات مشتركة بشأن حالات معينة؛ وعُقدت 6 اجتماعات تناولت تعميم مراعاة الشواغل المتعلقة بحماية الأطفال وتنسيق الاستجابة. وإضافة إلى ذلك، تم تقييم القدرات التشغيلية والتقنية للمديريات الإقليمية للنهوض بالطفل عن طريق دراسة أجريت بقيادة الحكومة. وسيُستخدم التقرير المنبثق عن هذه الدراسة لتوجيه التدخلات التي سيُضطلع بها مستقبلاً من أجل تعزيز قدرات المديرية الوطنية للنهوض بالطفل والأسرة

نعم

تقديم المشورة من خلال تنظيم دورة تدريبية لبناء قدرات المديرية الوطنية للنهوض بالطفل والأسرة بشأن التدابير المناسبة الكفيلة بالتصدي للانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال؛ وعقد 6 اجتماعات بشأن المبادرات الوطنية اللازم اتخاذها لمنع تجنيد الأطفال والعنف الجنسي، والتصدي للإفلات من العقاب، وتلبية احتياجات الأطفال المنفصلين عن ذويهم وضحايا العنف الجنسي

زيارة أُجريت إلى المواقع الثمانية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وأجريت أنشطة لفحص الأطفال وتوعية أفراد الحركات المسلحة وتدريبهم في مجال حماية الأطفال وحقوقهم بالتنسيق مع اليونيسيف والمديرية الوطنية للنهوض بالطفل والأسرة، وذلك خلال مرحلتي المبادرة المعجلة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والدمج في مناطق غاو وكيدال وتمبكتو. وأُغيت زيارتان من الزيارات المقررة بسبب المخاوف الأمنية

14

إجراء 16 زيارة إلى 8 من مواقع نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (زيارتان لكل موقع) للتحقق من هوية الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة والدعوة إلى الإفراج عنهم ولتدريب أعضاء الحركات المسلحة في مجال حماية الأطفال وحقوقهم بالتنسيق مع البعثة المتكاملة واليونيسيف

وخلال الزيارة، تم تحديد هوية 11 طفلاً يُشتبه أنهم مقاتلون. وفي مرحلة متقدمة من عملية التحقق، قدم كلهم بطاقات هوية صالحة أغلب الظن أنها أُصدرت لمواجهة التدابير المتخذة لحماية الطفل. وجرت توعية جميع المقاتلين البالغ عددهم

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) الملاحظات

النواتج المقررة

1 747	مقاتلات تم تجهيز ملفاتهم خلال المبادرة المعجلة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والدمج، كل على حدة، بشأن الانتهاكات الستة الجسيمة ضد الأطفال		
لا	لم يكن تنفيذ العملية الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج قد بدأت بعد بكامل نطاقها.	تنظيم 8 زيارات إلى 8 من مواقع نزع السلاح والتسريح (زيارة واحدة لكل موقع) لتوعية أفراد الجماعات المسلحة بمسألة العنف الجنسي المتصل بالنزاع خلال عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج	
120	زيارة أُجريت إلى مواقع تنفيذ مشاريع الحد من العنف القبلي وإلى مواقع تجميع المقاتلين في إطار عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لتنفيذ العملية المعجلة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج	قيام الأفرقة الميدانية التابعة للبعثة المتكاملة والمعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بإجراء 48 زيارة للرصد والتقييم إلى مواقع تجميع المقاتلين خلال تنفيذ عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، منها زيارات إلى مواقع تنفيذ مشاريع الحد من العنف القبلي وإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي على صعيد المجتمعات المحلية في المناطق	
60	برنامجاً إذاعياً جرى بثها ويعزى ارتفاع عدد البرامج التي أُنتجت إلى تغطية العملية المعجلة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإلى مشاريع الحد من العنف القبلي لزيادة إبراز الجهود المبذولة في هذا المجال	بث 24 برنامجاً إذاعياً جديداً بشأن المسائل المتصلة بمشاريع تجميع المقاتلين ونزع سلاحهم وتسريحهم وإعادة إدماجهم ومشاريع الحد من العنف القبلي	

الإنجاز المتوقع 2-4: تحسين إدارة المؤسسات الأمنية، بسبل منها تنفيذ أحكام اتفاق السلام المتعلقة بالأمن

مؤشرات الإنجاز الفعلية

مؤشرات الإنجاز المقررة

واصل المجلس الوطني المعني بإصلاح قطاع الأمن تنفيذ استراتيجيته الوطنية لإصلاح قطاع الأمن بالتعاون مع لجنة الإدماج من أجل معالجة عملية إدماج الجيش ضمن إطار العملية الأوسع نطاقاً لإصلاح قطاع الأمن. وتم وضع خطة عمل إصلاح قطاع الأمن من أجل تعزيز تفعيل الاستراتيجية، وهي في انتظار اعتمادها على مستوى الحكومة	قيام الحكومة بوضع وتنفيذ استراتيجية لإصلاح قطاع الأمن الوطني، تشمل آلية لحشد الموارد (2016/2017): صياغة استراتيجية واحدة؛ 2017/2018: اعتماد استراتيجية واحدة؛ 2018/2019: تنفيذ استراتيجية واحدة)
واصلت حكومة مالي تنفيذ سياستها الوطنية المتعلقة بمكافحة التطرف العنيف والإرهاب بدعم من البعثة المتكاملة وجهات شريكة أخرى. وأنشئ في باماكو جهاز مركزي واحد وأمانة دائمة وقد شرع كل منهما في أداء مهامه بالكامل. وأنشئ مكتبان إقليميان في موبتي وغاو، وتم توفير المعدات والمواد واللوازم المكتبية لبدء العمل فيهما. وشرع في تنفيذ أنشطة توعية وتواصل تستهدف الجهات الفاعلة الدينية وكذلك الجماعات الشبابية والنسائية تحت قيادة الجهاز المركزي	صياغة واعتماد وتنفيذ استراتيجية وخطة عمل وطنيتين لمكافحة الإرهاب والعنف الشديد (2017/2018): اعتماد استراتيجية واحدة؛ 2018/2019: تنفيذ استراتيجية واحدة) وصياغة واعتماد وتنفيذ استراتيجية لأمن الحدود (2016/2017): لا ينطبق؛ 2017/2018: صياغة استراتيجية واحدة واعتمادها؛ 2018/2019: تنفيذ استراتيجية واحدة)
تم اعتماد الاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتين لأمن الحدود وبدأ تنفيذها	

تم تجهيز قوات الدفاع والأمن المالية وتدريبها من أجل تقديم دعم ذي جودة للضحايا يراعي مسألة العنف الجنسي المتصل بالنزاع. وتم دعم خليتين عاملتين تابعتين لوحدة الشرطة

نُظمت دورة تدريبية واحدة بشأن استقبال ضحايا العنف الجنساني وإحالتهم، شارك فيها 14 من متعهدي خط الاتصال المباشر المتخصصين في معالجة العنف الجنساني و 15 من ممثلي مراكز الشرطة في باماكو

عُقد اجتماع واحد مع الدرك بشأن تنفيذ الخلية الثانية المعنية بمكافحة العنف الجنساني

نُظّم حفل تسليم مشروع سريع الأثر يتعلق بتشييد 30 مرحاضاً للجنديات في ثلاثة معسكرات ونُظمت دورة تدريبية واحدة بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاع حضرها 30 من أفراد الشرطة المالية. وتم تدريب 25 من مدربي قوات الدفاع والأمن المالية بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاع خلال دورة لتدريب المدربين تتعلق برصد انتهاكات حقوق الطفل

بلغت نسبة تمثيل النساء العاملات في صفوف قوات الدفاع والأمن المالية 14,01 في المائة في الشرطة، و 2 في المائة في الدرك و 6,25 في المائة في الحرس الوطني، و 9,5 في المائة في القوات المسلحة

في إطار الجهود الرامية إلى زيادة النسبة المئوية للنساء في قوات الدفاع والأمن المالية، نفذت البعثة المتكاملة عدداً من الأنشطة ومبادرات الدعوة على الصعيدين السياسي والتقني

تم تدريب 100 في المائة من موظفي الوحدة القضائية المتخصصة بشأن الصكوك الدولية المنطبقة في مجال الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية

لم يبدأ تشييد مبان إضافية في باماكو ومبان لإيواء الفروع الإقليمية للوحدة في موبتي وغاو وتمبكتو بسبب عدم اتخاذ وزارة العدل قراراً بهذا الشأن

تم توفير 100 في المائة من معدات التحقيق الجنائي

قيام قوات الدفاع والأمن المالية بتقديم خدمات تأخذ في الاعتبار مسألة العنف الجنسي، وبتلقي البلاغات عن حالات العنف الجنسي والتحقيق بشأنها والتصدي لها باتباع إجراءات تشغيل موحدة وإجراءات الإحالة المناسبة (عدد خلايا وحدات شرطة مالي المخصصة للتصدي للعنف الجنساني والعنف الجنسي المتصل بالنزاع: 2017/2016: لا ينطبق؛ 2018/2017: 1؛ 2019/2018: 2)

زيادة النسبة المئوية للعاملات في صفوف قوات الدفاع والأمن المالية (الشرطة: 2017/2016: 11,9 في المائة؛ 2018/2017: 17 في المائة؛ 2019/2018: 18 في المائة؛ الدرك: 2017/2016: 5 في المائة؛ 2018/2017: 5 في المائة؛ 2019/2018: 7 في المائة؛ الحرس الوطني: 2017/2016: 6,5 في المائة؛ 2018/2017: 8 في المائة؛ 2019/2018: 9 في المائة؛ القوات المسلحة: 2017/2016: 6 في المائة؛ 2018/2017: 9 في المائة؛ 2019/2018: 9,5 في المائة؛

استفادة الوحدة القضائية المتخصصة المعنية بالإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية من البنى التحتية ومعدات التحقيق الجنائي وبناء القدرات والتنسيق الوطني والإقليمي والدولي ودعم الإصلاح التشريعي والتنظيمي (2017/2016: بدء استخدام مبنى واحد لإيواء الوحدة القضائية المتخصصة ولواء التحقيقات الخاصة التابع لها في باماكو؛ 2018/2017: الانتهاء من ترميم زرنانات الاحتجاز في مبنى الوحدة القضائية المتخصصة ولواء التحقيقات الخاصة، وتدريب 75 في المائة من موظفي الوحدة واللواء بشأن الصكوك الدولية المنطبقة في مجال الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية؛ 2019/2018: تدريب نسبة 100 في المائة من موظفي الوحدة القضائية المتخصصة ولواء التحقيقات الخاصة بشأن الصكوك الدولية المنطبقة في مجال الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية؛ بدء تشييد مبان إضافية في باماكو

<p>وُضعت خطط أمنية ونُظمت عمليات محاكاة في 4 سجون في غاو وتمبكتو وموبتي وكوليكورو تُستخدم لاحتجاز متهمين و/أو مدانين من الإرهابيين وجناة متورطين في الجريمة المنظمة. وتم اقتناء 80 في المائة من معدات السلامة والأمن لاستخدامها في السجون الأربعة، في حين لا تزال عمليات شراء باقي المعدات مستمرة</p> <p>تم أيضا بتمويل من الصندوق الاستئماني، وضع مشروع لبناء جناح أمني مشدّد في سجن ديويلا للمشتبه فيهم والمحتجزين المدانين بارتكاب جرائم ذات صلة بالإرهاب</p>	<p>ومبان لإيواء الفروع الإقليمية للوحدة في موبتي وغاو وتمبكتو، وتزويد الموظفين بمعدات التحقيق الجنائي)</p> <p>إحراز تقدم في تعزيز الأمن في السجون التي يُحتجز فيها المتهمون و/أو المدانون من الإرهابيين والجناة المتورطون في الجريمة المنظمة، عن طريق تحسين المواد وزيادة قدرات ووعي السلطات الوطنية والمحلية وموظفي السجون (2017/2016): لا ينطبق؛ 2018/2017: تعزيز أمن سجن واحد لحمايته من الحوادث الأمنية الداخلية والخارجية؛ 2019/2018: تعزيز أمن سجنين لحمايتهما من الحوادث الأمنية الداخلية والخارجية؛</p>
<p>تمت توعية 3 273 من أفراد قوات الدفاع والأمن المالية ومعاليهم بشأن فيروس نقص المناعة البشرية وسبل الوقاية منه</p> <p>نُظمت حملات جماهيرية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية في مناطق النزاع التي تكون فيها الخدمات الأساسية للتصدي لهذا الفيروس محدودة، وتجاوز عدد الحاضرين ما كان متوقعا، لا سيما عدد المعالين</p>	<p>الحد من مخاطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية وتعزيز السلوك الإيجابي في صفوف قوات الأمن والدفاع المالية (2017/2016): توعية 1 000 من أفراد قوات الدفاع والأمن المالية ومُعاليهم؛ 2018/2017: 1 200؛ 2019/2018: 2 000</p>

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) الملاحظات

النواتج المقررة

<p>قُدمت المشورة وعُقدت 4 حلقات عمل بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمفوضية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن بشأن وضع خطة عمل لإعداد وثيقة الاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن</p> <p>قُدم الدعم لتنظيم اجتماع رفيع المستوى بمشاركة جميع الحركات المسلحة بهدف الاتفاق على معايير إدماج مقاتلي الحركات وإسناد الرتب إليهم</p>	<p>نعم</p>	<p>إسداء المشورة لكبار الموظفين الحكوميين وبناء قدراتهم في مجال إصلاح قطاع الأمن، بسبل منها تنظيم دورة تدريبية بشأن التخطيط الاستراتيجي وإدارة التغيير، وعقد حلقة عمل بشأن الرصد والتقييم، وحلقة عمل بشأن الموارد البشرية وإنشاء قدرة لإصلاح قطاع الأمن في المفوضية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن، وتنظيم حلقة دراسية وطنية بشأن إصلاح قطاع الأمن بمشاركة جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة من منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية والمجتمع الدولي</p>
<p>اجتماعان عُقدتا بالتعاون مع المعهد الديمقراطي الوطني من أجل تقديم المساعدة التقنية إلى الجمعية الوطنية في مالي بهدف تحسين الرقابة التشريعية والعملية السياسية والمؤسسية والإصلاحية. ونُظمت دورة تدريبية للمساعدين البرلمانين بشأن الحوكمة الديمقراطية للقطاع الأمني</p>	<p>2</p>	<p>إسداء المشورة لأعضاء البرلمان والمساعدين البرلمانين في الجمعية الوطنية وغيرها من الهيئات التشريعية وبناء قدراتهم في مجال الحوكمة الديمقراطية لقطاع الأمن، بما في ذلك تنظيم حلقة عمل بشأن الإنفاق العام لقطاع الأمن ودورة تدريبية بشأن الحوكمة الديمقراطية لقطاع الأمن</p>

- لم يكن بالإمكان تنظيم حلقة عمل بشأن الإنفاق العام لقطاع الأمن بسبب ضيق وقت أعضاء البرلمان الذين كانوا منكبين على التحضير للانتخابات التشريعية
- 2 حلقتا عمل نُظمتا لدعم الرقابة المدنية بمشاركة ممثلين عن المجتمع المدني والحكومة
- نُظمت حلقة دراسية وطنية بشأن إصلاح قطاع الأمن بمشاركة منظمات المجتمع المدني وحكومة مالي ولجنة الإدماج، واشترك في رئاستها الممثل الخاص للأمين العام ورئيس الوزراء
- 6 عقد 6 حلقات عمل للتوعية وبناء القدرات لفائدة المجتمع المدني تتعلق بتنفيذ إصلاح قطاع الأمن الوطني، منها حلقتا عمل بشأن مراعاة المنظور الجنساني في إصلاح قطاع الأمن
- لا لم يتم إيفاد بعثات تقييم ميدانية إلى المناطق الواقعة شمال مالي مع لجنة الدفاع والأمن، شمل عملها إجراء استقصاءين لتصورات السكان المحليين بشأن علاقتهم بالمؤسسات الأمنية
- 2 تنظيم حلقتي عمل لدعم المجلس الوطني لإصلاح قطاع الأمن في جهوده الرامية إلى تنفيذ استراتيجية وطنية للأمن والدفاع، و 5 حلقات عمل لدعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لأمن الحدود، و 5 حلقات عمل في باماكو وموبتي وغاو وتمبكتو وكيدال مع منظمات المجتمع المدني، بما فيها الجماعات النسائية والشبابية والمعنية بالطفل، بشأن الاستراتيجية الوطنية المتكاملة لمكافحة الإرهاب ومكافحة التطرف العنيف
- 4 حلقات عمل نُظمت في باماكو وغاو وتمبكتو، ولم تُنظم حلقة العمل المتوخاة في موبتي بسبب ضيق الوقت المتاح للجنة الحدود الوطنية. وبدلاً من ذلك، قُدم الدعم لتنفيذ السياسة الوطنية المتعلقة بمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة
- 5 حلقات عمل نُظمت في باماكو وموبتي وغاو وتمبكتو، مع منظمات المجتمع المدني، بما فيها الجماعات النسائية والشبابية، بشأن الاستراتيجية الوطنية المتكاملة المتعلقة بمكافحة الإرهاب ومكافحة التطرف العنيف

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) الملاحظات

النواتج المقررة

اجتماعان عُقدتا بالتعاون مع المعهد الديمقراطي الوطني من أجل تقديم المساعدة التقنية إلى الجمعية الوطنية في مالي (اللجنة البرلمانية المعنية بالدفاع والأمن وحماية المدنيين) بهدف تحسين الرقابة التشريعية والعمليات السياسية والمؤسسية والإصلاحية	2	إسداء المشورة التقنية للجنة البرلمانية المعنية بالدفاع والأمن بشأن وضع خطة استراتيجية للرقابة الديمقراطية على قطاع الأمن، وتنظيم حلقتي عمل لدعم آليات الرقابة المدنية، ومنها اللجنة البرلمانية المعنية بالدفاع والأمن
قررت البعثة إعطاء الأولوية لاجتماعات تقديم المشورة والدعم التقني مع المديرية الوطنية للحدود من أجل تحديد المراكز الحدودية التي يمكن الوصول إليها والتي يتعين تحسينها قبل إجراء الزيارات الميدانية. وتم تحديد ستة مراكز حدودية (غوغوي، وكوريمالي، ومانكورو، وكاديانا، وكوري، وبنيمبا) وسيجري تعزيزها باللوازم المكتبية، وطباعة 887 نسخة إضافية من السياسة وخطة العمل الحدوديتين، وحفر ستة آبار	لا	إيفاد 3 بعثات تقييم ميدانية مشتركة بين البعثة المتكاملة وقوات الدفاع والأمن المالية والمجموعة الحماسية لمنطقة الساحل والمنظمة الدولية للهجرة والاتحاد الأوروبي والشركاء الآخرين، دعماً للاستراتيجية الوطنية لأمن الحدود، من أجل تحديد تدابير عملية للدعم، ووضع ميزانيات مفصلة ومقترحات مشاريع لتنفيذ الاستراتيجية
عُقدت اجتماعات استشارية مع قوات الدفاع والأمن المالية وأسفرت عن مبادرة حلقة العمل لبناء القدرات دعماً لمراقبة القوات المسلحة في الميدان	نعم	عقد حلقة عمل واحدة مع قوات الدفاع والأمن المالية والشركاء الماليين والمجتمع المدني والشركاء الدوليين بشأن وضع استراتيجية لنزع سلاح المدنيين تستند إلى مبدأ "عدم الإضرار"، دعماً للجهود الأوسع نطاقاً الرامية إلى تحقيق الاستقرار، وإنشاء فرقة عمل مختلطة في هذا الصدد
تم تنظيم حلقة عمل لبناء القدرات مع مفتشي الجيش الوطني بشأن المراقبة الداخلية وحلقة عمل بشأن التدقيق الداخلي، دعماً لاستراتيجية نزع سلاح المدنيين التي تستند إلى مبدأ "عدم الإضرار". ونُظمت حلقة عمل واحدة مع 120 من القادة الشباب وأفراد قوات الدفاع بشأن إصلاح قطاع الأمن وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ومنع تجنيد الشباب في صفوف الجماعات المتطرفة إلى جانب منع التشدد في صفوف القوات في البعثات الميدانية. ونُظمت حلقات العمل الإضافية بطلب من السلطات الوطنية	نعم	تقديم المشورة والدعم التقنيين إلى 3 منظمات من منظمات المجتمع المدني المحلي (في غاو وموبتي وتمبكتو) أنيطت بها ولاية تتعلق بإصلاح قطاع الأمن من أجل توعية 1 000 شخص من المدنيين
نُظمت حلقة عمل للتوعية بإصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بالتعاون مع ثلاث منظمات من منظمات المجتمع المدني المحلي في باماكو تغيّر موقع المدنيين الذين تمت توعيتهم، وبناء على ذلك عددهم، بسبب المخاطر الأمنية، لكن عددهم بلغ حوالي 1 000 شخص في المجموع	7	عقد اجتماع شهري للفريق العامل التقني يضم جميع الجهات الدولية صاحبة المصلحة المشاركة في إصلاح قطاع الأمن، وعقد اجتماعات للتنسيق السياسي يترأسها الممثل الخاص للأمين العام مرتين في الشهر

<p>لم يتم إيفاد بعثة البعثة المشتركة لتقييم قطاع الأمن ومع ذلك، نظمت بعثة الاتحاد الأفريقي في مالي ومنطقة الساحل حلقة عمل مشتركة في باماكو بالتعاون مع البعثة المتكاملة من أجل إتاحة الفرصة لجميع الشركاء الدوليين والوطنيين لمناقشة الدروس المستفادة في مجال إصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في العمليات الميدانية، والمساعدة على النهوض بإصلاح قطاع الأمن وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في مالي</p>	لا	<p>إيفاد بعثة لتقييم قطاع الأمن مشتركة بين الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة، بقيادة البعثة المتكاملة، بما في ذلك عقد حلقات عمل إقليمية للتحقق من صحة هذا التقييم وتقديم التقرير النهائي إلى سلطات مالي في باماكو</p>
<p>قُدمت المشورة التقنية في إطار اجتماع استشاري مع الجماعات المسلحة بهدف توضيح ضرورة التوصل إلى اتفاق مشترك بشأن الشرطة الإقليمية من خلال تنظيم اجتماعات الفريق العامل المعني بالتنسيق التقني، يشارك فيها جميع الشركاء الدوليين، إلى جانب تنظيم حلقة عمل مع مفوضية إصلاح قطاع الأمن من أجل مناقشة مسألة الشرطة الإقليمية</p>	نعم	<p>تقديم المشورة التقنية، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة، دعماً لعملية التدقيق في السوابق قبل التجنيد في صفوف الشرطة الإقليمية في مالي وتيسير عملية فرز مقدمي الطلبات</p>
<p>قُدمت المساعدة التقنية والمشورة عن طريق عقد ما مجموعه 5 اجتماعات ودورات تدريبية استهدفت هيئات حكومية متخصصة من أجل كفالة أن تتضمن خطط إصلاح قطاع الأمن أحكاماً تتعلق بالعنف الجنسي المتصل بالنزاع</p>	نعم	<p>تقديم المساعدة التقنية والاستشارية، عن طريق عقد 5 اجتماعات بشأن وضع خطط استراتيجية وبرامج تدريبية لإصلاح قطاع الأمن تشمل تدابير خاصة لإنهاء إفلات مرتكبي العنف الجنسي من العقاب على وجه التحديد، والدعوة إلى سن تشريعات وطنية بخصوص العنف الجنسي والاعتراف بصفة الضحية للناجين من العنف الجنسي</p>
<p>دورات تدريبية نُظمت لتوعية منظمات المجتمع المدني وبناء قدراتها بشأن العنف الجنسي والعنف الجنساني/العنف الجنسي المتصل بالنزاع يُعزى ارتفاع عدد الدورات التدريبية إلى طلبات إضافية واردة من منظمات المجتمع المدني</p>	9	<p>تنظيم 3 حلقات عمل و 3 دورات تدريبية لتوعية منظمات المجتمع المدني، بما فيها المنظمات النسائية، وبناء قدراتها بشأن العنف الجنسي والعنف الجنساني/العنف الجنسي المتصل بالنزاع، وتقديم المساعدة التقنية والمشورة من خلال عقد 10 اجتماعات لمنع حوادث العنف الجنسي المتصل بالنزاع التي ترتكبها قوات الدفاع والأمن المالية وكفالة المساءلة عنها</p>
<p>اجتماعات عُقدت لكفالة منع حوادث العنف الجنسي المتصل بالنزاع التي ترتكبها قوات الدفاع والأمن المالية</p>	10	<p>تقديم المشورة والدعم التقني لقوات الدفاع والأمن المالية من أجل ضمان تعميم مراعاة حماية الطفل في تنفيذ الخطط الاستراتيجية لإصلاح قطاع الأمن الوطني وبشأن معالجة الانتهاكات الخطيرة لحقوق الطفل، من خلال عقد حلقة عمل واحدة في موبتي شارك فيها 30 من ممثلي الحكومة والمجتمع المدني و 16 اجتماعاً بشأن التقييم المتعدد التخصصات لسن</p>
<p>قُدمت المشورة والدعم التقني إلى قوات الدفاع والأمن المالية من أجل ضمان تعميم مراعاة حماية الطفل في تنفيذ الخطط الاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن وبشأن معالجة الانتهاكات الخطيرة لحقوق الطفل، من خلال عقد حلقة عمل واحدة في موبتي شارك فيها 30 من ممثلي الحكومة والمجتمع المدني و 16 اجتماعاً بشأن التقييم المتعدد التخصصات لسن</p>	نعم	<p>تقديم المشورة والدعم التقني لقوات الدفاع والأمن المالية من أجل ضمان تعميم مراعاة حماية الطفل في تنفيذ الخطط الاستراتيجية لإصلاح قطاع الأمن الوطني وبشأن معالجة الانتهاكات الخطيرة لحقوق الطفل، من خلال عقد حلقة عمل واحدة وعدد من الاجتماعات</p>

الطفل كإسهام في تنفيذ الخطط الاستراتيجية الوطنية لإصلاح
قطاع الأمن

<p>قُدّم الدعم إلى مدارس وأكاديميات قوات الدفاع والأمن المالية لضمان إدماج حقوق الطفل وحمايته في مناهجها الدراسية وبرامجها التدريبية، من خلال تنظيم 9 دورات تدريبية لما مجموعه 175 من المشاركين (بمن فيهم 56 من الفتيات والنساء) وكذلك من خلال وضع مادتين تدريبيتين مخصصتين لحماية الطفل (مادة للقوات العسكرية ومادة للشرطة والدرك والحماية المدنية والحرس الوطني). وتم تأجيل الحفل الرسمي لتسليم المادتين التدريبيتين المخصصتين لحماية الطفل إلى آب/أغسطس 2019 بناء على طلب سلطات مالي</p>	نعم	<p>تقديم المشورة والدعم التقني إلى مدارس وأكاديميات قوات الدفاع والأمن المالية لضمان إدماج حقوق الطفل وحمايته في مناهجها الدراسية وبرامجها التدريبية، من خلال تنظيم حلقات عمل للتوعية وبناء القدرات وتوفير مواد تدريبية لحماية الطفل</p>
<p>فرداً من قوات الدفاع والأمن المالية استفادوا من دورات تدريبية مدة كل منها أسبوع بالإضافة إلى الدورات التدريبية المقررة، قدمت البعثة المتكاملة الدعم إلى الشركاء الماليين بشأن احتياجات تدريبية رئيسية إضافية محددة (التدريب السابق للنشر للأفراد المعينين في المناطق الوسطى والشمالية؛ وتوفير الأمن للعملية الانتخابية؛ والتوعية بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والحفريات الوقائية)</p>	7 656	<p>تنظيم دورات تدريبية على مدى أسبوع أو أكثر لفائدة 6 400 طالب في قوات الدفاع والأمن المالية بشأن وحدات نموذجية شتى تتراوح بين مهارات الشرطة العامة والخفارة المجتمعية ومكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب والأخلاقيات وحقوق الإنسان والمسائل الجنسانية، على النحو المحدد في البرنامج التدريبي المشترك للفترة 2018-2019</p>
<p>حلقتا عمل نُظمتا بالتعاون مع المنظمة غير الحكومية مؤسسة وايلد من أجل تعزيز قدرات لواءين مختلطين لمكافحة الصيد غير المشروع (70 من عناصر حرس الغابات والقوات المسلحة المالية) وتوفير طائرة فائقة الخفة مزودة بمحرك، من أجل دعم سلامة المجتمعات المحلية، إلى جانب مكافحة الاتجار والصيد غير المشروعين في غورما</p>	2	<p>تقديم الدعم لعقد حلقتي عمل لفائدة الوحدة المتخصصة في مكافحة الصيد غير المشروع المشتركة بين القوات المسلحة المالية وحرس الغابات، بشأن استخدام القوة وحقوق الإنسان في تنفيذ العمليات الميدانية</p>
<p>قُدّمت المشورة والدعم التقنيان من أجل تشغيل الوحدة القضائية المتخصصة، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، من خلال تنظيم 26 دورة تدريبية وحلقة عمل، توفير معدات التحقيق الجنائي والمساعدة التشريعية</p>	نعم	<p>تقديم المشورة والدعم التقنيين لتشغيل الوحدة القضائية المتخصصة، من خلال توفير البنى التحتية والمعدات وبناء القدرات، وتنظيم مناسبات للتعاون على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، وتقديم المشورة بشأن مشاريع القوانين والأنظمة</p>
<p>بُذلت جهود الدعوة لدى وزارة العدل من أجل إنشاء مكاتب إقليمية تابعة للوحدة القضائية المتخصصة. وتم إعطاء الأولوية لموبتي بسبب الطابع الملح للحالة الأمنية السائدة فيها، لكن لم يتقرر بعد المكان المحدد لإنشاء المكتب فيها</p>	لا	<p>تقديم المشورة والدعم التقنيين لإنشاء مكاتب إقليمية تابعة للوحدة القضائية المتخصصة في غاو وموبتي وتمبكتو</p>

<p>لم يتم نشر خلية دعم الادعاء</p> <p>تم اتخاذ قرار بعدم النشر في ضوء طبيعة وحساسية الحالات التي تنظر فيها الوحدة القضائية المتخصصة واستقلال القضاة وإمكانية الاطلاع على الملفات</p>	لا	<p>نشر خلية لدعم جهود الادعاء، بالتعاون مع موظفي شؤون العدالة الدولية في البعثة المتكاملة</p>
<p>قُدّم الدعم لحكومة مالي من أجل تنفيذ السياسة الوطنية لمكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف. وأنشئ في باماكو جهاز مركزي واحد وأمانة دائمة وقد شرع كل منهما في أداء مهامه بالكامل. وأنشئ مكتبان إقليميان في موبتي وغاو، وتم توفير المعدات والمواد واللوازم المكتبية لتشغيلهما. وشرع في تنفيذ أنشطة للتوعية والتواصل تستهدف الجهات الفاعلة الدينية والجماعات الشبابية والنسائية تحت قيادة الجهاز المركزي</p>	نعم	<p>دعم تنفيذ السياسة الوطنية لمكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف وخطّة العمل المتصلة بها</p>
<p>تم تقديم الدعم المالي والتنظيمي للسلطات المالية، التي أقرت التشريعات الداخلية لغاو وخطط الأمن في سجن كل من غاو وموبتي وتمبكتو وكوليكورو، ويستقبل هذا السجن الأخير محتجزين متورطين في مسائل أمنية عالية المخاطر</p> <p>تم وضع/تنفيذ مشاريع وأنشطة بناء القدرات بشأن تعزيز إعادة الإدماج الاجتماعي المهني للمحتجزين مع العمل في الآن ذاته على منع التطرف العنيف (وتم تسليم المركز الزراعي في كينيوروبا إلى المديرية الوطنية لإدارة السجن)؛ وتم تنظيم برامج تدريبية ودورات لبناء القدرات في الشمال والوسط</p>	نعم	<p>دعم أمن السجون، بسبل منها تقديم المشورة والدعم التقني والمادي وخدمات بناء القدرات والتوعية للسلطات الوطنية والمحلية وموظفي السجون، لا سيما في ما يتعلق باحتجاز المتهمين والمدانين من الإرهابيين والجناة المتورطين في ارتكاب الجريمة المنظمة</p>
<p>تم استحداث وتشغيل نظام جديد لإدارة البيانات في السجون. وتم اقتناء 80 في المائة من معدات السلامة والأمن للسجون الأربعة المذكورة أعلاه</p>		
<p>نُظمت دورات لبناء القدرات والتوجيه والدعم التقني بالتعاون مع سلطات السجون والمسؤولين فيها بشأن مسائل الأمن والإدارة في المرافق السجنية (57 مرفقاً على الأقل في شمال البلد ووسطه) وأجريت دراستان في موبتي من أجل تحديد الدعم الممكن تقديمه ضمن إطار منع نزعة التشدد والتطرف العنيف في المنطقة</p>		
<p>تم تسجيل 1 747 من المقاتلين السابقين في العملية المعجلة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وتم توفير خدمات تتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية لما مجموعه 115 عضواً في أفرقة دعم آلية تنسيق العمليات. وأحيل كل من ثبتت إصابته بفيروس نقص المناعة البشرية إلى خدمات العلاج والرعاية والدعم</p>	1 862	<p>توعية 6 500 مقاتل سابق بمخاطر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتقديم خدمات المشورة والفحص بصفة طوعية وسرية، فضلاً عن العلاج وخدمات الرعاية والدعم</p>

كان عدد المقاتلين السابقين الذين حصلوا على خدمات تتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية مرتبطاً بالتقدم المحرز في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

فرداً من قوات الدفاع والأمن المالية ومعاليتهم قُدمت لهم معلومات عن فيروس نقص المناعة البشرية والعنف الجنسي المتصل بالنزاع، وخضع 1 378 منهم لاختبار الإصابة بالفيروس. وأحيل المصابون إلى خدمات العلاج والرعاية والدعم

3 273

توعية 2 000 فرد من أفراد قوات الدفاع والأمن المالية ومعاليتهم بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومنع العنف الجنسي وتوفير الفرص للحصول على العلاج وخدمات الرعاية والدعم

نُظمت حملات جماهيرية بشأن مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية في مناطق النزاع حيث يتعذر الحصول على الخدمات الأساسية لمكافحة هذا الفيروس. وقد كان عدد من حضروا هذه الحملات أكبر مما كان متوقفاً

العنصر 3: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وتوفير العدالة

44 - لا تزال حالة حقوق الإنسان في مالي تبعث على القلق الشديد، نتيجة لتدهور الحالة الأمنية، ولا سيما في وسط البلد وعلى طول الحدود مع بوركينا فاسو والنيجر. فقد أُبلغ عن تجاوزات وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في سياق أعمال العنف بين القبائل وأنشطة الجماعات الإرهابية والعمليات التي تقودها السلطات الوطنية في مجال مكافحة الإرهاب. وفي هذا السياق، واصلت البعثة المتكاملة رصد انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي تتورط فيها الجهات الحكومية وغير الحكومية والقوات الدولية، وتوثيق هذه الانتهاكات والتجاوزات والتحقيق فيها على نطاق البلد بأكمله.

45 - وأجرت البعثة المتكاملة 60 عملية رصد لحقوق الإنسان وأوفدت 14 بعثة لتقصي الحقائق على نطاق البلد ووثقت 372 حالة تتعلق بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان (47 حالة) وتجاوزات لحقوق الإنسان (325 حالة)، تعرض لها ما لا يقل عن 1 573 من الضحايا، بمن فيهم 134 امرأة و 97 طفلاً على الأقل. ووقعت هذه الحالات أساساً في سياق العنف بين القبائل أو أنشطة الجماعات المسلحة المتطرفة العنيفة أو خلال عمليات مكافحة الإرهاب. ووقع ما مجموعه 259 حالة في منطقتي موبتي وسيغو، و 48 حالة في منطقة تمبكتو، و 26 حالة في منطقة غاو، و 17 حالة في منطقة ميناك، و 12 حالة في باماكو، و 8 حالات في منطقة كيدال، وحالتان في منطقة كوليكورو. وكانت الجماعات المسلحة المجتمعية للدفاع عن النفس مسؤولة عن 163 حالة من حالات انتهاكات حقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، أعلنت جماعة نصرة الإسلام والمسلمين وجماعات مسلحة متطرفة عنيفة أخرى مسؤوليتها عن 118 حالة. وتُعزى إلى الجماعات المسلحة الموقعة وغير الموقعة والمنشقة 45 حالة تتعلق بتجاوزات حقوق الإنسان. وتُسبب إلى آلية تنسيق العمليات حالتان تتعلقان بتجاوزات حقوق الإنسان خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وعلاوة على ذلك، كانت قوات الدفاع والأمن المالية مسؤولة عن 44 حالة من الحالات المتعلقة بتجاوزات حقوق الإنسان بينما تتحمل سلطات حكومية أخرى المسؤولية عن أربع حالات لانتهاكات حقوق الإنسان.

- 46 - ودعمت البعثة المتكاملة، امثالاً لولايتها، سلطات مالي في التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان والتحقيق فيها ومكافحة إفلات مرتكبيها من العقاب. وفي إطار آلية الاستعراض الدوري التي أنشئت بالاتفاق مع وزارة العدل من أجل استعراض حالة حقوق الإنسان، نظرت السلطات الحكومية في 12 حالة طيلة الفترة. وأجريت 14 بعثة تحقيق خاصة داخل مالي لتوثيق ادعاءات تتعلق بارتكاب انتهاكات/تجاوزات جسيمة لحقوق الإنسان و/أو القانون الدولي الإنساني والتحقق منها، بما في ذلك ما يتعلق بهجوم أوغوسوغو في 23 آذار/مارس. وخلصت البعثة المتكاملة ومفوضية حقوق الإنسان إلى أن الهجوم كان هجوماً مخططاً ومنظماً ومنسقاً وبلغ حد جريمة ضد الإنسانية. وقدمت البعثة المتكاملة أيضاً الدعم التقني واللوجستي إلى هذا التحقيق، وقدمت الدعم في الميدان إثر الهجوم على قرية سوبان دا في 9 حزيران/يونيه الذي أسفر عن 35 ضحية في صفوف المدنيين، منهم 22 طفلاً.
- 47 - وقدمت البعثة المتكاملة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الدعم لتعزيز المؤسسات الوطنية، لا سيما للوحدة القضائية المتخصصة، بما في ذلك لواء التحقيقات الخاصة التابع لها، وشمل الدعم دورات توجيهية وتوفير معدات التحقيق من أجل تحسين القدرات في مجال التحليل الجنائي، وقدم الدعم أيضاً للمدرسة الوطنية للقضاة من أجل مقاضاة مرتكبي جرائم تشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك في سياق مكافحة الإرهاب.
- 48 - وتم تقديم المساعدة المشورة التقنيتين وبناء القدرات وتوفير المعدات للجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة التي تلقت حتى الآن 13 449 شهادة. وبالإضافة إلى ذلك، شرع فريق التحقيق الوطني التابع للجنة، الذي بدأ مهامه في 19 آذار/مارس، في إجراء تحقيقات عن طريق مكاتبه الإقليمية الستة.
- 49 - وواصلت البعثة دعم مناسبات التوعية العامة وبناء القدرات من أجل زيادة فهم السكان لسيادة القانون والجوانب الرئيسية لنظام العدالة الرسمي، وتعزيز الثقة في السلطات القضائية، وزيادة إمكانية الوصول إلى العدالة.
- 50 - وتحققت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح، التي تشترك في قيادتها البعثة المتكاملة واليونيسيف، من 670 انتهاكاً جسيماً في حق 510 من الأطفال، منهم 182 طفلاً تأكد ارتباطهم بقوات وجماعات مسلحة، و 301 تعرضوا للتشويه و/أو القتل، و 16 تعرضوا للعنف الجنسي و 11 للاختطاف. وبالإضافة إلى ذلك، تم توثيق 49 هجوماً على مدارس ومستشفيات نفذتها في الغالب جماعات متطرفة وعناصر مسلحة مجهولة الهوية، بالإضافة إلى 138 حالة تم فيها حرمان الأطفال من المساعدة الإنسانية. وأقيم اتصال مستمر مع الحركات المسلحة من أجل التصدي للانتهاكات الخطيرة المرتكبة ضد الأطفال. وأحرز تقدم كبير في تنفيذ خطة العمل لمكافحة الانتهاكات الجسيمة التي وقعت تنسيقية الحركات الأزوادية، في حين تعهد الائتلاف تعهداً قاطعاً بتوقيع خطة العمل قبل كانون الأول/ديسمبر 2019.
- 51 - وبعد ثلاث سنوات من أنشطة الدعوة، بلغت البعثة المتكاملة معلماً رئيسياً في 1 آذار/مارس 2019 خلال الزيارة التي قامت بها الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع عندما وقعت حكومة مالي والأمم المتحدة بياناً مشتركاً بشأن منع العنف الجنسي المتصل بالنزاع في مالي والتصدي له. وظلت البعثة المتكاملة تعمل مع شركائها في الحكومة والمجتمع المدني وكيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة من أجل وضع خطة تنفيذية لترجمة البيان إلى إجراءات عملية.

52 - واعتماداً على نهج شامل، وفرت البعثة المتكاملة المساعدة التقنية وبناء القدرات ونظمت دورات للتوعية بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاع لفائدة المؤسسات الوطنية، بما في ذلك لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة، ومنظمات ضحايا العنف الجنساني والجماعات المسلحة.

الإنجاز المتوقع 3-1: اعتماد آليات ومبادرات وتعزيزها للرفع من مستوى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في أوضاع ما بعد انتهاء النزاع

مؤشرات الإنجاز الفعلية

مؤشرات الإنجاز المقررة

عملت السلطات الحكومية على معالجة 12 حالة من حالات انتهاكات/تجاوزات حقوق الإنسان والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويُعزى انخفاض عدد الحالات إلى وتيرة معالجة السلطات الوطنية لهذه الانتهاكات. وواصلت البعثة المتكاملة أنشطة الدعوة الموجهة للسلطات الحكومية بشأن أهمية وضرة اتخاذ تدابير لمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي لحقوق الإنسان

استمرار سلطات الدولة في معالجة حالات انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي لحقوق الإنسان (2017/2016: لا ينطبق؛ 2018/2017: 21؛ 2019/2018: 40)

أثيرت 48 حالة تتعلق بتجاوزات حقوق الإنسان مع الجماعات المسلحة بهدف تحسين الامتثال للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وهو ما يمثل زيادة في الحالات المتعلقة بتجاوزات حقوق الإنسان المنسوبة إلى الجماعات المسلحة مقارنة بما كان متوقعاً، استناداً إلى الفترات المشمولة بالتقارير السابقة

استمرار إثارة موضوع تجاوزات حقوق الإنسان مع الجماعات المسلحة بهدف تحسين الامتثال للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني (2017/2016: لا ينطبق؛ 2018/2017: إثارة 40 حالة تتعلق بتجاوزات مزعومة؛ 2019/2018: 40)

لم تتوفر البيانات اللازمة في ظل غياب آلية لمتابعة تنفيذ تدابير التخفيف التي تتخذها قوات الأمن غير التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك قوات الأمن المالية. ومن أجل دعم الحكومة في هذا المجال وتحسين قدرة الجهات صاحبة المصلحة فيما يتعلق بتنفيذ تدابير التخفيف في الميدان، نظمت البعثة المتكاملة خمس دورات توعية بشأن سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان في باماكو وموبتي وعاو وتمبكتو وميناكا، حضرها 226 مشاركاً (منهم 47 من النساء)، بما في ذلك ممثلون عن الجهات الشريكة الوطنية المالية وكيانات الأمم المتحدة

زيادة عدد تدابير التخفيف التي تنفذها قوات الأمن غير التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك قوات الأمن المالية، التي تتلقى الدعم من البعثة المتكاملة تمشياً مع سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان (2017/2016: لا ينطبق؛ 2018/2017: 35؛ 2019/2018: 50)

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) الملاحظات

النواتج المقررة

نعم أجرت البعثة المتكاملة 418 زيارة إلى مرافق الاحتجاز وأوفدت 60 بعثة لرصد حقوق الإنسان في باماكو والمناطق

رصد حالة حقوق الإنسان أسبوعياً، بما في ذلك القيام بزيارات منتظمة لرصد مرافق الاحتجاز، وإيفاد بعثات تحقيق إلى مناطق تمبكتو وعاو وكيدال وموبتي وميناكا، وإلى المناطق الجنوبية في مالي، بما في ذلك باماكو، وخاصة من أجل الاضطلاع بعملية التوثيق والإبلاغ في الوقت المناسب بشأن الأفراد والكيانات الضالعين في التخطيط لأفعال تنتهك القانون الدولي لحقوق الإنسان

<p>تم إيفاد 14 بعثة لإجراء تحقيقات خاصة ومتعمقة داخل مالي بهدف توثيق ادعاءات متعلقة بوقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وللقانون الدولي الإنساني، والتحقق منها، بما في ذلك الادعاءات المتعلقة بانتهاكات لحقوق الإنسان منسوبة إلى القوة المشتركة التابعة للمجموعة الحماسية لمنطقة الساحل خلال عملياتها. وقد استلزم تصاعد العنف في وسط البلد نشر مزيد من بعثات التحقيق</p>	نعم	<p>أو القانون الدولي الإنساني، أو في الإيعاز بارتكاب تلك الأفعال، أو في ارتكابها، وذلك في إطار نظام الجزاءات</p> <p>إيفاد 12 بعثة لإجراء تحقيقات خاصة ومتعمقة داخل مالي بهدف توثيق ادعاءات متعلقة بوقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وللقانون الدولي الإنساني، والتحقق منها، بما في ذلك الادعاءات المتعلقة بانتهاكات لحقوق الإنسان قد تكون القوة المشتركة التابعة للمجموعة الحماسية لمنطقة الساحل قد ارتكبتها خلال عملياتها</p>
<p>بسبب تدهور الحالة الأمنية في وسط البلد، دعت الضرورة إلى إعطاء الأولوية لبعثات التحقيق في أعمال القتل الجماعي وبعثات رصد حقوق الإنسان على حساب بعثات متابعة الأنشطة البرنامجية</p>	لا	<p>إيفاد 12 بعثة (يقوم بها موظفون من باماكو ومن المناطق) لمتابعة الأنشطة البرنامجية في المناطق الشمالية من أجل دعم الشركاء من المجتمع المدني والسلطات الوطنية في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها</p>
<p>ومع ذلك، تم إيفاد بعثتين استكشافية إلى موبتي وتمبكتو لتقييم إمكانية تنفيذ مشروع الحد من خطر تغذية نزعة التشدد لدى الشابات والشبان في منطقتي موبتي وتمبكتو عن طريق التوعية بحقوق الإنسان والديمقراطية والمواطنة، ومن خلال إتاحة الحصول على التدريب المهني</p>	لا	<p>توفير الدعم لكفالة سير العمل في مركز للشباب في منطقة موبتي (تم تجديده في الفترة 2017/2018)، وإنشاء/تجديد بنى تحتية لمرافق الشباب في منطقتي تمبكتو وكيدال، من أجل توعية الشابات والشبان وتدريبهم وتجهيزهم من أجل تشجيع التثقيف في مجال السلام، وحقوق الإنسان، ومكافحة التطرف العنيف والتشدد</p>
<p>تم وضع مشروع شامل يجمع بين التدريب المهني والتوعية بحقوق الإنسان والديمقراطية والمواطنة يستهدف الشباب المعرضين للخطر في منطقة موبتي وتمبكتو. لكن بسبب تدهور الحالة الأمنية في وسط البلد وما شكله ذلك من عائق رئيسي حال دون إتمام المشروع والحاجة إلى إعطاء الأولوية في التركيز على التحقيقات في أعمال القتل الجماعي في المنطقة نفسها، قررت البعثة المتكاملة إرجاء تنفيذ المشروع إلى الفترة 2020/2019</p>	نعم	<p>تنظيم حلقة دراسية واحدة على مدى أسبوع، بالتعاون مع السلطات القضائية في مالي والمعهد الدولي لحقوق الإنسان، بشأن القانون الجنائي الدولي وتبادل الخبرات في مجال حماية حقوق الإنسان، لفائدة 50 من كبار القضاة والمسؤولين الحكوميين وقادة المجتمع المدني</p>
<p>نُظمت دورة تدريبية بشأن القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني بالتعاون مع المعهد الدولي لحقوق الإنسان - مؤسسة ريني كاسين (ستراسبورغ) في الفترة من 11 إلى 16 شباط/فبراير 2019 في باماكو، شارك فيها ثمانية خبراء دوليين. وحضر الحلقة الدراسية التي دامت أسبوعاً 102 من كبار القضاة والمسؤولين الحكوميين وقادة المجتمع المدني (بمن فيهم 22 من النساء) من مالي ومن 10 بلدان أخرى</p>	نعم	

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) الملاحظات

النواتج المقررة

<p>قُدِّم الدعم والمشورة التقنية وخدمات بناء القدرات في مجال حقوق الإنسان للقضاة الماليين من أجل مقاضاة مرتكبي الجرائم التي تمثل انتهاكات لحقوق الإنسان وللقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك في سياق مكافحة الإرهاب. وتُنظمت في باماكو حلقة عمل عن حقوق الإنسان والاحتجاز المتصل بالإرهاب. وحضر حلقة العمل هذه 17 مشاركاً، منهم امرأة واحدة، من مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة، لا سيما المسؤولين في القطاع القضائي وقطاع الدفاع، من مناطق غاو وموتبي وسيغو وباماكو</p>	نعم	<p>تقديم الدعم والمشورة التقنية وخدمات بناء القدرات (بما في ذلك الدورات التدريبية) في مجال حقوق الإنسان للقضاة الماليين، ولا سيما الوحدة القضائية المتخصصة والمدرسة الوطنية للقضاة، من أجل مقاضاة مرتكبي الجرائم التي تمثل انتهاكات لحقوق الإنسان وللقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك في سياق مكافحة الإرهاب</p>
<p>عُقد 14 اجتماعاً مع وزارة العدل، في إطار الآلية المشتركة التي أنشئت في نيسان/أبريل 2016، لاستعراض ومعالجة الحالات التي وثقها موظفو حقوق الإنسان في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك حالات العنف الجنسي المتصل بالنزاع والانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل</p>	نعم	<p>تقديم المشورة التقنية وخدمات بناء القدرات وعقد اجتماعات شهرية مع وزارة العدل، في إطار الآلية المشتركة التي أنشئت في نيسان/أبريل 2016، لاستعراض ومعالجة الحالات التي وثقها موظفو حقوق الإنسان في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك حالات العنف الجنسي المتصل بالنزاع والانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل</p>
<p>قُدِّم الدعم التقني للقضاة من أجل تيسير المعالجة القضائية لانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت في الماضي، من خلال تنظيم دورة تدريبية مدتها يومان لتعزيز قدرات المدققين في مجال العدالة من أجل التأكد من امتثالهم لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في سياق اضطلاعهم بواجباتهم</p>	نعم	<p>توفير الدعم التقني والمعدات المكتبية ومعدات تكنولوجيا المعلومات للقضاة والمنظمات حقوق الإنسان من أجل المعالجة القضائية لانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت في الماضي، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاع والانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل</p>
<p>وفيما يتعلق بتوفير المكاتب ومعدات تكنولوجيا المعلومات للقضاة ومنظمات حقوق الإنسان من أجل تيسير المعالجة القضائية لانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت في الماضي، كانت البعثة المتكاملة قد قررت دعم قضاة المحكمة الابتدائية الكبرى لباماكو في معالجة 3 قضايا تتعلق بأعمال عنف جنسي ارتكبت في المناطق الشمالية من مالي. لكن بالنظر إلى صدور مرسوم يغير الولاية القضائية للمحاكم، لم يعد لقضاة باماكو اختصاص النظر في تلك القضايا ولم يستأنف القضاة في الشمال مهامهم بعد</p>	نعم	<p>تقديم المساعدة التقنية وإسداء المشورة لوزارة حقوق الإنسان وإصلاح الدولة، وللمحكمة الدستورية واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، في الاضطلاع بالولايات المنوطة بكل منها، ولا سيما في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها</p>
<p>واصلت البعثة دعم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في مالي بسبل منها تيسير مشاركة مفوض من اللجنة في الدورة الصيفية للمعهد الدولي لحقوق الإنسان - مؤسسة ريني كاسين في تموز/يوليه 2018 في ستراسبورغ، ومشاركة عضوين من أعضاء اللجنة في المؤتمر السنوي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المعقود في جنيف. وتُنظَّم أيضاً منتدى لمدة يومين من أجل</p>	نعم	<p>تقديم المساعدة التقنية وإسداء المشورة لوزارة حقوق الإنسان وإصلاح الدولة، وللمحكمة الدستورية واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، في الاضطلاع بالولايات المنوطة بكل منها، ولا سيما في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها</p>

تقديم المعلومات وتبادلها مع الشركاء بشأن الخطة الاستراتيجية للجنة للفترة 2018-2020، وتم إيفاد خبير من اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في النيجر لتقديم المساعدة إلى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في مالي، بهدف تعزيز قدرتها القانونية والتشغيلية للحصول على المركز 'ألف' في تصنيف الامتثال لمبادئ باريس

نُظمت 54 مناقشة مع ممثلي الجماعات المسلحة في مناطق غاو وكيدال وميناكا وتمبكتو من أجل معالجة مسائل حقوق الإنسان

نعم

تنظيم مناقشات أسبوعية مع ممثلي الجماعات المسلحة في المناطق المضطربة (بما في ذلك في مناطق غاو وكيدال وميناكا وتمبكتو)، من أجل معالجة مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاع والانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل

نُظمت عدد من الدورات التدريبية من أجل تقديم المشورة والدعم التقني إلى قوات الدفاع والأمن المالية لضمان امتثالها للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ونُظمت 44 دورة تدريبية من أجل توعية 1 279 فرداً (منهم 175 امرأة) من قوات الدفاع والأمن المالية بشأن المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني

نعم

تقديم المشورة والدعم التقني إلى قوات الدفاع والأمن المالية لكفالة إدراج حقوق الإنسان وتعميم مراعاتها في مناهجها الدراسية ودوراتها التدريبية، بسبل منها تنظيم 24 دورة لتوعية الجماعات المسلحة وقوات الدفاع والأمن المالية بشأن المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني

تم تقييم 31 مشروعاً على أساس سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان في جميع ضروب الدعم الذي تقدمه البعثة المتكاملة لقوات الأمن غير التابعة للأمم المتحدة وتم تنظيم 5 دورات لتوعية النظراء الوطنيين، بمن فيهم الجماعات المسلحة الموقعة، بشأن تنفيذ سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان في مناطق باماكو وميناكا وغانو وتمبكتو وموبتي

نعم

تنفيذ سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان بشكل منهجي في جميع ضروب الدعم الذي تقدمه البعثة المتكاملة لقوات الأمن غير التابعة للأمم المتحدة، وإجراء تحريات منتظمة عن سوابق الأفراد وأصحاب المصلحة الرئيسيين الذين يُدعى ضلوعهم في انتهاكات حقوق الإنسان، وتنظيم دورات توعية للنظراء الوطنيين، بما في ذلك الجماعات المسلحة الموقعة، بشأن تنفيذ سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان

تنظيم 26 دورة للتدريب والدعم لفائدة منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك وسائط الإعلام المحلية والرابطات الشبابية، في مجال الرصد والإبلاغ والمشاركة في أنشطة تنطوي على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك خلال عملية الانتخابات الرئاسية لعام 2018 في مناطق باماكو وغانو وتمبكتو وميناكا وموبتي

نعم

تنظيم 12 دورة للتوعية وتقديم الدعم إلى منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك وسائط الإعلام المحلية والرابطات الشبابية في مجال الرصد والإبلاغ والمشاركة في أنشطة الدعوة إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك خلال العملية الانتخابية لعام 2018

يُعزى ارتفاع عدد الدورات إلى الحيز الأمني الذي تم توفيره من خلال البعثات المشتركة والعمليات المتكاملة في وسط البلد

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) الملاحظات

النواتج المقررة

<p>تم إصدار تقريرين علنيين عن تجاوزات حقوق الإنسان المرتكبة في منطقة موبتي (كوماغا وكولوغون بول). وبالإضافة إلى ذلك، عُقد مؤتمر صحفي في 2 أيار/مايو 2019 من أجل إعلان النتائج الأولية للتحقيق الذي أُجري بشأن انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في سياق المذابح التي شهدتها أوغوسوغو في آذار/مارس 2019</p>	نعم	<p>قيام البعثة المتكاملة بإصدار تقريرين علنيين عن حالة حقوق الإنسان في مالي</p>
<p>تم تنظيم 5 حملات إعلامية تم تنفيذ حملة توعية بحقوق الإنسان والانتخابات في تموز/يوليه 2018 في سياق الانتخابات الرئاسية، بما في ذلك إعداد 2 500 ملصق</p>	نعم	<p>تنظيم 4 حملات إعلامية بمناسبة أيام حقوق الإنسان، بما في ذلك بث 5 إعلانات إذاعية، ومناظرتين إذاعيتين حواريتين، و 5 مقابلات إذاعية، و 4 تقارير مصوّرة، وتعميم 1 000 ملصق، ونشر 3 000 كتيب، وإنتاج 5 500 قميص قصير الأكمام، وتنصيب 6 لافتات إعلامية.</p>
<p>وُنظمت أنشطة توعية في باماكو وفي المناطق من أجل الاحتفال بيوم حقوق الإنسان في كانون الأول/ديسمبر 2018، وشملت إنتاج 2 000 كتيب بشأن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في جميع أنحاء البلد، و 1 000 ملصق، و 5 500 قميص قصير الأكمام، وتقرير مصور واحد عن حماية حقوق الإنسان، و 5 لوحات رسم يابانية، و 4 لوحات إعلانية، و 14 لافتة</p>		
<p>وشملت المواد التي أُعدت لدعم الأنشطة المنظمة في مناطق تمبكتو وغاو وميناكا وموبتي وكيدال لأغراض حملة الستة عشر يوماً من أنشطة المناصرة إنتاج 1 700 قميص قصير الأكمام و 3 000 كتيب و 14 لافتة</p>		
<p>تم إنتاج ما مجموعه 500 قميص قصير الأكمام و 1 000 ملصق بمناسبة اليوم الدولي للتوعية بالمهق</p>		
<p>تم إنتاج 500 قميص قصير الأكمام و 1 000 ملصق بمناسبة الدولي للقضاء على العنف الجنسي في حالات النزاع</p>		
<p>وبالإضافة إلى ذلك، تم إنتاج 8 مقابلات إذاعية، و 4 تقارير إذاعية، ومناظرة واحدة وبرنامجين إذاعيين كاملين بشأن حقوق الإنسان، وتقرير مصور عن البعثة في كولوغون، وتقرير مصور عن حقوق الإنسان</p>		
<p>كان من الضروري زيادة أنشطة ومنتجات التوعية والإعلام بسبب تنظيم الانتخابات الرئاسية والحاجة إلى توعية المجتمعات المحلية من أجل التصدي للاتجاهات المتزايدة للعنف القبلي في المناطق، ولا سيما في وسط البلد</p>		

توسيع نطاق التطبيق RapidPro، وهو منصة برمجيات متنقلة مفتوحة المصدر لتبادل الرسائل النصية، من أجل الحفاظ على التواصل وتبادل المعلومات مع الأفراد والمجتمعات المحلية المعرضة للخطر، ونشر وتلقي المعلومات عن حقوق الإنسان، بما في ذلك الإبلاغ عن الانتهاكات والتجاوزات في الدوائر النائية والدوائر التي يصعب الوصول إليها	لا	تبيّن من تقييم أُجري لجدوى المشروع أنه بالنظر إلى الطابع الخاص للمشروع وما يتّسم به من طابع جد تقني، سيتطلب تنفيذه إشراك شركات الموائف من القطاع الخاص وخبراء تكنولوجيا المعلومات، وهو ما سيؤدي إلى زيادة كبيرة في التكاليف بالنسبة للمستفيدين. وبناء على ذلك، ارتأت البعثة أن المشروع لن يكون له الأثر المتوخى، وقررت تعليق تنفيذه
--	----	---

الإنتاج المتوقع 3-2: عمل آلية العدالة الانتقالية في مالي وسير إجراءاتها وفقاً لمعايير حقوق الإنسان

شروع لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة في أداء مهامها كاملة في المناطق الشمالية، واضطلاعها ببعثات منتظمة لاستقاء شهادات الضحايا (2017/2016: لا ينطبق؛ 2018/2017: تشغيل 3 مكاتب؛ 2019/2018: تشغيل 6 مكاتب)	تم تقديم دعم متواصل للجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة. وأصبحت المكاتب الإقليمية الستة تطلع بمهامها بالكامل، وتلقت اللجنة 449 13 إفادة (شهادات الضحايا)
زيادة النسبة المئوية للحالات التي تحقق فيها لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة من مجموع الشهادات المجمعة (2017/2016: لا ينطبق؛ 2018/2017: 50 في المائة؛ 2019/2018: 80 في المائة)	أجرت لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة تحقيقاتها الأولى منذ إنشائها، تضمنت ثلاثة تحقيقات خاصة تتعلق بثلاث قضايا شهيرة في مالي: قضية قمع المجتمع المدني في عام 1962؛ وقضية الثورة التي أعقبتها حركة التمرد في منطقة كيدال في عام 1963، وقضية قمع سكان الريف في قرية أوليسبوغو في عام 1968. وأجرت لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة حتى الآن ثلاثة تحقيقات من ضمن الحالات العشر المحددة
زيادة عدد رابطات الضحايا التي يُقدم لها الدعم في تحقيق المساءلة وجبر الضرر الذي لحق بالضحايا (2017/2016: لا ينطبق؛ 2018/2017: 10؛ 2019/2018: 15)	قُدّم الدعم إلى 14 رابطة من رابطات الضحايا في سياق عملية المساءلة والتماس الجبر للضحايا عن طريق تنظيم اجتماعات وحلقات عمل ودورات للتوعية
زيادة النسبة المئوية للنساء العاملات في لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة (2017/2016: 20 في المائة؛ 2018/2017: 35 في المائة؛ 2019/2018: 35 في المائة؛	شكلت النساء 20 في المائة من مجموع العاملين في لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة. وتُعزى النسبة المئوية المنخفضة للنساء إلى عدم تعيين نساء في اللجنة. وستواصل البعثة المتكاملة أنشطة الدعوة الرامية إلى زيادة إشراك المرأة في عملية السلام

تقديم المشورة والدعم التقنيين إلى هيئات الرقابة القضائية وهيئات الرقابة على سلطات إنفاذ القانون، ولا سيما من خلال عقد اجتماعات تقنية فصلية	لا	لم يتم تفعيل آلية التنسيق بين البعثة المتكاملة وهيئات الرقابة القضائية وهيئات الرقابة على سلطات إنفاذ القانون في الفترة 2019/2018 بسبب تدهور الحالة الأمنية في وسط البلد، الأمر الذي اقتضى توجيه التركيز إلى تقديم الدعم والموارد لعمليات العدالة الانتقالية
--	----	--

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) الملاحظات
توفير الدعم اللوجستي إلى لجنة التحقيق الدولية (بوسائل منها توفير المركبات والمكاتب والاتصالات اللاسلكية)	نعم قُدّم دعم لوجستي محدود إلى لجنة التحقيق الدولية من أجل تيسير استقدام موظفي الأمانة، وتوفير المركبات والحيز المكتبي قبل نشرها في مالي. وشرعت لجنة التحقيق الدولية في أداء مهامها كاملة ابتداء من أيلول/سبتمبر 2018
تقديم المساعدة التقنية والمشورة، وخدمات بناء القدرات، والمعدات إلى لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة في إطار أنشطتها اليومية في باماكو وفي الميدان، وكذلك في إطار إجراء التحقيقات الميدانية في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وفي تنظيم جلسات الاستماع للضحايا	نعم قُدّمت المساعدة التقنية والمشورة إلى لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة، بما في ذلك بناء القدرات وتوفير المعدات اللازمة لتعزيز قدرتها على الوفاء بولايتها. وقُدّم الدعم أيضاً من أجل تعزيز قدرات اللجنة في مجال إجراء التحقيقات الميدانية في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وتنظيم جلسات الاستماع للضحايا
توفير الدعم التقني والمعدات المكتبية ومعدات تكنولوجيا المعلومات إلى 15 رابطة من رابطات الضحايا في المناطق الشمالية وإلى تحالفات المجتمع المدني لمساعدتها في الاضطلاع بأنشطتها المتعلقة بالعدالة الانتقالية والمطالبة بحقوق الضحايا في الانتصاف وجبر الأضرار	نعم قُدّم الدعم إلى 14 رابطة من رابطات الضحايا في إطار عملية المساءلة، بما في ذلك المطالبات المتعلقة بحقوق الضحايا والحق في الانتصاف أمام النظام القضائي

الإيجاز المتوقع 3-3: تعزيز مؤسسات العدالة لتكون قادرة على تقديم خدمات العدالة الأساسية، وضمان سيادة القانون، وإعمال المعايير الدولية لحقوق الإنسان

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
قيام وزارة العدل باعتماد استراتيجية وطنية لزيادة سبل اللجوء إلى العدالة والتمثيل القانوني (2016/2017: لا يوجد؛ 2018/2017: صياغة الاستراتيجية؛ 2018/2019: اعتماد الاستراتيجية)	على الرغم من الجهود التي تبذلها البعثة والدعم الذي تقدمه لوزارة العدل لوضع استراتيجية وطنية لزيادة إمكانية اللجوء إلى القضاء والتمثيل القانوني، لم تعتمد وزارة العدل الاستراتيجية خلال الفترة المشمولة بالتقرير
زيادة فهم السكان لسيادة القانون وإلمامهم بحقوقهم الأساسية والتزاماتهم القانونية بموجب نظام العدالة الرسمي، من خلال توافر النصوص القانونية الدولية والوطنية وحضور مناسبات التوعية (2016/2017: لا ينطبق؛ 2018/2017: عرض 40 نصاً قانونياً وطنياً على الموقع الشبكي العام لوزارة العدل؛ 2018/2019: عرض 80 نصاً قانونياً وطنياً على الموقع الشبكي العام لوزارة العدل)	تم عرض 80 نصاً قانونياً وطنياً على الموقع الشبكي العام لوزارة العدل، وعقد 17 مناسبة عامة للتوعية وبناء القدرات (5 مناسبات في منطقة غاو، و 11 مناسبة في منطقة تمبكتو، ومناسبة واحدة في منطقة موبتي). وكان الهدف من هذه الإجراءات زيادة فهم السكان لسيادة القانون والجوانب الرئيسية لنظام العدالة الرسمي، مما عزز الثقة في السلطات القضائية وزاد فرص اللجوء إلى القضاء

تم تقديم الدعم التقني والتشغيلي لتعزيز إمكانية اللجوء إلى القضاء فيما يتعلق بالجرائم الخطيرة والمزرعة للاستقرار أُجريت أربعة تحقيقات (تحقيق واحد في 3 حوادث تتعلق بالعنف القبلي في وسط البلد (كولوغون وأوغوسوغو وسوبانو)، بما في ذلك تقييم جدوى وأهمية استخراج الجثث من مقبرة جماعية في أوغوسوغو؛ و 3 تحقيقات تتعلق بالهجمات التي استهدفت البعثة المتكاملة)	نعم	توفير الدعم التقني والتشغيلي وبناء القدرات من أجل تعزيز إمكانية اللجوء إلى العدالة لمكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم الخطيرة والمزرعة للاستقرار
وتم تعزيز قدرات 7 منظمات غير حكومية محلية في مجال تيسير اللجوء إلى القضاء في غاو وميناكا من خلال تقديم الدعم التقني تم تقديم الدعم التقني إلى الشرطة الوطنية والسلطات القضائية في مالي فيما يتعلق بإدارة القضايا المتعلقة بالانتهاكات الجسدية المرتكبة ضد الأطفال: نُظمت حلقة عمل إقليمية لتعزيز قدرات 26 من القضاة والمدعين العامين وأفراد الشرطة والدرك بالاشتراك مع اليونيسيف في منطقة كوليكتورو، قدمت البعثة المتكاملة خلالها المساعدة التقنية وقامت بتيسير الوحدات التدريبية. وتم عقد 4 اجتماعات مع الوحدة القضائية المتخصصة بشأن الانتهاكات الجسدية لحقوق الطفل. ونتيجة لذلك، تمكنت البعثة المتكاملة من رصد الإدارة السليمة لما عدده 17 قضية تتعلق بالأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة	نعم	تقديم الدعم التقني إلى الشرطة الوطنية والسلطات القضائية في مالي فيما يتعلق بمعالجة الانتهاكات الخطيرة لحقوق الطفل من خلال عقد حلقة عمل واحدة وعدة اجتماعات
تم تقديم الدعم في وضع مشروع منهاج تدريبي أساسي لموظفي الإصلاحات والسجون. وسُلم المنهاج التدريبي إلى المديرية الوطنية لإدارة السجون بغية عرضه على المعهد الوطني للتدريب القضائي	نعم	تقديم الدعم للمعهد الوطني للتدريب القضائي في إنشاء قسم لتدريب موظفي السجون وفي وضع منهاج تدريبي لموظفي الإصلاحات والسجون، يشمل القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء
تم تقديم الدعم من خلال عقد حلقة عمل واحدة في تمبكتو للحقوقيين والمساعدين القانونيين العاملين في مكاتب المساعدة القانونية والقضائية ومراكز المشورة القانونية من أجل تعزيز إمكانية لجوء سكان المنطقة إلى القضاء على نحو أفضل عن طريق تحسين نوعية المساعدة القانونية التي تقدمها دوائر المساعدة القانونية	لا	تقديم الدعم إلى المحامين في توفير المساعدة القانونية المجانية (2017/2018): زيارات أولية للمحامين الماليين إلى غاو وموبتي وتمبكتو؛ 2018/2019: وجود منتظم للمحامين الماليين في وسط مالي وشمالها)
وبالإضافة إلى ذلك، تم عقد اجتماعات مع منظمة محامون بلا حدود/كندا، وهي منظمة غير حكومية دولية، لمناقشة إمكانية التعاون فيما يتعلق بتقديم المساعدة القانونية والإدارية		

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) الملاحظات

النواتج المقررة

لضحايا هجوم أوغوسوغو. ولم يتمكن المحامون المليون العاملون في وسط وشمال مالي من الحضور بانتظام لأسباب أمنية

دورة توعية ركزت على القوانين الوطنية والمعايير الدولية وعُقدت في مناطق باماكو وتمبكتو وغاو وميناكا في آب/أغسطس 2018، بينما تم تنظيم 4 أنشطة توعية في منطقتي باماكو وتمبكتو في تشرين الأول/أكتوبر 2018

17

تنظيم 10 مناسبات وبرامج إذاعية عامة لإذكاء الوعي، تشمل مناظرات ومقابلات مع الجهات الفاعلة المعنية، بشأن القوانين الوطنية والمعايير الدولية المنطبقة في مجال العدالة

وتعزى زيادة عدد أنشطة التوعية والأنشطة الميدانية المنفذة عن العدد المقرر إلى طلب صادر عن الجهات الفاعلة المحلية، بما في ذلك السكان المحليون، من أجل الحصول على مزيد من المعلومات بشأن هذه المسائل. وكان هناك تفضيل للمناسبات لأنها تتيح تخصيص وقت أطول لمناقشة الموضوع

تم رصد عدة قضايا جنائية: 18 قضية تتعلق بالإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية في محكمة باماكو؛ و 3 قضايا تتعلق بجرائم خطيرة، بما في ذلك حوادث العنف القبلي (كولوجون وأوغوسوغو وسوبانو في منطقة موبتي)؛ وقضيتان جنائيتان تتعلقان بجرائم خطيرة في تمبكتو وموبتي؛ و 3 قضايا تتعلق بجرائم يُدعى أن لها صلة بالإرهاب في غاو؛ و 5 قضايا تتعلق بجرائم ضد حفظة السلام، بما في ذلك هجومان على قوة البعثة المتكاملة في دائرة باندياغارا وأغيلهوك

نعم

رصد نحو 10 قضايا جنائية تتعلق بجرائم خطيرة، وذلك بالتعاون مع الوحدة القضائية المتخصصة

وأجري تقييم للاستجابة القضائية لحوادث العنف الجنسي في حالات النزاع في باماكو وفي منطقتي تمبكتو وغاو

الإنجاز المتوقع 3-4: إحراز تقدم نحو القضاء على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في مالي، ولا سيما الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال والعنف الجنسي المتصل بالنزاع

مؤشرات الإنجاز الفعلية

مؤشرات الإنجاز المقررة

تم تنظيم 7 اجتماعات إقليمية و 6 حلقات عمل لبناء القدرات والدعوة من أجل تيسير تنفيذ خطة العمل التي وقعتها تنسيقية الحركات الأروادية لفائدة 290 من جهات الاتصال والقادة العسكريين والسياسيين في التنسيقية في مناطق غاو وميناكا وكيدال وتمبكتو

وعلى الرغم من الجهود المبذولة مع الائتلاف، بما في ذلك عقد 3 اجتماعات إقليمية وحلقتي عمل لبناء القدرات والدعوة لفائدة 110 من قادة الائتلاف السياسيين والعسكريين في غاو وميناكا وموبتي، لم تستكمل

تنفيذ خطتي العمل اللتين وقعتهما الأطراف الموقعة (تنسيقية الحركات الأروادية وائتلاف الجماعات المسلحة) من أجل وضع حد للانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال (2017/2016: لا ينطبق؛ 2018/2017: خطة عمل واحدة وقعتها ونفذتها تنسيقية الحركات الأروادية؛ 2019/2018: خطة عمل واحدة وقعتها ائتلاف الجماعات المسلحة)

أطراف الحركة التوقيع على خطة عملها، ولكنها تعهدت بالقيام بذلك قبل كانون الأول/ديسمبر 2019

تم اعتماد مرسوم وزاري لتعزيز النظام الوطني لحماية الطفل، يحدد استراتيجية أساسية لحماية حقوق الطفل في مالي. وكان لهذا المرسوم دور أساسي في تنفيذ إعلان المدارس الآمنة ومبادئه التوجيهية في مالي وفي إنشاء لجنة مالي لرصد تنفيذ إعلان المدارس الآمنة التي اعتمدت خطة عمل سنوية، ودأبت على تنفيذها سنويا. وقد تمت صياغة مشروع "قانون حماية الطفل" وهو قيد الاستعراض لاعتماده

وقّعت حكومة مالي في 1 آذار/مارس 2019 بيانا مشتركا لمنع العنف الجنسي المتصل بالنزاع في مالي والتصدي له. وتم تحديد إطار تقني ومشروع خطة عمل بالتعاون مع الوزارات الوطنية. واتفق الشركاء على الأنشطة اللازمة لدعم تنفيذ الخطة خلال الفترة 2020/2019

تم تزويد 1 830 امرأة وفتاة بمعلومات لتوعيتهن بسبل الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والعنف الجنسي المتصل بالنزاع. وأتاحت مناسبات التوعية الجماهيرية تحقيق مكاسب مرتبطة بوفورات الحجم، بمعنى أنها أتاحت الوصول إلى عدد أكبر بقليل من المستفيدين

اعتماد تشريعات وطنية واتخاذ مبادرات إقليمية لتدعيم آليات ومبادرات النظام الوطني لحماية الطفل (2016/2017: لا يوجد؛ 2017/2018: لا يوجد؛ 2018/2019: صياغة مشروع قانون وطني واعتماد استراتيجيتين على الأقل)

قيام الجماعات المسلحة والقوات المسلحة بتوقيع تعهد ملزم، ووضع خطط تنفيذية من أجل التصدي للعنف الجنسي (2016/2017: قيام الائتلاف بتوقيع تعهد واحد ووضع خطة تنفيذ واحدة؛ 2017/2018: قيام تنسيقية الحركات الأزوادية بتوقيع تعهد واحد ووضع خطة تنفيذ واحدة؛ 2018/2019: قيام القوات المسلحة المالية بتوقيع تعهد واحد ووضع خطة تنفيذ واحدة)

الحد من خطر تعرض النساء والفتيات للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية في مناطق النزاع، وذلك بتيسير حصولهن على المعلومات المتعلقة بالفيروس وعلى خدمات العلاج والرعاية والدعم (عدد النساء والفتيات اللائي خضعن لدورة توعية وتلقين خدمات المشورة والفحص بصفة طوعية وسرية 2016/2017: 1 000؛ 2017/2018: 1 500؛ 2018/2019: 1 600)

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) الملاحظات

النواتج المقررة

14 اجتماعا تم عقدها في مناطق مينাকা وغاو وتمبكتو وكيدال وموبتي مع الحكومة والجماعات المسلحة بشأن التزامها بمنع الانتهاكات الجسدية المرتكبة ضد الأطفال ووضع حد لها وفقا لقرارات مجلس الأمن. وقد أسهمت هذه الاجتماعات إسهاما كبيرا في تنفيذ خطة عمل تنسيقية الحركات الأزوادية

عقد 11 اجتماعا مع أطراف النزاع لمتابعة التزامها بمنع الانتهاكات الجسدية لحقوق الأطفال ووضع حد لها، بما في ذلك تجنيد الأطفال واستخدامهم، وذلك وفقا لقرارات مجلس الأمن 1539 (2004) و 1612 (2005) و 1882 (2009) و 1998 (2011)، بما يشمل متابعة تنفيذ خطط العمل اللاحقة التي وقعت عليها الأطراف

نعم تم تقديم الدعم لتنفيذ خطة العمل المتعلقة بحقوق الطفل. وُثِّم الدعم لتنسيقية الحركات الأزوادية في تنفيذ خطة العمل من خلال عقد دورة تدريبية واحدة في منطقة كيدال لجهات الاتصال المحددة وعددها 26 جهة؛ وكذلك تنظيم 4 حلقات

تقديم الدعم لتنفيذ خطة العمل المتعلقة بحقوق الطفل والتواصل مع تنسيقية الحركات الأزوادية ومع ائتلاف الجماعات المسلحة، من خلال تنظيم دورة واحدة لتدريب جهات الاتصال، و 4 حلقات عمل إقليمية،

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) الملاحظات

النواتج المقررة

- عمل إقليمية و 3 حملات توعية على مستوى القبائل في مناطق غاو وتمبكتو وميناكا
- و على الرغم من جهود البعثة المتكاملة، لم يستكمل الائتلاف عملية التوقيع على خطة عمله
- دورات لتدريب المدربين تم تيسيرها في بامكو وفي مناطق غاو وموبتي وميناكا وتمبكتو في مجال رصد انتهاكات حقوق الطفل لما عدده 114 مدربا ماليا (من أكاديميتي الشرطة والجيش) وجهات الاتصال المعنية بحماية الطفل التابعة لقوات الدفاع والأمن المالية. ويعزى ارتفاع عدد المشاركين إلى طلب محدد من حكومة مالي
- دورات تم تنظيمها لبناء القدرات والدعوة بشأن حقوق الطفل وحماية الطفل في بامكو وفي مناطق موبتي وتمبكتو وغاو وكيدال لفائدة 222 ممثلا عن مؤسسات الأمن والدفاع المالية (الجيش والشرطة والدرك) والسلطات الحكومية والشركاء الوطنيين من المجتمع المدني
- دورات تدريبية تم تنظيمها في منطقتي موبتي وغاو وفي بامكو لبناء قدرات 140 من السلطات الحكومية والشركاء الوطنيين من المجتمع المدني
- على الرغم من الجهود التي بذلتها البعثة، لم يتسن عقد حلقة العمل بسبب انشغال البرلمان الوطني
- ومع ذلك، نُظمت أنشطة الدعوة لدى البرلمان الوطني من أجل التشجيع على استعراض قانون حماية الطفل لعام 2002 واعتماده بالاشتراك مع البعثة المتكاملة والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح. كما تم تنظيم برنامج إذاعي لتوعية الحكومة والمجتمع المدني بشأن مسألة حماية حقوق الطفل
- عقدت حلقة عمل واحدة لفائدة 26 من السلطات القضائية الجنائية وأصحاب المصلحة في منطقة كوليكورو بشأن البروتوكول الموقع بين الأمم المتحدة وحكومة مالي والمتعلق بتسليم الأطفال المرتبطين بالسلطة
- و 3 حملات توعية مجتمعية في المناطق الشمالية (حول الانتهاكات الجسدية التي ترتكبها الجماعات المسلحة، ومحتوى الخطة/المسائل المثارة والآثار الطويلة الأجل للنزاعات المسلحة على الأطفال)
- إقامة 5 دورات لتدريب المدربين في المناطق على رصد انتهاكات حقوق الطفل، لما عدده 80 من المدربين الماليين (من أكاديميتي الشرطة والجيش)، وجهات الاتصال المعنية بحماية الطفل
- تنظيم 5 دورات تدريبية في المناطق لبناء القدرات المتعلقة بحماية الطفل لدى مؤسسات مالي المعنية بالأمن والدفاع (الجيش والشرطة والدرك)، والسلطات الحكومية، والشركاء الوطنيين، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني ومنظمات حقوق الطفل، سعيا إلى تعزيز حقوق الطفل، وحماية الأطفال المتضررين من النزاع
- إقامة 4 دورات تدريبية في المناطق لبناء قدرات السلطات الحكومية والشركاء الوطنيين، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني ومنظمات حقوق الطفل، في مجال الرصد والإبلاغ بشأن الأطفال المتضررين من النزاع وتوفير الاستجابة المناسبة
- الاضطلاع بأنشطة الدعوة لدى البرلمان الوطني، ولدى برلمان الطفل، والجهات صاحبة المصلحة، عن طريق عقد اجتماعات و 3 حلقات عمل في بامكو، بشأن استعراض واعتماد قانون حماية الطفل لعام 2002، والانتهاكات الجسدية ضد الأطفال
- عقد حلقة عمل واحدة مع السلطات القضائية وأصحاب المصلحة بشأن البروتوكول الموقع بين الأمم المتحدة وحكومة مالي والمتعلق بتسليم الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة وبالجماعات المسلحة

تم تنظيم حلقة عمل في باماكو لبناء القدرات والدعوة لفائدة 20 من أعضاء الجماعات والحركات المسلحة بشأن تنفيذ إعلان المدارس الآمنة ومبادئه التوجيهية من جانب الجهات الفاعلة من غير الدول لتحسين حماية المدارس من الهجمات والاستخدام العسكري	1	عقد حلقة عمل واحدة مع الجماعات المسلحة وأصحاب المصلحة بشأن حماية قطاع التعليم من النزاع المسلح في مالي، بما في ذلك منع الهجمات على المرافق التعليمية وأي أعمال أخرى لها تأثير سلبي على عملية التعليم
تم تقديم 4 تقارير فصلية عن الانتهاكات الجسدية المرتكبة ضد الأطفال. وتمت صياغة تقرير سنوي شامل عن أنشطة بناء القدرات، عوضاً عن 4 تقارير فصلية على النحو المقرر في البداية، وتم تأخير عقد جميع حلقات العمل المتعلقة ببناء القدرات، حتى الربع الأخير من السنة، باستثناء حلقة عمل واحدة، بسبب التأخيرات السياسية. ولتوفير الوقت وتحقيق الكفاءة في الإبلاغ، قرر القسم إعداد تقرير سنوي شامل واحد عن أنشطة بناء القدرات بدلاً من التقارير الفصلية الأربعة على النحو المقرر في البداية	نعم	إعداد 8 تقارير، منها 4 تقارير عن التدريب لبناء القدرات، تقدم إلى الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، و 4 تقارير عن الانتهاكات الجسدية المرتكبة ضد الأطفال، تقدم إلى الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح
تم القيام يومياً برصد الانتهاكات الجسدية المرتكبة ضد الأطفال يومياً والإبلاغ عنها، وإيفاد 12 بعثة ميدانية في باماكو وفي مناطق كيدال وغاو وتمبكتو وميناكا وموبتي، لرصد الانتهاكات الجسدية لحقوق الأطفال، ومواصلة الحوار مع قادة الجماعات المسلحة ومنظمات وميليشيات الدفاع الذاتي	نعم	القيام يومياً برصد الانتهاكات الجسدية المرتكبة ضد الأطفال والإبلاغ عنها، وإيفاد 12 بعثة ميدانية (في مناطق كيدال وغاو وتمبكتو وميناكا وموبتي)، لرصد الانتهاكات الجسدية لحقوق الأطفال، ومواصلة الحوار مع قادة الجماعات المسلحة ومنظمات وميليشيات الدفاع الذاتي
تم تنظيم 3 حملات إعلامية من أجل الترويج لكل من: اليوم الدولي للطفل، بما في ذلك القيام بنشاط واحد للتوعية في منطقة موبتي، وتوزيع 500 قميص قصير الأكمام و 4 لافتات؛ وصالون الطفولة في باماكو، بما في ذلك القيام بنشاط واحد للتوعية؛ ويوم الطفل الأفريقي، بما في ذلك توزيع 500 قميص قصير الأكمام و 1 000 ملصق	لا	تنظيم حملات إعلامية بشأن أيام حقوق الطفل، وبشأن تعزيز حقوق الطفل وحمايتها، بما في ذلك حظر تجنيد الأطفال واستخدامهم، والعنف الجنسي، والقتل والتشويه، وشن الهجمات على مرافق التعليم والرعاية الصحية، وذلك من خلال نشر 23 لافتة قابلة للطي، و 6 إعلانات إذاعية، وتقريرين مصوّرين، و 600 مُلصَق، و 600 كتيّب، و 5 لوحات إعلانية، و 1 000 قميص قصير الأكمام
ويعزى انخفاض عدد المواد إلى ضرورة إنتاج مواد إضافية لمناسبات أخرى، مثل الانتخابات الرئاسية، والحاجة إلى توعية القبائل بهدف التصدي للاتجاهات المتزايدة للعنف القبلي في المناطق، لا سيما في وسط البلد		3 مشاريع سريعة الأثر السريع تدعم الإجراءات التي تتخذها مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المدافعون عن حقوق الطفل، في مجال منع الانتهاكات الجسدية ضد الأطفال والتصدي لها
مشاريع سريعة الأثر تمت الموافقة عليها تدعم الإجراءات التي تتخذها مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني، مع التركيز على حقوق الطفل، ولا سيما فيما يتعلق بالتعليم ومنع تجنيد الأطفال في صفوف الجماعات المسلحة	4	

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) الملاحظات	النواتج المقررة
مشاورات أجريت مع المؤسسات الوطنية، بما في ذلك دورتان رفيعتا المستوى مع الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع	إجراء 5 مشاورات بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاع مع المؤسسات الوطنية، بما فيها قوات الدرك والشرطة والجيش، في باماكو، بمشاركة ممثلين من المناطق الشمالية
اجتماعات تم عقدها، بما في ذلك دورات تدريبية وتوعوية، لرابطتين معنيتين بضحايا العنف الجنسي وأعضاء لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة	عقد 5 اجتماعات لرابطات ضحايا العنف الجنساني وأعضاء لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة من أجل تقديم المساعدة التقنية بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاع، بما في ذلك إدماج مسألة جبر الضحايا في عملية المصالحة
اجتماعات تم عقدها مع الجماعات المسلحة والقوات المسلحة المالية لاستعراض خطط التنفيذ ومع الحكومة لتجديد التزامها بمنع العنف الجنسي المتصل بالنزاع والتصدي له	عقد 5 اجتماعات مع الجماعات المسلحة (تنسيقية الحركات الأزوادية والائتلاف) والقوات المسلحة المالية التماساً للالتزامات بمكافحة العنف الجنسي المتصل بالنزاع
اجتماعات تم عقدها لمساعدة السلطات الوطنية في مجال تعبئة الموارد فيما يتعلق بإجراء التحقيقات في حوادث العنف الجنسي المتصل بالنزاع	عقد 3 اجتماعات تقنية لمساعدة السلطات الوطنية في مجال تعبئة الموارد، بما في ذلك أفرقة الخبراء بشأن إجراء التحقيقات في حوادث العنف الجنسي المتصل بالنزاع
تم توفير خط الاتصال المباشر من خلال الدعم التقني واللوجستي وإجراء دورات تدريبية لمشغلي خطوط الاتصال المباشرة والضباط العسكريين	توفير خط اتصال مباشر بشأن العنف الجنسي والجنساني ووضع إجراءات تشغيل موحدة من أجل التصدي بالشكل المناسب للعنف الجنسي المتصل بالنزاع أو العنف الجنسي بصورة عامة
مؤتمران تم تنظيمهما شاركت فيهما منظمات المجتمع المدني والحكومة والمؤسسات الوطنية لإحياء ذكرى حملة الستة عشر يوماً من الأنشطة المناهضة للعنف ضد المرأة واليوم الدولي للقضاء على العنف الجنسي في حالات النزاع والاحتفال بهما	إذكاء الوعي بشأن العنف الجنسي والجنساني وبشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاع من خلال عقد مؤتمرين أثناء إحياء ذكرى حملة "الستة عشر يوماً من الأنشطة المناهضة للعنف ضد المرأة" (25 تشرين الثاني/نوفمبر - 10 كانون الأول/ديسمبر 2018)، وباليوم الدولي للقضاء على العنف الجنسي في حالات النزاع (19 حزيران/يونيه 2018)
تمت صياغة 4 تقارير فصلية، وتقريرين بشأن التدريب، وورقة واحدة إسهماً في التقرير السنوي للأمين العام، وتقرير مرحلي سنوي واحد لتسليط الضوء على الأنشطة المضطلع بها	إعداد 8 تقارير عن العنف الجنسي المتصل بالنزاع، منها 4 تقارير فصلية، وتقريران عن بناء القدرات، وورقة واحدة إسهماً في التقرير السنوي للأمين العام، وتقرير مرحلي سنوي واحد عن خطتي التنفيذ الخاصتين بائتلاف الجماعات المسلحة وتنسيقية الحركات الأزوادية
تم تنظيم حلقتي عمل للائتلاف ولتنسيقية الحركات الأزوادية، فضلاً عن دورتين تدريبيتين لضمان الإقرار السلس لخطتي التنفيذ الخاصتين بهما. وتم تنظيم 6 دورات توعية للجماعات المسلحة لزيادة وعيها بمنع العنف الجنسي المتصل بالنزاع والتصدي له	دعم خطتي التنفيذ لتنسيقية الحركات الأزوادية والائتلاف من أجل التصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاع، من خلال عقد حلقتي عمل لجهات الاتصال، ودورتين لتدريب للمدربين، و 6 دورات للتوعية

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) الملاحظات	
توعية 1 600 امرأة وفتاة في مناطق النزاع بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومنع العنف الجنسي المتصل بالنزاع، وتوفير خدمات المشورة والفحص بصفة طوعية وسرية فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية، وخدمات الرعاية والدعم ذات الصلة	نعم	تمت توعية 1 830 امرأة وفتاة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومنع العنف الجنسي المتصل بالنزاع، وتم فحص 758 منهن للكشف عن فيروس نقص المناعة البشرية. وتمت إحالة جميع من تبينت إصابتهن بفيروس نقص المناعة البشرية لتلقي العلاج والرعاية والدعم
تنظيم حملة توعية واحدة لإذكاء الوعي بشأن جهود مكافحة الوصم والتمييز المرتبطين بفيروس نقص المناعة البشرية في صفوف الأشخاص المصابين بهذا الفيروس والفئات السكانية الرئيسية في مناطق النزاع	1	تم تنفيذ حملة توعية واحدة، بما في ذلك حلقة عمل لبناء القدرات وأنشطة للتوعية بشأن مكافحة الوصم والتمييز المرتبطين بفيروس نقص المناعة البشرية، لفائدة 1 383 من قادة القبائل، وأعضاء منظمات المجتمع المدني، والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، والأشخاص الذين يعانون من الإعاقة والفئات السكانية الرئيسية في مناطق غاو وموتبي وتمبكتو

العنصر 4: إعادة بسط سلطة الدولة وإرساء سيادة القانون وتحقيق الانتعاش في وسط وشمال مالي

53 - كما هو موضح في الأطر الواردة أدناه، واصلت البعثة دعم الجهود التي تبذلها السلطات المالية لتنفيذ أحكام اتفاق السلام بشأن استعادة سيادة القانون من خلال التأهيل والتدريب والتوجيه وتوفير المعدات وبرامج التوعية وأنشطة الدعوة. وساهمت هذه الجهود في دعم عودة السلطات القضائية وتكثيف الدعم المقدم للجهود الحكومية الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب، بما في ذلك تفعيل المحاكم في مناطق غاو وموتبي وتمبكتو، وتنفيذ استراتيجية وطنية لإصلاح نظام العدالة. أما بالنسبة لكيدال، فيتوقف تشغيل المحكمة والسجن على العودة الفعلية للسلطات القضائية وسلطات السجون إلى المنطقة، وهي عودة تتعذر حالياً بسبب وجود الجماعات المسلحة. وقُدّم أيضاً الدعم المتواصل فيما يتعلق بإدماج ممارسات العدالة التقليدية ونظام العدالة الرسمي، ولا سيما في موتبي وتمبكتو وكيدال.

54 - وساهمت البعثة المتكاملة في تعزيز احترام سيادة القانون والحكم الديمقراطي في المؤسسات الأمنية في مالي من خلال دعم القدرة الوظيفية لمؤسسات العدالة والمؤسسات الإصلاحية في مناطق انتشار البعثة، بسبل منها توفير المشورة التقنية والدعم اللوجستي. وعلى الرغم من الحالة الأمنية المتقلبة التي أدت إلى الغياب عن العمل ونقل بعض السلطات المحلية، ولا سيما في موتبي وتمبكتو وغاو وكيدال، فقد واصلت البعثة والحكومة بذل الجهود لتعيين ونشر المسؤولين القضائيين ومسؤولي السجون في شمال ووسط مالي.

55 - وواصلت البعثة أنشطة التدريب والتوجيه لفائدة موظفي السجون الوطنيين من أجل تعزيز استجابتهم لحوادث السجون، وتحسين ظروف احتجاز ومعاملة السجناء، بالنظر إلى أن التقيد بالمعايير الإنسانية فيما يتعلق بظروف الاحتجاز والتركيز على إعادة تأهيل السجناء وإعادة إدماجهم من الأمور الأساسية في جهود مكافحة تغذية نزعة التشدد في السجون. وفي 1 آذار/مارس 2019، أعربت البعثة عن دعمها لاعتماد خطة أمنية متكاملة وتنظيم عملية محاكاة في سجن كوليكورو، حيث يُحتجز سجناء شديدي الخطورة، بمن فيهم إرهابيون مشتبه فيهم. وكانت تلك هي الجولة الأولى في سلسلة من العمليات المُقرّرها في مناطق غاو وموتبي وتمبكتو.

56 - وواصلت البعثة المتكاملة العمل والتنسيق على نحو وثيق مع السلطات الوطنية والإقليمية والشركاء التقنيين والماليين وفريق الأمم المتحدة القطري من أجل الحفاظ على السلام، ودعم مبادرات الإنعاش المشتركة عند الإمكان، والوفاء بولاية البعثة المتكاملة على نحو أكثر فعالية، مع مراعاة الروابط القائمة بين جهود التنمية والعمل الإنساني وجهود السلام في مالي، ولا سيما من خلال المشاريع السريعة الأثر والصندوق الاستثماري لدعم السلام والأمن في مالي. وتجدر الإشارة إلى أن المشاريع السريعة الأثر ركزت على دعم الخدمات العامة الأساسية، وسبل العيش وإيجاد فرص العمل، بالإضافة إلى تشييد البنى التحتية الصغيرة، دعماً للجهود المبذولة لتعزيز المؤسسات والمجتمعات المحلية على الصعيد الوطني، ورفع مستوى الثقة بين البعثة المتكاملة والشعب المالي.

57 - وأطلق صندوق بناء السلام مشروعين عابرين للحدود (بين مالي وبوركينا فاسو وبين مالي والنيجر)، من أجل تعزيز المشاركة السياسية للشباب وإيجاد فرص العمل المناسبة لهم. ويشجع المشروعان على منع نشوب النزاعات وإدارتها في المجتمعات المحلية، ومشاركة الشباب في آليات صنع القرار ودعم تدابير بناء الثقة بين المجتمعات المحلية وقوات الدفاع والأمن والجهات الفاعلة في سلسلة الإجراءات الجنائية من خلال دمج حقوق الإنسان في عملياتهم.

58 - وسُجل ركود في عدد المديرين المدنيين الملتحقين بمراكز عملهم في شمال ووسط مالي، بزيادة طفيفة من 29 إلى 30 في المائة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، على الرغم من إصدار رئيس الوزراء لأمر تنفيذي في 2 نيسان/أبريل 2019 أوعز فيه إلى الموظفين المدنيين المعيّنين في الشمال ووسط البلد الانتقال إلى مراكز عملهم ذات الصلة بحلول 30 نيسان/أبريل 2019. وتمثل الحالة الأمنية السائدة أحد العوامل الرئيسية لتغيب الموظفين المدنيين، ولا سيما في المناطق النائية.

59 - وفيما يتعلق بتفعيل الإدارات المؤقتة على مستوى المقاطعات، وقّع الرئيس في 27 آذار/مارس مرسوماً يحدد طرائق النقل التدريجي للصلاحيات، بما يشمل الموارد البشرية والمالية، إلى مجالس المناطق والدوائر والمجالس البلدية. ومن المتوقع أن يساعد ذلك على الوفاء بما هو منصوص عليه في الاتفاق من تخصيص نسبة 30 في المائة من إيرادات ميزانية الدولة للجماعات الإقليمية.

الإنجاز المتوقع 4-1: تعزيز السلطة القضائية في وسط وشمال مالي

مؤشرات الإنجاز الفعلية

مؤشرات الإنجاز المقررة

أُنجز إحراز تقدم في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإصلاح العدالة (2016/2017): تنفيذ جزئي لأنشطة قسم العدالة وشؤون السجون في إطار برنامج الطوارئ؛ 2017/2018: تنفيذ جميع أنشطة قسم العدالة وشؤون السجون في إطار برنامج الطوارئ تنفيذاً كاملاً؛ 2018/2019: تنفيذ جميع أنشطة قسم العدالة وشؤون السجون في إطار برنامج الطوارئ تنفيذاً كاملاً)

أُنجز وضع إطار بشأن دور ممارسات العدالة التقليدية (نظام القاضي) ونظام العدالة الرسمي والعلاقة بينهما أنشأت وزارة العدل، بدعم تقني ومالي من البعثة المتكاملة، إطاراً بشأن دور ممارسات العدالة التقليدية والنظام الرسمي والعلاقة بينهما

<p>أصبحت 13 محكمة من أصل 18 تعمل بكامل طاقتها (2 من أصل 4 في منطقة غاو؛ و 4 من أصل 5 في منطقة تمبكتو؛ و 7 من أصل 9 في منطقة موبتي). ولم تبدأ المحكمة في كيدال عملها بسبب غياب سلطات الدولة ونقل المدعي العام إلى غاو. وظل وجود السلطات القضائية في منطقة موبتي غير منتظم بسبب حالة عدم الاستقرار السائدة هناك</p>	<p>(2016/2017: صفر (لا يوجد إطار)؛ 2017/2018: وضع إطار؛ 2018/2019: 1)</p> <p>عمل المحاكم بكامل قدرتها التشغيلية في مناطق غاو وتمبكتو وكيدال وفي مقاطعات موبتي المتضررة من النزاع (فتح المباني وحضور الموظفين وتجهيز القضايا) (2016/2017: 9؛ 2017/2018: 13؛ 2018/2019: 13)</p>
<p>أصبحت 11 محكمة من أصل 17 تعمل بكامل طاقتها (1 من أصل 4 في منطقة غاو؛ و 3 من أصل 5 في منطقة تمبكتو؛ و 7 من أصل 8 في منطقة موبتي). ولم يبدأ تشغيل سجن كيدال بسبب غياب سلطات الدولة في كيدال، بما في ذلك سلطات السجن. ومن شأن مواصلة إصلاح السجن في دجيني (منطقة موبتي) ومواصلة أعمال تشييد السجن في كورو من خلال مشروعين سريعين الأثر الإسهام في زيادة توسيع نطاق القدرات التشغيلية العامة للسجون في البلد بحلول نهاية عام 2019. والعدد الحالي للسجون التي تعمل بكامل طاقتها أقل بقليل مما كان متوقعا بسبب حالة انعدام الأمن، ولا سيما في مناطق غاو وتمبكتو وميناكا، مما يعوق مشاريع الهياكل الأساسية والنشر الكامل للموظفين اللازمين للتشغيل الكامل</p>	<p>استمرار عمل السجون بكامل قدرتها التشغيلية في مناطق غاو وتمبكتو وكيدال وفي مقاطعات موبتي المتضررة من النزاع (فتح المباني، وحضور الموظفين، واحتجاز السجناء) (2016/2017: 7؛ 2017/2018: 13؛ 2018/2019: 13)</p>

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) الملاحظات

النواتج المقررة

<p>تم عقد 5 حلقات عمل لدعم التكامل بين العدالة التقليدية والعدالة الرسمية في موبتي وتمبكتو وكيدال؛ وتم عقد جلستي عمل لوضع الإطار التشريعي لتنسيق دور نظامي العدالة التقليدية والرسمية؛ وتم تنظيم 3 حلقات عمل في تمبكتو بشأن التسويات السلمية للنزاعات والتكامل بين العدالة الرسمية والعدالة التقليدية</p>	<p>تقديم الدعم، حسب الاقتضاء، لآليات العدالة التقليدية، بما في ذلك وضع إطار تشريعي لمواءمة دور نظامي العدالة التقليدية والرسمية، وبناء قدرات الجهات الفاعلة في مجال العدالة التقليدية، وتقديم الدعم لتفعيل مهمة الجهات الفاعلة في مجال العدالة التقليدية، والتوعية بدور نظامي العدالة التقليدية والعدالة الرسمية</p>
<p>تم عقد 7 جلسات استشارية في غاو وموبتي بشأن المعايير الوطنية والدولية في مجال العدالة الجنائية، بينما عُقدت جلستا عمل في باماكو بشأن إصلاح قانون الإجراءات الجنائية</p>	<p>تنظيم جلسات استشارية للقضاة والمدعين العامين وغيرهم من الموظفين القضائيين/موظفي المحاكم بشأن المعايير والتقنيات وأفضل الممارسات الوطنية والدولية في مجال العدالة الجنائية، في باماكو والمناطق الشمالية والوسطى</p>
<p>تم تقديم الدعم لعقد 19 اجتماعا تنسيقيا مع الإطار التنسيقي للجهات المعنية بالعدالة الجنائية (5 في غاو، و 7 في تمبكتو، و 7 في موبتي)، مما أدى إلى تعزيز أطر العدالة الجنائية الإقليمية بشكل كبير من خلال المشورة والدعم التقني</p>	<p>تعزيز الإطار التنسيقي للجهات المعنية بالعدالة الجنائية في مناطق غاو وموبتي وتمبكتو، بما في ذلك عن طريق تقديم المشورة والدعم التقني</p>

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) الملاحظات	
تقديم المشورة والدعم التقني لوزارة العدل من أجل تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإصلاح نظام العدالة	لا	تخطط وزارة العدل لزيادة فرص اللجوء إلى القضاء والتمثيل القانوني، ولكنها لم تضع بعد استراتيجية وطنية لتحقيق ذلك
تقديم الدعم إلى وزارة العدل من أجل التفعيل الكامل لما عدده 13 محكمة و 13 سجنًا (بما في ذلك القدرة على تخزين وتحليل الإحصاءات المتعلقة بالسجناء)، عن طريق تقديم المشورة وأنشطة الدعوة وتوفير الخبرات والدعم التقني والتنفيذي وبناء القدرات	نعم	تم تقديم الدعم التقني إلى وزارة العدل، حيث دخلت 13 محكمة و 11 سجنًا طور التشغيل الكامل. ويعزى عدم تشغيل بعض السجون والمحاكم بشكل كامل إلى انعدام الأمن الذي حال دون إعادة نشر الموظفين وإدخال تحسينات على الهياكل الأساسية على النحو المطلوب، مما أدى إلى نقل بعض الموظفين إلى مراكز إقليمية، وعدم تأمين بعض السجون بالكامل وقد تم عقد 22 حلقة عمل لبناء القدرات و 21 جلسة عمل بشأن القوانين والمعايير الدولية المنطبقة فيما يتعلق بإمكانية اللجوء إلى القضاء وظروف الاحتجاز لدعم تشغيل المحاكم والسجون. وبالإضافة إلى ذلك، تم تركيب نظم لإدارة البيانات في سبعة سجون، واقتناء معدات السلامة والأمن لاستخدامها في أربعة سجون.

الإنتاج المتوقع 4-2: إحراز تقدم نحو تحقيق التنمية الاقتصادية - الاجتماعية المستقرة والمنصفة في وسط وشمال مالي

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
عدد الاستراتيجيات المتكاملة لتحقيق الاستقرار على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك الأهداف والغايات والمبادرات الداعمة لها، والتي يجري تنقيحها وفقًا للظروف السائدة والأولويات المحددة على الصعيدين الوطني والإقليمي (2017/2016: لا توجد أي استراتيجيات؛ 2018/2017: 5؛ 2019/2018: 5)	من بين مشاريع الاستراتيجيات الإقليمية لتحقيق الاستقرار القائمة، وعددها خمس استراتيجيات، يجري حاليًا تنقيح ثلاث استراتيجيات (موبتي وتمبكتو وكيدال). وقد تعذر وضع صيغتها النهائية بسبب تغير السياقات، واستمرار عمليات تحقيق اللامركزية، وعدم وجود السلطات المؤقتة وفي انتظار تهيئة بيئة مواتية لتنقيح هذه الاستراتيجيات، وفرت البعثة المتكاملة التدريب في مجال بناء القدرات للمديرين المحليين والمسؤولين المنتخبين والخدمات التقنية بغية تزويد السلطات المالية بالقدرات اللازمة للاضطلاع بهذا التخطيط الاستراتيجي وحدها
عدد ما يُنفذ من المشاريع المتعلقة بثمار السلام، بما في ذلك بناء الثقة تجاه البعثة والمهام المنوطة بها، والوثام الاجتماعي وتسوية النزاعات التي تنشأ بين الطوائف وضمن الطائفة الواحدة، ومؤسسات الأمن وسيادة القانون، وتفعيل سلطات الدولة وتحقيق فعاليتها، ودعم عملية السلام (2017/2016: 171؛ 2018/2017: 150؛ 2019/2018: 130)	تم تنفيذ ما مجموعه 152 مشروعًا من مشاريع ثمار السلام خلال الفترة المشمولة بالتقرير (105 مشاريع سريعة الأثر بتمويل من البعثة المتكاملة، و 47 مشروعًا بتمويل من الصندوق الاستئماني لدعم السلام والأمن في مالي)

تم حشد ما مجموعه 10 مساهمات جديدة لمبادرات تحقيق الاستقرار والإنعاش، وبلغ مجموع قيمتها 14,7 مليون دولار. ويُعزى انخفاض مستوى المساهمات المجمعة إلى تغير سياسات البلدان المانحة (2017/2016: 33,8 مليون دولار؛ 2018/2017: 37 مليون دولار؛ 2019/2018: 20 مليون دولار)

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) الملاحظات
تنفيذ وتنسيق حوالي 80 مشروعاً سريع الأثر بتمويل من البعثة دعماً لبناء الثقة تجاه السكان المحليين، في مجالات التدريب وبناء القدرات، وسبل كسب العيش، وتوليد الدخل، والهياكل الأساسية/المعدات المجتمعية، ولدعم الحصول على الخدمات الأساسية، بما يتماشى مع الأولويات والخطط الإقليمية والوطنية في مالي والتكامل مع فريق الأمم المتحدة القطري والفريق للعمل الإنساني	105 من المشاريع سريعة الأثر تم تنفيذها دعماً لبناء الثقة تجاه السكان المحليين، في مجالات التدريب وبناء القدرات، وسبل كسب العيش، وتوليد الدخل، والهياكل الأساسية/المعدات المجتمعية، ولدعم الحصول على الخدمات الأساسية، بما يتماشى مع الأولويات والخطط الإقليمية والوطنية في مالي والتكامل مع فريق الأمم المتحدة القطري والفريق للعمل الإنساني. وقد تسنى تنفيذ عدد أكبر من المشاريع بسبب انخفاض تكلفة العديد من المشاريع
التنسيق مع السلطات الوطنية والإقليمية، وفريق الأمم المتحدة القطري، والشركاء التقنيين والماليين والمجتمع المدني من أجل تنفيذ مشاريع ثمار السلام التي تتماشى مع الاستراتيجيات الست لتحقيق الاستقرار الإقليمي وتأخذ في الاعتبار حساسية النزاع والشواغل الجنسانية	نعم أُجريت مشاورات منتظمة في إطار آليات التنسيق مع الشركاء التقنيين والماليين، ومع أفرقة التنسيق التابعة للحكومة المركزية والمجتمع المدني لتقييم ودعم الجهود المنسقة، بما في ذلك الجهود المتعلقة بتنفيذ مشاريع ثمار السلام التي تتماشى مع الاستراتيجيات الإقليمية
تقديم الدعم عن طريق عقد 6 حلقات عمل لبناء القدرات من أجل تطوير وتعديل خطط تحقيق الاستقرار الإقليمي في ميناكا وتاوديني وكيدال وغاو وتمبكتو وموبتي بشكل شامل ومنسق من جانب المؤسسات التقنية الحكومية في تلك المناطق، مع مراعاة حساسية النزاع والشواغل الجنسانية	2 تم تقديم الدعم لمشروعين يتعلقان لبناء القدرات من أجل التنمية الشاملة والمنسقة وإعادة التكييف من جانب المؤسسات التقنية الحكومية في المناطق، ولا سيما في غاو وكيدال وميناكا وتاوديني وتمبكتو وموبتي
إجراء مشاورات شهرية مع السلطات على الصعيد الإقليمي في مناطق تمبكتو وتاوديني وغاو وكيدال وموبتي وميناكا، مع توفير الدعم التقني في مجالات الإنعاش المبكر وتحقيق الاستقرار وبناء السلام، من أجل تعزيز القدرات المحلية والمهارات التقنية تماشياً مع تقديم الخدمات الأساسية المحددة فيها	نعم تم عقد ما مجموعه 85 اجتماعاً استشارياً قدم بموجبها الدعم التقني إلى السلطات على الصعيد الإقليمي

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) الملاحظات

النواتج المقررة

<p>جرى تحديث العملية المشتركة لتحديد المبادرات اللازمة في الشمال والوسط بالتنسيق مع البعثة ولجنة تأهيل المناطق الخارجة من النزاع وآلية التنسيق مع الشركاء التقنيين والماليين</p>	<p>نعم</p>	<p>القيام بعملية تحديد للمبادرات، عن طريق هياكل لجنة تأهيل المناطق الخارجة من النزاع، بالاشتراك مع السلطات على المستويين الوطني والمحلي وفريق الأمم المتحدة القطري، للقيام باستعراض مشترك للاحتياجات في مجالي الإنعاش والتنمية في شمال ووسط مالي لكفالة فهم موحد وتعزيز أوجه التآزر بين البرامج</p>
<p>تم تقديم الدعم التقني من خلال المشاركة في اجتماعات التنسيق، والأفرقة العاملة، بما في ذلك مع فريق الأمم المتحدة القطري، ومن خلال التقييمات المشتركة للاحتياجات. وقدم الدعم اللوجستي لما مجموعه 570 فردا من موظفي الحكومة والجهات الشريكة في مجالي التنمية والمساعدة الإنسانية لأغراض التنقلات داخل منطقة البعثة</p>	<p>نعم</p>	<p>تقديم الدعم اللوجستي والتقني للحكومة والشركاء في مجال التنمية والمساعدة الإنسانية، بما في ذلك فريق الأمم المتحدة القطري، بشأن تنفيذ العناصر الاجتماعية - الاقتصادية من اتفاق السلام، وتيسير العمليات المشتركة لتقييم الاحتياجات والبعثات في شمال ووسط مالي، بما في ذلك الشركاء التقنيين والماليين عند الاقتضاء</p>
<p>تم تمويل 4 مشاريع والشروع في تنفيذها بدعم من صندوق بناء السلام، وجرى توسيع نطاق مشروع واحد في المجالات المحددة في خطة أولويات بناء السلام في مالي</p>	<p>نعم</p>	<p>وضع المرحلة الثالثة من صندوق بناء السلام في المجالات التي قد يتم تحديدها في إطار خطة لأولويات بناء السلام في مالي، بما في ذلك المبادرات العابرة للحدود لدعم الجهود المجتمعية الرامية إلى تعزيز التماسك الاجتماعي ومعالجة النزاعات الناشئة بين القبائل وداخل القبيلة الواحدة</p>
<p>تم حشد ما مجموعه 10 مساهمات جديدة للصندوق الاستئماني لدعم السلام والأمن في مالي من خلال الاتصال المنتظم بالمانحين، وبلغ مجموعها 14,7 مليون دولار</p>	<p>نعم</p>	<p>حشد تمويل إضافي (لزيادة المستوى المحقق في الفترة 2017/2018) عن طريق الصندوق الاستئماني لدعم السلام والأمن في مالي من خلال الاتصال المنتظم بالمانحين من أجل مواصلة دعم مؤسسات مالي في المجالات الحاسمة ذات الصلة المباشرة بالجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار والإنعاش، بما في ذلك تنفيذ اتفاق السلام</p>
<p>تم عقد اجتماعات تنسيقية مع الجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والمنظمات غير الحكومية (10 اجتماعات تنسيقية للصندوق الاستئماني مع الجهات المانحة والشركاء؛ واجتماع تنسيقي فصلي واحد للصندوق الاستئماني مع الجهات المانحة؛ و 15 اجتماعا ثنائيا مع الجهات المانحة؛ وعرض تقرير عالمي واحد على الجهات المانحة)</p>	<p>نعم</p>	<p>بذل المساعي الحميدة وإسداء المشورة الاستراتيجية من خلال عقد اجتماعات شهرية للتنسيق مع الجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والمنظمات غير الحكومية بشأن فعالية المعونة، بما في ذلك تحديد الفرص المتاحة لاتخاذ مبادرات مشتركة بين البعثة المتكاملة وفريق الأمم المتحدة القطري، بالتشاور مع السلطات الوطنية</p>
<p>تم الشروع في تنفيذ ما مجموعه 4 مشاريع تابعة لليونسكو في منطقة تمبكتو من خلال مشاريع سريعة الأثر لدعم ثقافة السلام والمصالحة</p>	<p>نعم</p>	<p>تقديم الدعم من أجل تعزيز ثقافة السلام والمصالحة من خلال تنفيذ أنشطة ثقافية وتقليدية في المناطق المتضررة من النزاع، وذلك بالتعاون الوثيق مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)</p>

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) الملاحظات

النواتج المقررة

القيام بأنشطة التوعية والتعريف، بما في ذلك من خلال إصدار النشرات الشهرية والتقارير والأدوات البصرية، من أجل زيادة الوعي بين طائفة واسعة من أصحاب المصلحة، مثل السلطات الوطنية والإقليمية والشركاء التقنيين والماليين والسكان المحليين والقبائل، بشأن المشاريع المدعومة من البعثة المتكاملة في مجال تحقيق الاستقرار والإنعاش في وسط وشمال مالي

نعم تم تقديم الدعم لما مجموعه 150 نشاطا إعلاميا لزيادة الوعي بالجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار والإنعاش

الإيجاز المتوقع 3-4: إعادة بسط سلطة الدولة واعتماد اللامركزية في تقديم الخدمات في وسط وشمال مالي

مؤشرات الإنجاز الفعلية

مؤشرات الإنجاز المقررة

بلغ معدل النشر الفعلي للمديرين المدنيين في مراكز العمل التي أنشئوا إليها والواقعة في شمال البلد ووسطه حوالي 30 في المائة، وهو معدل يشير إلى عدد الموظفين الذين دأبوا على الحضور في منطقة انتدابهم. وقد أدت القيود الأمنية المستمرة في مالي إلى إعاقة نشر المديرين المدنيين ونقلهم إلى مراكز عملهم في المناطق الشمالية والوسطى من البلد

عدد المسؤولين الحكوميين العائدين إلى مراكز عملهم، على مستوى الأقاليم والدوائر والمقاطعات، في مناطق موبتي وتمبكتو وغاو وكيدال وميناكا وتاوديني الواقعة في وسط البلد وشماله (من أصل ما مجموعه 195 وظيفة: 2017/2016: شغل 55 في المائة؛ 2018/2017: 32 في المائة؛ 2019/2018: 70 في المائة)

تمت الترشيحات على مستوى الدوائر وليس على مستوى البلديات. ولا يزال إنشاء سلطات مؤقتة على مستوى البلديات معلقا بسبب بطء وتيرة تنفيذ اتفاق السلام. لكن يمكن اعتبار الترشيحات على مستوى الدوائر خطوة إيجابية إلى الأمام. وعلى صعيد البلديات، لم يتم إنشاء سلطات مؤقتة في 133 بلدية في مناطق الشمال الخمس (غاو وميناكا وكيدال وتمبكتو وتاوديني). وعلى صعيد الدوائر، تم إنشاء 21 سلطة مؤقتة من أصل 24، وقد دخلت طور التشغيل الجزئي. وفي منطقة تاوديني، بقيت ترشيحات 3 سلطات مؤقتة على مستوى الدوائر معلقة (وفم - العلبة وبوجبيهة والعُرش)

إنشاء وتشغيل الإدارات المؤقتة، بحسب ما ينص عليه القانون (2017/2016: 5 مناطق؛ 2018/2017: 32 دائرة؛ 2019/2018: 53 بلدية)

في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، بلغ معدل نقل الموارد من الدولة إلى السلطات المحلية 21,35 في المائة. وفي سياق الحالة الأمنية والسياسية السائدة في وسط مالي وشمالها، ازداد نقل الموارد بشكل طفيف من 19,77 في المائة (31 كانون الأول/ديسمبر 2018) إلى 21,35 في المائة (30 حزيران/يونيه 2019)

نقل موارد الدولة بصورة كافية من الحكومة المركزية إلى الكيانات اللامركزية وفقا للمادة 14 من اتفاق السلام (2017/2016: 14 في المائة؛ 2018/2017: 22 في المائة؛ 2019/2018: 30 في المائة)

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) الملاحظات	النواتج المقررة
عُقدت دورة لتدريب للمدربين في مجال بناء القدرات للمسؤولين الحكوميين المحليين. وبالإضافة إلى ذلك، نُظمت دورة تدريبية للمتابعة في مجال بناء قدرات السلطات اللامركزية مدتها 10 أيام	تنظيم دورة تدريبية لبناء القدرات لفائدة 20 من المستشارين الخاصين لحكام المناطق المعيّنين من أجل ترشيح الجهود المبذولة بشأن المصالحة والحكم المحلي ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتعميم مراعاة المنظور الجنساني
تم عقد اجتماعات فصلية مع وزارة الإدارة الإقليمية بشأن استعادة سلطة الدولة وبسطها في شمال ووسط مالي، بما في ذلك مع المديرية العامة للجماعات الإقليمية	عقد اجتماعات فصلية مع وزارة الإدارة الإقليمية لاستعراض التقدم المحرز في استعادة سلطة الدولة وبسطها في شمال ووسط مالي
تم تقديم الدعم اللوجستي، بما في ذلك نقل الموظفين مع المسؤولين المحليين (الحكام وحكام المقاطعات وحكام الدوائر ورؤساء البلديات وأعضاء المجالس الإقليمية والبلدية والسلطات المؤقتة) والدعم التقني من خلال عقد الاجتماعات والتنسيق ومشاريع إعادة التأهيل	تقديم الدعم اللوجستي والتقني بصورة أسبوعية للمسؤولين المحليين (الحكام وحكام المقاطعات وحكام الدوائر ورؤساء البلديات وأعضاء المجالس الإقليمية والبلدية والسلطات المؤقتة) في الاضطلاع بواجباتهم مع بذل العناية الواجبة في شمال ووسط مالي
تم عقد اجتماعات مع دوائر الخدمات التقنية في الحكومة اللامركزية للمناطق على أساس أسبوعي	عقد اجتماعات أسبوعية في المناطق ذات الخدمات التقنية الحكومية اللامركزية (بما في ذلك التعليم والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والصحة والطاقة)
حلقات عمل تم عقدها بشأن المشتريات العامة، والإدارة العامة، والمنازعات الإدارية، ومنع نشوب النزاعات، واللامركزية، والحوكمة الشاملة. وعُقدت حلقة عمل واحدة في كل من غاو، وتمبكتو، وتاوديني، وكيدال، وميناكا. ونظرا للحالة في موبتي، قررت البعثة إعطاء الأولوية من جديد لهذه المنطقة بدلا من باماكو. وأدى ذلك إلى عقد حلقتي عمل في موبتي في دائرتي دجيني وكورو من أجل التصدي للتحديات المحددة التي تواجهها تلك الدائرتين	عقد 6 حلقات عمل في المناطق (كيدال وموبتي وتمبكتو وتاوديني (حلقة عمل في تمبكتو) وميناكا وباماكو) لتعزيز الحكم الرشيد والشامل للجميع وتحقيق اللامركزية لفائدة الجهات الحكومية الفاعلة على المستوى المحلي (الحكام وحكام المقاطعات وحكام الدوائر ورؤساء البلديات وأعضاء المجالس الإقليمية والبلدية) فضلا عن المجتمع المدني
دورات لبناء القدرات تم عقدها لفائدة الإدارات المؤقتة في كيدال وتمبكتو وتاوديني وغاو وميناكا. وكانت السلطات في موبتي قد انتُخبت منذ عام 2017، وهي بالتالي لا تحتاج إلى بناء القدرات كسلطات مؤقتة. وعقدت البعثة دورة واحدة في كل من تمبكتو وتاوديني	تنظيم 5 دورات لبناء قدرات الإدارات المؤقتة (في كيدال وموبتي وتمبكتو/تاوديني وغاو وميناكا) بشأن الإطار المؤسسي للسياسة اللامركزية في مالي
تم تقديم المساعدة التقنية إلى وزارة اللامركزية والضرائب المحلية بتحديث عملية تسجيل السكان المدنيين ومن خلال تعيين مساعدين لصياغة إطار شامل، بما في ذلك مشروع قانون الإطار المؤسسي بشأن إنشاء قوة شرطة إقليمية في مالي	تقديم المساعدة التقنية إلى وزارة اللامركزية والضرائب المحلية في صياغة إطار شامل لتحصيل الضرائب، وفي تطوير عنصر الضرائب المحلية في حافظتها

تم تنظيم حلقة عمل دولية واحدة بالتعاون مع وزارة الجماعات الإقليمية، ووزارة الإدارة الإقليمية واللامركزية، وبعثة الاتحاد الأفريقي إلى مالي ومنطقة الساحل، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن مسائل اللامركزية وتبادل الخبرات فيما بين 8 بلدان أفريقية	نعم	تقديم المساعدة التقنية واللوجستية إلى السلطات المؤقتة (المجالس الإقليمية) من أجل تنظيم حلقة عمل دولية بشأن الخبرات الإقليمية في مجال التعاون اللامركزي، وذلك بالتنسيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي
---	-----	--

العنصر 5: الدعم

60 - قدم عنصر الدعم خدمات لوجستية وإدارية وتنظيمية وتقنية وأمنية دعماً لتنفيذ الولاية. وقدمت البعثة خدمات إدارية لما متوسطه 12 618 من الأفراد العسكريين و 1 748 من أفراد الشرطة و 1 635 من الأفراد المدنيين و 9 من الأفراد المقدمين من الحكومات. وشملت الخدمات تشييد مرافق الإقامة والمكاتب وصيانتها، بما في ذلك توسيع المرافق القائمة لاستيعاب الموظفين الإضافيين استناداً إلى قرار مجلس الأمن 2423 (2018)؛ وتوفير خدمات النقل الجوي والبري للمسافرين والبضائع وما يرتبط بها من صيانة المعدات؛ وتوفير خدمات طبية شملت ترتيبات نقل المصابين والإجلاء؛ ومواصلة الخدمات الطبية وإجلاء المصابين من خلال نشر أفرقة إجلاء طبي جوي في باماكو وموتشي؛ وعمليات الإمداد وإعادة الإمداد بالسلع المختلفة بما في ذلك حصص الإعاشة والوقود؛ وإدارة البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك النظم التي توفر الأمن التكنولوجي لأفراد ومنشآت الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت البعثة المتكاملة تنفيذ تدابير التخفيف البيئية التي شملت مزامنة المولدات الكهربائية لزيادة الكفاءة وتركيب الإضاءة باستخدام الصمامات الثنائية الباعثة للضوء. وتم أيضاً توفير خدمات الأمن لجميع مباني الأمم المتحدة وخدمات الحماية المباشرة للإدارة العليا للبعثة وكبار الشخصيات الزائرة. وشملت الخدمات الأخرى المقدمة إلى جميع الموظفين إجراء اختبارات سرية لكشف الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، والتوعية وإسداء المشورة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ وإجراء تدريبات في مجال السلوك والانضباط وزيادة الوعي بهما، بما في ذلك تعميم سياسة عدم التسامح إطلاقاً إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

الإنجاز المتوقع 5-1: تقديم خدمات دعم سريعة تتسم بالفعالية والكفاءة والمسؤولية إلى البعثة

مؤشرات الإنجاز الفعلية

مؤشرات الإنجاز المقررة

النسبة المئوية لساعات الطيران المعتمدة المستخدمة (عدا ساعات الطيران المتصلة بأنشطة البحث والإنقاذ والإجلاء الطبي/الإجلاء المصابين) (2016/2017: 98 في المائة؛ 2018/2017: 90 ≤ في المائة)	98,2 في المائة (باستثناء عمليات البحث والإنقاذ والإجلاء الطبي/الإجلاء المصابين) (846 ساعة طيران فعلية مقابل 139 ساعة طيران معتمدة)
الالتزامات الملغاة من ميزانية السنة السابقة كنسبة مئوية من التزامات الفترات السابقة المرحلة (2016/2017: 6,2 في المائة؛ 2018/2017: 5 ≥ في المائة؛ 2019/2018: 5 ≥ في المائة)	أُلغيت في الفترة 2019/2018 نسبة مجموعها 6,5 في المائة من التزامات الفترة السابقة المرحلة من الفترة 2018/2017

كانت نسبة متوسطها 10,1 في المائة من الوظائف الدولية شاغرة وقد ركزت البعثة المتكاملة على ملء الوظائف التي ظلت شاغرة لفترات طويلة، على أساس احتياجاتها من العمليات

كانت نسبة 12 في المائة من الموظفين الدوليين من الإناث وفي سياق الحالة الأمنية، ارتفعت نسبة دوران المرشحين، ولا سيما في المكاتب الإقليمية. والبعثة المتكاملة بعثة خطيرة لا تسمح باصطحاب الأسرة، كما أن تقارير وسائط الإعلام لا تشجع المرشحات على العمل في البعثة. ولزيادة تمثيل الإناث، يزود المديرين بالبيانات الجنسانية والجغرافية للقسم/الوحدة ذات الصلة، ويُصححون أثناء عملية التوظيف والاختيار بإيلاء الاعتبار الواجب للمساواة بين الجنسين وضمان إعطاء الأولوية للمرشحات المؤهلات

57 يوم عمل في المتوسط لإنجاز التوظيف من قوائم المرشحين المقبولين، اعتباراً من تاريخ إغلاق باب الترشح للوظائف الشاغرة حتى تاريخ اختيار المرشحين وقسم الموارد البشرية في البعثة المتكاملة على اتصال منتظم بمديري البرامج، حيث يقدم لهم المشورة بشأن القواعد والأنظمة والحدود الزمنية وأفضل الممارسات الخاصة بالتوظيف، وتتواصل هذه العملية بصورة منتظمة مع جميع الأقسام التي تشمل وظائف شاغرة. والبعثة حالياً بصدد وضع الصيغة النهائية لخطة التوظيف بالشراكة والتشاور مع أصحاب المصلحة المعنيين. وفي حين لا تزال هناك تحديات تعزى إلى الحالة التشغيلية المتقلبة بدرجة متزايدة، وتغير ديناميات البعثة وارتفاع معدل الدوران، تعزز البعثة وضع الصيغة النهائية لاستراتيجيتها في مجال التوظيف من أجل خفض الفترات الزمنية التي تستغرقها عمليات التوظيف

استغرقت عمليات التوظيف في وظائف محددة 252 يوم عمل في المتوسط، بدءاً من تاريخ إغلاق باب الترشح للوظائف الشاغرة حتى تاريخ اختيار المرشحين

تتأثر عملية التوظيف بعدد مقدمي الطلبات وإجراءات فحص الملاءمة الفنية في سياق عمليات البعثة، والسفر في مهام رسمية، والسفر للراحة والاستجمام

57 من مجموع 100 نقطة في سجل الأداء في مجال الإدارة البيئية على الرغم من الظروف الصعبة، تسجل البعثة المتكاملة نتائج جيدة في مجال الركائز المتعلقة بالنفايات والمياه ومياه الصرف الصحي. ويمكن تحسين الأداء في مجال الطاقة (مثل الطلب المرتفع نسبياً وانبعاثات غازات الدفيئة المرتبطة باستخدام وقود المولدات الكهربائية)، غير أن البعثة تحرز تقدماً فيما يتعلق بالتدابير الرامية إلى خفض الطلب على الطاقة (مثل تركيب الإضاءة باستخدام الصمامات الثنائية الباعثة للضوء، التي

متوسط النسبة المئوية السنوية للوظائف الدولية الشاغرة المأذون بها (2017/2016: 12,7 في المائة؛ 2018/2017: 15 في المائة ±3 في المائة؛ 2019/2018: 17,4 في المائة ±3 في المائة)

متوسط النسبة المئوية السنوية للإناث من مجموع الموظفين المدنيين الدوليين (2017/2016: 27 في المائة؛ 2018/2017: 35 ≤ في المائة؛ 2019/2018: 36 ≤ في المائة)

متوسط عدد أيام العمل لإنجاز التوظيف من قوائم المرشحين المقبولين، بدءاً من تاريخ إغلاق باب الترشح للوظائف الشاغرة حتى تاريخ اختيار المرشحين، لجميع عمليات اختيار المرشحين الدوليين (2017/2016: 43؛ 2018/2017: 48 ≥؛ 2019/2018: 45 ≥)

متوسط عدد أيام العمل لإنجاز التوظيف في وظائف محددة، بدءاً من تاريخ إغلاق باب الترشح للوظائف الشاغرة حتى تاريخ اختيار المرشحين، لجميع عمليات اختيار المرشحين الدوليين (2017/2016: 197؛ 2018/2017: 130 ≥؛ 2019/2018: 130 ≥)

النتيجة الإجمالية في سجل أداء إدارة الدعم الميداني في مجال الإدارة البيئية (2017/2016: لا ينطبق؛ 2018/2017: 100؛ 2019/2018: 100)

تحسنت مقارنة بالفترة (2018/2017) وزيادة كفاءة المولدات الكهربائية (مثل زيادة نسبة المولدات المتزامنة مقارنة بالفترة 2018/2017). ويمكن إجراء تقييمات الأثر على نحو أكثر منهجية لتحسين عنصر النتيجة المتعلق بالتأثير الأوسع نطاقاً

تم إصلاح نسبة مئوية تبلغ 87,7 من جميع أعطال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في حدود المواعيد المقررة للأعطال ذات الأهمية الحيوية العالية والمتوسطة والمنخفضة

ويعزى ارتفاع الأداء إلى وجود الأداة المناسبة لإدارة العلاقات مع العملاء لتتبع جميع الأعطال وطلبات الخدمات، وكذلك مشروع إدارة الخدمات الخفيفة الذي أرسى مجموعة من مؤشرات الأداء الرئيسية التي ينبغي لجميع البعثات أن تفي بها؛ ووضع تقارير يومية لتتبع التقدم المحرز واتخاذ الإجراءات التصحيحية على وجه السرعة

تمشيا مع امتثال البعثة المتكاملة لسياسة إدارة المخاطر في مجال السلامة المهنية الميدانية، أجرى مقر الأمم المتحدة تقييماً سنوياً للامتثال لبرنامج إدارة المخاطر والسلامة المهنية الميدانية/برنامج السلامة والصحة المهنيين (وهو بمثابة تقييم ذاتي). وقد تم تصنيف مستوى امتثال البعثة في مجال السلامة والصحة المهنيين في نسبة 52,5 في المائة، وهي نسبة تقل عن أدنى مستوى مقبول محدد في نسبة 70 في المائة. وتجري مناقشة المسائل العديدة التي أثرت مع كبير الأطباء من أجل تحسينها، وسيجري التعجيل بالجهود الرامية إلى زيادة الامتثال خلال فترة التقييم المقبلة

انحرفت البعثة بنسبة 19,5 في المائة عن خطتها للشراء بناء على الطلب

بلغت الدرجة الإجمالية على سلم الرقم القياسي لإدارة الممتلكات الذي وضعته إدارة الدعم الميداني استناداً إلى 20 مؤشراً من مؤشرات الأداء الرئيسية

بلغت النسبة المئوية لأفراد الوحدات المقيمين في مبانٍ للأمم المتحدة تستوفي المعايير 93 في المائة

النسبة المئوية لجميع أعطال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي يتم إصلاحها في حدود المواعيد المقررة للأعطال ذات الأهمية الحيوية العالية والمتوسطة والمنخفضة (2017/2016: لا ينطبق؛ 2018/2017: $85 \leq$ في المائة)

الامتثال لسياسة إدارة المخاطر في مجال السلامة المهنية الميدانية (2017/2016: 45 في المائة؛ 2018/2017: 100 في المائة؛ 2019/2018: 100 في المائة)

الانحراف عن خطة الطلب من حيث الكميات المقررة ومواقيت الشراء (2017/2016: لا ينطبق؛ 2018/2017: لا ينطبق؛ 2019/2018: $20 \geq$ في المائة)

الدرجة الإجمالية على سلم الرقم القياسي لإدارة الممتلكات الذي وضعته إدارة الدعم الميداني استناداً إلى 20 مؤشراً من مؤشرات الأداء الرئيسية (2017/2016: 634؛ 2018/2017: $1\ 800 \leq$ ؛ 2019/2018: $1\ 800 \leq$)

النسبة المئوية لأفراد الوحدات المقيمين في مبانٍ للأمم المتحدة تستوفي المعايير في 30 حزيران/يونيه، تماشياً مع مذكرة التفاهم (2017/2016: 77 في المائة؛ 2018/2017: 100 في المائة؛ 2019/2018: 100 في المائة)

مؤشرات الإنجاز الفعلية	مؤشرات الإنجاز المقررة
بلغت نسبة امتثال البائعين لمعايير الأمم المتحدة المتصلة بمخصص الإعاشة، من حيث التسليم والنوعية وإدارة المخزونات 96 في المائة (وبلغت نسبة أداء المتعاقدين من حيث التسليم 96 في المائة؛ ونسبة امتثال المتعاقدين لمواصفات الجودة 96 في المائة؛ ونسبة إدارة المتعاقدين للمخزون 96 في المائة)	امتثال البائعين لمعايير الأمم المتحدة المتصلة بمخصص الإعاشة، من حيث التسليم والنوعية وإدارة المخزونات (2017/2016: 92 في المائة؛ 2018/2017: ≤ 95 في المائة؛ 2019/2018: ≤ 95 في المائة)

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

تحسين الخدمات

نفذت البعثة معظم الإجراءات المقررة لتنفيذ استراتيجية إدارة الدعم الميداني المتعلقة بالبيئة في المجالات الآتية: إنتاج الطاقة الشمسية للإضاءة وتوفير الطاقة الاحتياطية؛ ومصاييح الإضاءة ذات الصمامات الثنائية الباعثة للضوء؛ ومزامنة المولدات في المعسكرات الرئيسية وتشبيد المباني بأسقف مزدوجة للمساعدة في تقليل انبعاثات غازات الدفيئة التي تتسبب فيها البعثة؛ ورصد استهلاك المياه بتركيب عداد مياه في كل معسكر لضمان الاستخدام الرشيد للمياه التي يجري إمداده بها؛ وإحداث تحسين كبير من حيث تركيب محطات معالجة مياه الصرف الصحي وتشغيلها في المعسكرات الرئيسية، وتحسين الأماكن المخصصة للتخلص من النفايات في بعض المواقع، على نحو ساهم في تعزيز الجهود المبذولة لخفض درجة المخاطر المرتبطة بإدارة مياه الصرف الصحي على نطاق البعثة من كبيرة إلى متوسطة؛ وإدارة النفايات الصلبة مع تقليل المخاطر على البيئة والمجتمعات المحلية إلى الحد الأدنى في جميع مواقع البعثة؛ وعملية إعادة تدوير البلاستيك والنفايات المعدنية، التي لا تزال مستمرة، ورصد انبعاثات الغازات من المحارق للوقاية من مخاطرها على صحة وسلامة موظفي البعثة والمجتمعات المحلية. ورصدت البعثة عن كثب المواقع لتتبع حالات عدم الامتثال في جميع المواقع (مواقع البعثة والمتعاقدين معها) بإجراء عمليات تفتيش بيئية منتظمة، بعضها كان مدعوماً بزيادة وعي الموظفين/القوات بالولاية البيئية للبعثة والمتطلبات المرتبطة بها	نعم	تنفيذ خطة العمل البيئية على نطاق البعثة، تمشياً مع استراتيجية إدارة الدعم الميداني المتعلقة بالبيئة
نفذت البعثة استراتيجية إدارة الدعم الميداني وخطتها المتعلقةتين بإدارة سلسلة الإمداد حيث أنشأت ركيزة لسلسلة الإمداد تتألف من أقسام/وحدات الشراء والتخزين المركزي وإدارة المشتريات ومراقبة الحركة	نعم	تقديم الدعم في تنفيذ استراتيجية إدارة الدعم الميداني وخطتها المتعلقةتين بإدارة سلسلة الإمداد

تنفيذ هياكل الإيواء الموحدة للبعثة
نعم لا تزال البعثة عاكفة على رفع مستوى جميع أماكن الإقامة حتى تستوفي معايير الأمم المتحدة، حيث جرى توفير مطابخ صغيرة ودورات مياه صغيرة جاهزة لاستخدام الموظفين الدوليين ومتطوعي الأمم المتحدة وضباط الأركان والمتعاقدين. ويجري أيضا تنفيذ مقياس موحد لتقسيم المساحات

خدمات الطيران

تشغيل وصيانة ما مجموعه 40 طائرة (11 طائرة ثابتة الجناحين و 29 طائرة مروحية)، فضلا عن قدرات خدمة تتألف من 20 منظومة لطائرات مسيرة من دون طيار

36 طائرة جرى تشغيلها وصيانتها (9 طائرات ثابتة الجناحين و 27 طائرة مروحية)

ونجم انخفاض عدد الطائرات عن عملية إعادة تنظيم أسطول طائرات البعثة، التي خضعت الأصول الجوية في إطارها للتناوب والإعادة إلى الوطن والتأخر في النشر وعدم النشر

11 منظومة لطائرات مسيرة من دون طيار جرى تشغيلها وصيانتها

ويعزى انخفاض عدد منظومات الطائرات المسيرة من دون طيار إلى عدم إحلال إحدى المنظومات بعد انتهاء مدة سريان الترتيبات المنصوص عليها في خطاب التوريد، ونقل 9 منظومات إلى فئة المعدات المملوكة للوحدات بموجب مذكرات تفاهم

توفير ما مجموعه 100 17 ساعة طيران مقررة (7 909 ساعات من مقدمي الخدمات التجارية، و 9 191 ساعة من مقدمي الخدمات العسكرية) لتغطية جميع الخدمات، بما في ذلك خدمات الركاب والبضائع والدوريات والمراقبة والبحث والإنقاذ وإجلاء المصابين والإجلاء الطبي

16 036 ساعة طيران مقررة جرى توفيرها (10 575 ساعة طيران من مقدمي الخدمات التجارية، و 5 461 ساعة طيران من مقدمي الخدمات العسكرية) لتغطية جميع الخدمات، بما في ذلك خدمات الركاب والبضائع والدوريات والمراقبة والبحث والإنقاذ وإجلاء المصابين والإجلاء الطبي

ويعزى انخفاض عدد الطائرات إلى عملية إعادة تنظيم أسطول طائرات البعثة، التي خضعت الأصول الجوية في إطارها للتناوب والإعادة إلى الوطن والتأخر في النشر وعدم النشر

الإشراف على معايير سلامة الطيران لما عدده 60 طائرة (بما في ذلك منظومات الطائرات المسيرة من دون طيار) و 14 من المطارات ومواقع هبوط الطائرات

نعم جرى توفير الإشراف لما عدده 36 طائرة و 10 من منظومات الطائرات المسيرة من دون طيار و 17 من المطارات ومواقع هبوط الطائرات

ويعزى انخفاض عدد الطائرات إلى عملية إعادة تنظيم أسطول طائرات البعثة، التي خضعت الأصول الجوية في إطارها للتناوب والإعادة إلى الوطن والتأخر في النشر وعدم النشر

خدمات الميزانية والشؤون المالية والإبلاغ

توفير خدمات الميزانية والشؤون المالية والخدمات المحاسبية في ما يتصل بميزانية قدرها 1 099,5 مليون دولار، تماشياً مع السلطة المفوضّة	نعم	جرى تقديم الخدمات لميزانية قدرها 1 107,3 ملايين دولار تماشياً مع السلطة المفوضّة
		ويُعزى ارتفاع مستوى الميزانية إلى تخصيص موارد قدرها 1 074,7 مليون دولار بالاقتران مع سلطة دخول في التزامات بمبلغ 32,6 مليون دولار

خدمات الموظفين المدنيين

تقديم خدمات الموارد البشرية إلى قوام مأذون به من الموظفين المدنيين يصل إلى 1 900 فرد كحد أقصى (811 موظفاً دولياً و 898 موظفاً وطنياً و 2 من الموظفين في وظائف مؤقتة و 189 متطوعاً من متطوعي الأمم المتحدة)، بما في ذلك تقديم الدعم لتجهيز المطالبات والاستحقاقات والمزايا، والاستقدام، وإدارة الوظائف، وإعداد الميزانية، وإدارة أداء الموظفين، تماشياً مع السلطة المفوضّة	نعم	جرى تقديم خدمات الموارد البشرية إلى قوام متوسطه 1 635 من الموظفين المدنيين (بما في ذلك دعم تجهيز المطالبات والاستحقاقات والمزايا، وعمليات الاستقدام، وإدارة الوظائف، وإعداد الميزانية، وإدارة أداء الموظفين تماشياً مع السلطة المفوضّة)
توفير دورات تدريبية داخل البعثة لعدد 9 052 من الموظفين المدنيين، ودعم تدريب 312 من الموظفين المدنيين خارج البعثة	2 443	من الموظفين المدنيين حصلوا على التدريب داخل البعثة
	147	من الموظفين المدنيين حصلوا على التدريب خارج البعثة
تقديم الدعم لتجهيز 6 540 طلب سفر داخل منطقة البعثة و 445 طلب سفر خارج منطقة البعثة لأغراض لا تتعلق بالتدريب و 470 طلب سفر لأغراض تتعلق بتدريب الأفراد المدنيين	نعم	يُعزى انخفاض التدريب داخل البعثة عن انخفاض عدد الدورات التدريبية التي تم الحصول عليها، في حين أن إعادة ترتيب أولويات استخدام الموارد أثرت على التدريب خارج البعثة
		قدمت البعثة الدعم لتجهيز 4 099 طلب سفر داخل منطقة البعثة و 565 طلب سفر خارج منطقة البعثة لأغراض لا تتعلق بالتدريب و 282 طلب سفر لأغراض تتعلق بتدريب الأفراد المدنيين
		أما انخفاض عدد الطلبات التي جرى تجهيزها والمتعلقة بالسفر داخل منطقة البعثة فيُعزى أساساً إلى اعتماد البعثة تدابير تقشف تقصر السفر داخل البعثة على الرحلات التي كانت لها أهمية قصوى لتنفيذ الولاية والاحتياجات التشغيلية الحيوية، في حين يُعزى ارتفاع عدد طلبات السفر خارج منطقة البعثة أساساً إلى الرحلات الاستراتيجية التي لم تكن مقررّة ولكن كانت لها أهمية بالغة في تنفيذ الولاية وتعزيز التفاهم بشأن الإصلاحات التنظيمية

ويعزى انخفاض عدد طلبات السفر لأغراض التدريب أساساً إلى إعطاء الأولوية لسفر المدربين بدلاً من المتدربين

خدمات المرافق والهياكل الأساسية والهندسة

نعم	تقديم خدمات الصيانة والإصلاح لما مجموعه 30 من مواقع البعثة في 13 من أماكن وجود البعثة
7	تنفيذ 8 مشاريع من مشاريع البناء والتجديد والتعديل
	مشاريع جرى تنفيذها في مجال البناء والتجديد والتعديل (إصلاحات طائرة مدرج الطائرات غير المعبد في تيساليت؛ وإعادة تأهيل معسكر القوات المسلحة لمالي في تيساليت؛ والحماية العلوية في كيدال، والتحصينات العلوية لكبسولات النوم على نطاق البعثة؛ وتشديد معسكر جديد لاستيعاب قوات إضافية في موبتي؛ وتشديد مبنى بجدران صلبة للممثل الخاص للأمين العام؛ ومعسكر القوات المسلحة لمالي (حفر ثقوب عميقة في أمداراوخان)؛ وتركيب هياكل الثقوب العميقة في منطقة البعثة)
306	تشغيل وصيانة 292 من المولدات الكهربائية المملوكة للأمم المتحدة
	مولدات كهربائية مملوكة للأمم المتحدة جرى تركيبها وتشغيلها وصيانتها، منها 278 مولدا كانت قيد التشغيل في 11 موقعا؛ و 14 مولدا كانت قيد الإصلاح؛ و 14 مولدا احتياطيا لأغراض الاستخدام عند نشوء احتياجات طائرة
	ويعزى ارتفاع عدد المولدات إلى الافتناء الطارئ لما عدده 14 مجموعة من المولدات التي تتراوح طاقتها بين 10 و 50 كيلو فولت أمبير، لتزويد الدوائر التلفزيونية المغلقة ومراكز إيواء البيانات المنشأة في مناطق نائية بمصدر يمدّها بالطاقة على مدار الساعة، بما في ذلك تزويدها بقدرة احتياطية
37	تشغيل وصيانة مرافق لتوريد المياه ومعالجتها مملوكة للأمم المتحدة، وتتألف من 37 بئرا/ثقباً عميقاً و 24 محطة لمعالجة المياه وتنقيتها في 14 موقعا
24	ثقبا عميقا جرى تشغيلها وصيانتها
42	محطة لمعالجة المياه جرى تشغيلها وصيانتها
14	محطة لمعالجة مياه الصرف الصحي جرى تشغيلها وصيانتها موقعا
نعم	تقديم خدمات إدارة النفايات، بما في ذلك جمع النفايات السائلة والصلبة والتخلص منها، في 19 موقعا
	جرى تقديم خدمات جمع النفايات السائلة والتخلص منها عن طريق متعاقد في 13 من أماكن وجود البعثة تغطي 26 موقعا، بما في ذلك خدمات المعالجة والفحص
	وجرى التماس التزود بخدمات إدارة المياه ومياه الصرف الصحي من بدايتها إلى نهايتها لجميع أماكن وجود البعثة

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

وجرى تقديم خدمات معالجة النفايات الصلبة والبيولوجية -
الطبية وجمعها والتخلص منها عن طريق متعاقد في 14 من
أماكن وجود البعثة تغطي 27 موقعا
ويعزى ارتفاع عدد المواقع إلى إعادة تنظيم المواقع لتحسين
خدمات إدارة المرافق

تم توفير خدمات التنظيف وصيانة الأرضيات ومكافحة
الآفات وغسل الملابس فضلا عن توفير خدمات المطاعم
ويعزى ارتفاع عدد المواقع إلى تنفيذ الخدمات في 3 أماكن
إضافية توجد بها البعثة المتكاملة

نعم

توفير خدمات التنظيف وصيانة الأرضيات ومكافحة
الآفات وغسل الملابس فضلا عن توفير خدمات المطاعم
في 7 مواقع

خدمات إدارة الوقود

مليون لتر من وقود الطائرات جرى توريدها للطائرات
ويعزى انخفاض حجم الوقود إلى انخفاض عدد ساعات الطيران
المستخدمة

15,0

إدارة عمليات توريد وتخزين 47,5 مليون لتر من الوقود،
تشمل 15,6 مليون لتر للعمليات الجوية و 8,4 ملايين
لتر للنقل البري، و 23,5 مليون لتر للمولدات والمرافق
الأخرى، بالإضافة إلى الزيوت والشحوم في مختلف نقاط
التوزيع ومرافق التخزين في 14 من أماكن وجود البعثة

ملايين لتر من وقود الديزل تم توفيرها لأغراض النقل البري
ويعزى ارتفاع حجم الوقود المستهلك إلى زيادة العدد الإجمالي
للمركبات التي جرى تشغيلها بنسبة 7,7 في المائة

8,9

مليون لتر من وقود الديزل تم توريدها للمولدات الكهربائية
والمرافق الأخرى في ما مجموعه 14 من أماكن وجود البعثة
ويعزى ارتفاع حجم الوقود إلى ارتفاع عدد المولدات المستخدمة
في مقر البعثة ومعسكراتها ومرافق الرعاية التابعة لها

28,7

خدمات تكنولوجيا الجغرافيا المكانية والمعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية

من أجهزة الاتصال اللاسلكي المحمولة باليد جرى دعمها
ويعزى ارتفاع عدد أجهزة الاتصال اللاسلكي إلى الزيادة في
عدد أجهزة الاتصال اللاسلكي المحمولة باليد الموزعة بسبب
نشوء احتياجات تشغيلية غير متوقعة، وفي مقدمتها ارتفاع
عدد الأفراد النظاميين والمتعاقدين لدعم مختلف المشاريع، مثل
الدوائر التلفزيونية المغلقة ومنظومات السلاح المضاد للصواريخ
وقذائف المدفعية والهاون، في باماكو والمقار الإقليمية

3 588

توفير ودعم 3 287 من أجهزة الاتصال اللاسلكي
المحمولة باليد، و 1 427 من أجهزة الاتصال اللاسلكي
المنقولة للمركبات، و 259 من الأجهزة اللاسلكية
للمحطات القاعدية

من أجهزة الاتصال اللاسلكي المنقولة للمركبات والمشمولة بالدعم

1 391

ويعزى انخفاض عدد أجهزة الاتصال اللاسلكي المنقولة إلى عدم تنفيذ إحدى عمليات التركيب المقررة	255	من الأجهزة اللاسلكية للمحطات القاعدية المشمولة بالدعم
ويعزى انخفاض عدد الأجهزة اللاسلكية للمحطات القاعدية إلى دمج المكاتب في باماكو	255	ويعزى انخفاض عدد الأجهزة اللاسلكية للمحطات القاعدية إلى دمج المكاتب في باماكو
مخمة طرفية ذات فتحات صغيرة جدا جرى تشغيلها وصيانتها من أجل توفير الاتصالات الصوتية ودعم تطبيقات الأعمال والتداول بالفيديو والشبكة الآمنة والاتصالات اللاسلكية الجو - أرضية والتسجيل الصوتي لأسطول البعثة الجوي	38	تشغيل وصيانة محطة واحدة للبت الإذاعي على موجة التضمين الترددي ومرفقين اثنين للإنتاج الإذاعي
ويعزى انخفاض عدد المحطات الطرفية ذات الفتحات الصغيرة جدا إلى وقف تشغيل المحطات التي استعيض عنها بالوصلات العالية السرعة التي أصبحت متاحة على نطاق البعثة	38	تشغيل وصيانة شبكة لخدمات الاتصالات بالصوت والفاكس والفيديو ونقل البيانات، تضم 47 وحدة طرفية ذات فتحات صغيرة جدا، و 21 مقسما هاتفيا، و 100 وصلة تعمل بالموجات الدقيقة، وتوفير 5 خطط لخدمات الهاتف المحمول
مقسما هاتفيا جرى تشغيلها وصيانتها لتوفير الاتصالات الصوتية وإمكانية التداول عن بعد، والهواتف العاملة بتكنولوجيا الاتصالات اللاسلكية المعززة الرقمية، وهواتف المكاتب، وإمكانية الاتصال الإلكتروني في أماكن الإقامة للقيادة العليا للبعثة، والفوترة الإلكترونية	28	مقسما هاتفيا جرى تشغيلها وصيانتها لتوفير الاتصالات الصوتية وإمكانية التداول عن بعد، والهواتف العاملة بتكنولوجيا الاتصالات اللاسلكية المعززة الرقمية، وهواتف المكاتب، وإمكانية الاتصال الإلكتروني في أماكن الإقامة للقيادة العليا للبعثة، والفوترة الإلكترونية
ويعزى ارتفاع عدد المقسمات الهاتفية إلى تركيب مقسمات هاتفية احتياطية	28	ويعزى ارتفاع عدد المقسمات الهاتفية إلى تركيب مقسمات هاتفية احتياطية
وصلة تعمل بالموجات الدقيقة جرى تشغيلها وصيانتها من أجل توفير الاتصالات الصوتية ودعم تطبيقات الأعمال والتداول بالفيديو والشبكة الآمنة والاتصالات اللاسلكية الجو - أرضية والتسجيل الصوتي لأسطول البعثة الجوي وتزويد نظم أمن المعسكرات بقدرة إضافية تتيح الاتصال فائق السرعة	88	وصلة تعمل بالموجات الدقيقة جرى تشغيلها وصيانتها من أجل توفير الاتصالات الصوتية ودعم تطبيقات الأعمال والتداول بالفيديو والشبكة الآمنة والاتصالات اللاسلكية الجو - أرضية والتسجيل الصوتي لأسطول البعثة الجوي وتزويد نظم أمن المعسكرات بقدرة إضافية تتيح الاتصال فائق السرعة
ويعزى انخفاض عدد الوصلات التي تعمل بالموجات الدقيقة إلى وقف تشغيل بعض الوصلات نتيجة لنقل مقر البعثة والاستعاضة عن البعض الآخر بوصلات أحدث تعمل بسرعة أكبر وبألياف بصرية	88	ويعزى انخفاض عدد الوصلات التي تعمل بالموجات الدقيقة إلى وقف تشغيل بعض الوصلات نتيجة لنقل مقر البعثة والاستعاضة عن البعض الآخر بوصلات أحدث تعمل بسرعة أكبر وبألياف بصرية
وكانت عملية الشراء جارية بشأن الخطط الخمسة لخدمات الهواتف المحمولة (نظام التطور الطويل الأجل)		وكانت عملية الشراء جارية بشأن الخطط الخمسة لخدمات الهواتف المحمولة (نظام التطور الطويل الأجل)

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
توفير ودعم 2 557 جهازا حاسوبيا و 436 طابعة لقوام متوسطه 2 790 من المستخدمين النهائيين المدنيين والنظاميين، إضافة إلى 1 038 جهازا حاسوبيا و 32 طابعة لأغراض الاتصال بين أفراد الوحدات، إلى جانب خدمات مشتركة أخرى	نعم تم توفير خدمات الدعم والصيانة لما عدده 2 557 جهازا حاسوبيا و 436 طابعة لقوام متوسطه 2 790 من المستخدمين النهائيين المدنيين والنظاميين، إضافة إلى 1 038 جهازا حاسوبيا و 32 طابعة لأغراض الاتصال بين أفراد الوحدات، إلى جانب خدمات مشتركة أخرى وطلبات خاصة
دعم وصيانة 122 من الشبكات المحلية والشبكات الواسعة النطاق في 12 موقعا	119 من الشبكات المحلية (71) والشبكات الواسعة النطاق (48) التي جرى دعمها وصيانتها في 13 موقعا ويعزى انخفاض عدد الشبكات عن وقف تشغيل بعض شبكات الاتصال اللاسلكي بالإنترنت بعد تنفيذ المعايير الرائدة في مجال الوصول إلى الشبكات في المناطق الرئيسية (كيدال وموتبي وتبكتو وغاو وبامكو)
تحليل بيانات جغرافية مكانية تغطي 1,24 مليون كيلومتر مربع، وصيانة طبقات طوبوغرافية ومواضعية وإعداد 5 000 خريطة	1,24 مليون كيلومتر مربع هي المساحة التي تغطيها البيانات الجغرافية المكانية التي جرى تجهيزها وتحليلها، دعما لعمليات البعثة 6 134 خريطة جرى إعدادها
الخدمات الطبية	ويُعزى ارتفاع عدد الخرائط إلى زيادة الطلب على الخرائط دعما للعمليات التي تنفذها المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في منطقة موتبي
تشغيل وصيانة المرافق الطبية المملوكة للأمم المتحدة (4 عيادات/مستوصفات من المستوى الأول)، وتوفير خدمات الدعم للمرافق الطبية المملوكة للوحدات (35 عيادة من المستوى الأول، و 3 مستشفيات من المستوى الثاني) في 3 مناطق، وتعهد الترتيبات التعاقدية مع 3 مستشفيات/عيادات	4 عيادات مملوكة للأمم المتحدة من المستوى الأول جرى تشغيلها وصيانتها 38 مرفقا طبيًا مملوكًا للوحدات، بما في ذلك 35 عيادة من المستوى الأول، و 3 مستشفيات من المستوى الثاني في 3 مناطق وجرى تعهد الترتيبات التعاقدية مع 3 مستشفيات
تعهد الترتيب التعاقدية مع فريق خاص للإجلاء الطبي الجوي في اثنين من أماكن وجود البعثة	نعم استفاد 106 مرضى من خدمات أفرقة الإجلاء الطبي الجوي المتعاقد معها من أجل الإجلاء الطبي الأرضي والجوي في اثنين من أماكن وجود البعثة
تعهد ترتيبات الإجلاء الطبي إلى 3 مرافق طبية (1 من المستوى الثالث و 2 من المستوى الرابع) في 3 مواقع خارج منطقة البعثة، في داكار ونيروبي والقاهرة	نعم استمر تعهد الترتيبات التعاقدية للإجلاء الطبي إلى 3 مرافق طبية (1 من المستوى الثالث في داكار و 2 من المستوى الرابع في القاهرة ونيروبي)
	تم توفير الإجلاء الطبي لما عدده 28 مريضا إلى مستشفى إقليمي من المستوى الثالث في داكار

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
تقديم الخدمات الاستشارية للموظفين من أفراد البعثة	760	من موظفي البعثة المدنيين والعسكريين استفادوا من خدمات الدعم النفسي الاجتماعي من خلال الجلسات الفردية والجلسات الجماعية والزيارات في المنازل/العيادات والجلسات عبر الهاتف وتقديم المشورة للمديرين
	1 382	من موظفي البعثة المدنيين والعسكريين استفادوا من خدمات الدعم بعد التعرض لحوادث خطيرة من خلال الجلسات الفردية والجلسات الجماعية والجلسات عبر الهاتف والتدريبات وتقديم المشورة للمديرين
	4 465	من موظفي البعثة المدنيين والعسكريين استفادوا من أنشطة التدريب والوقاية من خلال توفير التوجيه الأولي للوافدين الجدد، وكذلك التدريب على التُّهَج الآمنة والمأمونة في البيئات الميدانية، والقدرة على الصمود، والوساطة، والمجموعات النسائية، وجلسات الدعم بمساعدة الأقران
خدمات إدارة سلسلة الإمداد		
تقديم الدعم لعمليات التخطيط والتزود من أجل اقتناء بضائع وسلع أساسية تقدر قيمتها بمبلغ 135,1 مليون دولار، وفقاً للسلطة المفوضة	نعم	جرى تقديم الدعم لعمليات التخطيط والتزود المحلية من أجل اقتناء بضائع وسلع أساسية بمبلغ 227,3 مليون دولار، وفقاً للسلطة المفوضة
	14 994	يُعزى ارتفاع مستوى الاقتناء إلى ارتفاع متوسط أسعار الوحدات التي يتم التزود بها على أساس تنافسي
تسليم 30 245 طناً من البضائع وإدارتها وتوزيعها لاحقاً داخل منطقة البعثة		طناً من البضائع تم استلامها وإدارتها وتوزيعها داخل منطقة البعثة برأً (367 13 طناً) وجواً (627 1 طناً)
		وأعطت البعثة الأولوية لاحتياجات القوات من حصص الإعاشة والوقود، واستوعبت قدرة البضائع اللوجستية على النحو المخطط له من البداية
إدارة الممتلكات والمنشآت والمعدات والمخزونات المالية وغير المالية، والتي تقل قيمتها عن العتبة المحددة وتبلغ وتبلغ كلفتها الإجمالية الأصلية 402 مليون دولار، وإعداد حسابات هذه الأصول والإبلاغ عنها، تمشياً مع السلطة المفوضة	نعم	جرت إدارة الممتلكات والمنشآت والمعدات والمخزونات المالية وغير المالية، والمعدات التي تقل قيمتها عن العتبة المحددة وتبلغ كلفتها الإجمالية الأصلية 352 مليون دولار، وجرى إعداد حسابات هذه الأصول والإبلاغ عنها، تمشياً مع السلطة المفوضة
		يعزى انخفاض قيمة المخزون إلى استهلاك السلع غير المعمرة خلال الفترة بالإضافة إلى تنفيذ مشروع تم من خلاله تسوية المخزون وتنقيحه بالنقصان

خدمات الأفراد النظاميين

توفير خدمات تركز الأفراد النظاميين وتناوبهم وإعادة تم إلى الوطن لقوة يصل قوامها المأذون به إلى 15 209 من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة (40 مراقباً عسكرياً و 451 من ضباط الأركان العسكريين و 12 798 فرداً من أفراد الوحدات و 350 من أفراد شرطة الأمم المتحدة و 1 570 من أفراد وحدات الشرطة المشكّلة) فضلاً عن 19 من الأفراد المقدمين من الحكومات	نعم	قُدِّمَ الدعم إلى قوام متوسطه 14 366 من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، منهم 12 618 فرداً عسكرياً (39 مراقباً عسكرياً، و 440 ضابطاً من ضباط الأركان العسكريين و 12 139 من أفراد الوحدات، و 316 من أفراد شرطة الأمم المتحدة، و 1 432 من أفراد وحدات الشرطة المشكّلة، و 9 من الأفراد المقدمين من الحكومات
الفحص والتحقق والإبلاغ فيما يتعلق بالمعدات الرئيسية المملوكة للوحدات وبامثال 53 من الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكّلة لشروط الاكتفاء الذاتي في 14 موقعا	نعم	جرى التحقق من جميع المعدات المملوكة للوحدات وقدرات الاكتفاء الذاتي لجميع الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكّلة ورصدها وفحصها لما عدده 53 وحدة منها 43 وحدة عسكرية و 10 وحدات شرطة مشكّلة في 13 موقعا ويُعزى انخفاض عدد المواقع إلى إغلاق موقع في غوسي
توريد وتخزين حصص الإعاشة وحصص الإعاشة الميدانية والمياه لقوام متوسطه 15 209 من أفراد الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكّلة	نعم	تعهدت البعثة بتوريد وتخزين حصص الإعاشة وحصص الإعاشة الميدانية والمياه لقوام متوسطه 13 571 فرداً نظامياً، منهم 12 139 من أفراد الوحدات العسكرية و 1 432 من أفراد وحدات الشرطة المشكّلة
دعم تجهيز المطالبات والاستحقاقات لقوام متوسطه 15 209 من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة و 19 من الأفراد المقدمين من الحكومات	14 375	تم دعم تجهيز المطالبات والاستحقاقات لقوام متوسطه 14 366 من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة و 9 من الأفراد المقدمين من الحكومات
تقديم الدعم لتجهيز 117 طلب سفر داخل منطقة البعثة و 29 طلب سفر خارج منطقة البعثة لأغراض لا تتعلق بالتدريب و 81 طلب سفر لأغراض تتعلق بالتدريب	نعم	تم تقديم الدعم لتجهيز 4 099 طلب سفر داخل منطقة البعثة و 565 طلب سفر خارج منطقة البعثة لأغراض لا تتعلق بالتدريب و 282 طلب سفر لأغراض تتعلق بتدريب الأفراد المدنيين

خدمات إدارة المركبات والنقل البري

تشغيل وصيانة 813 مركبة مملوكة للأمم المتحدة (منها 429 مركبة خفيفة للركاب، و 126 مركبة من مركبات الأغراض الخاصة، و 6 سيارات إسعاف، و 12 ناقلة أفراد مصفحة، و 166 مركبة مصفحة، فضلاً عن 74 مركبة من المركبات المتخصصة الأخرى والمقطورات وملحقات المركبات)، و 3 522 مركبة مملوكة للوحدات، و 7 ورش ومرافق تصليح مملوكة للأمم	1 048	مركبة مملوكة للأمم المتحدة (421 مركبة ركاب خفيفة، و 152 مركبة لأغراض الخاصة، و 8 سيارات إسعاف، و 12 ناقلة أفراد مصفحة و 175 مركبة مصفحة (منها 3 سيارات إسعاف مصفحة)، و 18 صنفا من المعدات الهندسية، و 39 صنفا من معدات مناولة العتاد (مثل الرافعات الشوكية)، و 31 مقطورة، و 192 من المركبات المتخصصة الأخرى وملحقاتها
--	-------	---

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
المتحدة، و 24 صنفا من معدات مناولة العتاد المملوكة للأمم المتحدة، إضافة إلى توفير وسائل النقل وخدمات النقل المكوكي	يُعزى انخفاض عدد المركبات الخفيفة عما كان مقررا إلى شطب مركبات بسبب تعرضها لحوادث
	ويُعزى ارتفاع عدد المركبات المصفحة إلى تأجيل شطب مركبات مصفحة
	ويُعزى ارتفاع عدد معدات مناولة المواد عن عملية اقتناء غير مقررة ورش ومرافق تصليح مملوكة للأمم المتحدة جرى تشغيلها وصيانتها
	7
	3 985 مركبة مملوكة للوحدات جرى تشغيلها وصيانتها
	ويُعزى ارتفاع عدد المركبات المملوكة للوحدات إلى زيادة نشر القوات في البعثة إلى جانب المعدات/المركبات المملوكة لوحداتهم
	650 هو متوسط القوام الذي جرى نقله يوميا من خلال خدمات النقل المكوكي
خدمات الأمن	
توفير خدمات الأمن بواسطة نظام للاتصال في حالات الطوارئ على مدار الساعة طيلة أيام الأسبوع في جميع أنحاء منطقة البعثة، التي تتألف من 14 من أماكن وجود البعثة	نعم
	14 من أماكن وجود البعثة
توفير الحماية المباشرة على مدار الساعة لثلاثة من كبار موظفي البعثة وجميع الزوار من المسؤولين الرفيعي المستوى	نعم
تقييم/إعادة تقييم المخاطر الأمنية في المواقع على نطاق البعثة، بما في ذلك إجراء مسح أمني لأماكن الإقامة لفائدة 100 في المائة ممن يطلبه من الأفراد	نعم
تنظيم ما مجموعه 250 دورة إعلامية بشأن الوعي الأمني وخطط الطوارئ لفائدة جميع أفراد البعثة، وتقديم 50 إحاطة بشأن الأمن للزوار والوفود	305 دورات نُظِّمَت لفائدة 1 694 مشاركا
تنظيم ما مجموعه 47 دورة تدريبية أسبوعيا بشأن نُهج الأمن والسلامة في البيئات الميدانية لفائدة جميع الموظفين الجدد في البعثة	50 دورة نُظِّمَت
	ويُعزى ارتفاع عدد الدورات إلى زيادة نشر الأفراد

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
أجريت تحقيقات بشأن 179 حالة بناء على 946 من البلاغات الواردة	إجراء تحقيقات أمنية بشأن جميع الحوادث والأحداث المتعلقة بممتلكات البعثة والموظفين المدنيين وأفراد شرطة الأمم المتحدة وضباط الأركان
جرى توفير الأمن للموظفين المدنيين من قبل قوة البعثة المتكاملة وحسب طلب أفرقة الإدارة العليا في المناطق، وتمت كفالة حمايتهم في إطار مركز العمليات العسكرية	إجراء تقييمات أمنية وتوفير خدمات الحراسة لتمكين الموظفين المدنيين من البعثة المتكاملة ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها من تقديم خدماتهم وتنفيذ برامجهم طوال العام من العواصم الإقليمية الأربع الرئيسية في جميع المناطق المشمولة بالولاية
السلوك والانضباط	
واصلت البعثة المتكاملة تعزيز تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة الثلاثية المحاور المتعلقة بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، مع التركيز بقوة على عنصر الوقاية	تنفيذ برنامج للسلوك والانضباط موجه إلى جميع الأفراد عن طريق الوقاية، بما يشمل التدريب ورصد التحقيقات واتخاذ الإجراءات التأديبية والتصحيحية
ونظم فريق السلوك والانضباط الأنشطة التالية: 114 جلسة تدريبية لفائدة 238 3 فرداً؛ و 20 جلسة تواصل وتوعية لأكثر من 1 000 فرد من السكان المحليين (من الشباب والطلاب والنساء والممثلين الدينيين)، تناولت شرح مفهوم الاستغلال والانتهاك الجنسيين وآلية الإبلاغ وسياسة عدم التسامح إطلاقاً؛ و 9 زيارات لتقييم المخاطر في معسكرات وحدات القوات ووحدات الشرطة المشكّلة الموجودة في موبتي وديابالي ودويتزا، من أجل زيادة الوعي وتقديم توصيات بشأن أهمية مرافق الاستجمام والترفيه، وسياسة عدم الاختلاط الودي مع السكان المحليين	
وبالإضافة إلى ذلك، أُودعت 5 من تقارير لواء التحقيقات الخاصة وفتحت ملفات لما عدده 14 من الحالات المتعلقة بمزاعم سوء السلوك في نظام تتبع حالات سوء السلوك؛ وتلقى فريق السلوك والانضباط جميع المزاعم وقام بمعالجتها وفقاً للمبادئ التوجيهية والإجراءات الأطر القانونية المعمول بها	
دورة توجيهية عُقدت لما عدده 1 009 من الوافدين الجدد في باماكو والمناطق	61 تنظيم 25 دورة تدريبية توجيهية للوافدين الجدد في غضون 6 أسابيع من نشرهم، و 5 دورات إلزامية للتوعية بشأن
دورات توجيهية إلزامية عُقدت لما عدده 112 من موظفي البعثة في باماكو وموبتي وغاو	7 فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لفائدة 100 من الأفراد المدنيين في البعثة، و 27 برنامجاً واسع النطاق

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
دورة توعية واسعة النطاق نظمت لفائدة 6 512 من المدنيين والعسكريين وأفراد الشرطة	111 لتوعية 6 500 من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، و 3 دورات تدريبية لتجديد المعلومات لفائدة 150 من الأفراد النظاميين، و 3 دورات تدريبية للتثقيف بواسطة الأقران في 3 من أماكن وجود البعثة، وحلقتي عمل بشأن خدمات تقديم المشورة والفحص بصفة طوعية وسرية لفائدة 3 من المستشارين المعنيين بفيروس نقص المناعة البشرية، و 3 حلقات عمل بشأن العلاج الوقائي بعد التعرض للفيروس لفائدة 60 مشرفا في هذا التخصص.
دورات تدريبية لتجديد المعارف نُظمت لفائدة 186 فردا عسكريا	3 وتنظيم حملة ترويجية فصلية لخدمات تقديم المشورة والفحص بصفة طوعية وسرية في مواقع مختلفة للبعثة؛ وتعهد 5 مرافق فنية ثابتة لخدمات تقديم المشورة والفحص بصفة طوعية وسرية في البعثة؛ وتنظيم دورتين لبرنامج الأمم المتحدة للرعاية في باماكو وموبتي؛ وتنظيم الاحتفال باليوم العالمي للإيدز لعام 2018 في جميع أماكن وجود البعثة
دورات تثقيف بواسطة الأقران نُظمت في باماكو وتمبكتو وكيدال وغاو لفائدة 85 من أفراد البعثة	4
حلقات عمل لتقديم خدمات المشورة والفحص بصفة طوعية وسرية نُظمت لفائدة 59 من أفراد البعثة و 6 حلقات عمل للعلاج الوقائي بعد التعرض للفيروس نُظمت لفائدة 89 من المشرفين في هذا التخصص	3
مواقع قُدمت فيها خدمات المشورة والفحص السرية الطوعية وهي باماكو وغاو وتمبكتو وموبتي وكيدال	5
حملة لتقديم خدمات المشورة والفحص السرية الطوعية نُظمت في باماكو وغاو وموبتي وتمبكتو وكيدال وأغيلهوك وتيساليت لفائدة 1 968 من أفراد البعثة والمتعاقدين معها	12
من دورات برنامج الأمم المتحدة للرعاية نظمتا في باماكو وموبتي في كانون الأول/ديسمبر 2018	2
وجرى إحياء اليوم العالمي للإيدز في باماكو وغاو وكيدال وموبتي وتمبكتو خلال الفترة من 27 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 18 كانون الأول/ديسمبر 2018	

ثالثاً - أداء الموارد

ألف - الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة؛ تمتد سنة الميزانية من 1 تموز/يوليه 2018 إلى 30 حزيران/يونيه 2019)

الفرق		النفقات (2)	المخصصات ⁽¹⁾ (1)	الفئة
النسبة المئوية (1)÷(3)=(4)	المبلغ (2)-(1)=(3)			
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة				
0,6	10,5	1 807,5	1 818,0	المراقبون العسكريون
(4,9)	(20 523,8)	440 387,6	419 863,8	الوحدات العسكرية
(1,4)	(214,3)	15 868,6	15 654,3	شرطة الأمم المتحدة
(3,5)	(1 605,1)	47 473,1	45 868,0	وحدات الشرطة المشكّلة
(4,6)	(22 332,7)	505 536,8	483 204,1	المجموع الفرعي
الموظفون المدنيون				
(8,6)	(11 803,4)	149 215,5	137 412,1	الموظفون الدوليون
(10,6)	(2 313,4)	24 076,6	21 763,2	الموظفون الوطنيون
(11,5)	(869,9)	8 459,0	7 589,1	متطوعو الأمم المتحدة
(1 007,1)	(1 722,1)	1 893,1	171,0	المساعدة المؤقتة العامة
(30,0)	(107,7)	466,6	358,9	الأفراد المقدمون من الحكومات
(10,1)	(16 816,5)	184 110,8	167 294,3	المجموع الفرعي
التكاليف التشغيلية				
-	-	-	-	مراقبو الانتخابات المدنيين
48,7	395,0	415,6	810,6	الخبراء الاستشاريون
(40,5)	(1 599,4)	5 545,9	3 946,5	السفر في مهام رسمية
(15,5)	(14 176,6)	105 659,2	91 482,6	المرافق والهياكل الأساسية
(17,4)	(2 055,6)	13 895,3	11 839,7	النقل البري
22,7	37 507,2	127 914,9	165 422,1	العمليات الجوية
(15,6)	(265,9)	1 965,3	1 699,4	العمليات البحرية
11,1	8 879,9	70 838,5	79 718,4	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
20,5	2 037,7	7 891,3	9 929,0	الخدمات الطبية
-	-	-	-	المعدات الخاصة
11,3	9 927,9	78 044,3	87,972,2	اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى
3,8	150,9	3 849,1	4 000,0	المشاريع السريعة الأثر
8,9	40 801,1	416,019,4	456 820,5	المجموع الفرعي

الفئة	الفرق		
	المخصصات ⁽¹⁾	النفقات	المبلغ
	(1)	(2)	(2)-(1)=(3)
	(1)	(2)	(1)÷(3)=(4)
إجمالي الاحتياجات	1 107 318,9	1 105 667,0	1 651,9
الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	14 694,0	16 473,4	(1 779,4)
صافي الاحتياجات	1 092 624,9	1 089 193,6	3 431,3
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)	-	-	-
مجموع الاحتياجات	1 107 318,9	1 105 667,0	1 651,9

(أ) تمثل موارد معتمدة إجماليها 1 074 718 900 دولار (صافيها 1 060 024 900 دولار) وموارد مأذون بها بموجب سلطة الالتزام قدرها 32 600 000 دولار لتلبية الاحتياجات الإضافية للنشر الموسع لأفراد الوحدات العسكرية.

باء - معلومات موجزة عن عمليات إعادة توزيع الموارد فيما بين المجموعات

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المجموعة	المخصصات		
	التوزيع الأصلي	الموارد الإضافية ⁽¹⁾	إعادة التوزيع
	التوزيع المنقح	إعادة التوزيع	التوزيع المنقح
أولا - الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة	450 604,1	32 600,0	22 332,7
ثانيا - الموظفون المدنيون	167 294,3	-	16 816,5
ثالثا - التكاليف التشغيلية	456 820,5	-	(39 149,2)
المجموع	1 074 718,9	32 600,0	-
			3,5

النسبة المئوية للموارد المعاد توزيعها قياساً إلى مجموع المخصصات

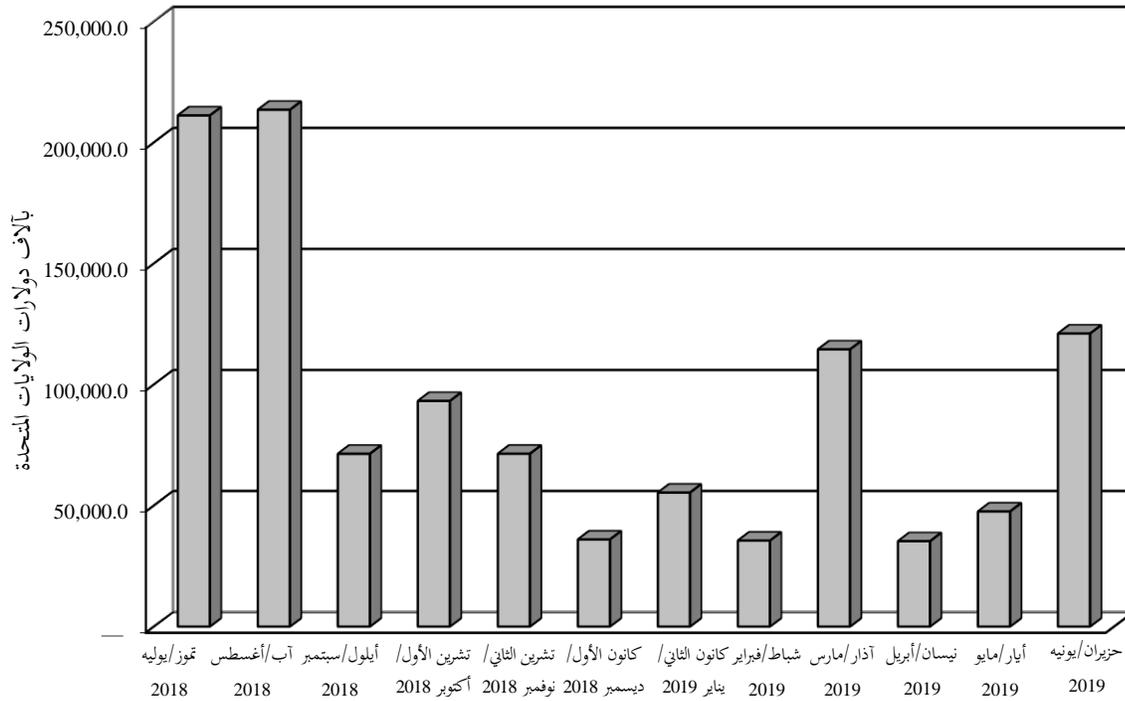
(أ) تمثل الموارد المأذون بها بموجب سلطة الالتزام.

61 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أعيد توزيع أموال من المجموعة الثالثة، التكاليف التشغيلية، إلى المجموعة الأولى، الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة، وإلى المجموعة الثانية، الأفراد المدنيون. ونقلت الأموال إلى المجموعة الأولى بسبب نشوء احتياجات إضافية تتعلق بالشحن من أجل النشر غير المقرر للمعدات الرئيسية لسرية قوافل قتالية وارتفاع تكاليف إعادة الإعادة إلى الوطن والنشر فيما يتعلق بالمعدات المملوكة للبلدين مساهمين بقوات، على التوالي، بالاقتران مع تحسن أداء المعدات الرئيسية وارتفاع عدد أفراد القوات ووحدات الشرطة المشكلة المنشورين مع استيفاء معايير الاكتفاء الذاتي. وعلاوة على ذلك، نُقلت الأموال إلى المجموعة الثانية لتغطية الزيادة في تكاليف الموظفين الدوليين والوطنيين بسبب انخفاض معدلات الشغور الفعلية مقارنة بالمعدلات المطبقة في ميزانية الفترة.

62 - واضطرت البعثة أيضاً أن تتكبد تكاليف غير مدرجة في الميزانية لتوفير المساعدة المؤقتة العامة فيما يتعلق بأنشطة دعم التوسعة 2 لنظام أوموجا واستمرار العمل في مختلف مشاريع إدارة سلسلة الإمداد، مثل مشروع تخطيط عمليات النقل وإدارتها والحلول المتعلقة بتخطيط الطلب وتخطيط شبكة الإمداد، وكذلك أعمال التثبيت في مرحلة ما بعد وقف تشغيل نظام غاليليو، بما فيها مشروع تسوية

المخزون المادي واستخدامه الأمثل. وقد أمكن إعادة توزيع الأموال من المجموعة الثالثة نتيجة لانخفاض الاحتياجات المتصلة بالعمليات الجوية بفضل التدابير الفعالة من حيث التكلفة التي اتخذتها البعثة من أجل تحقيق الاستفادة المثلى من أسطول طائراتها وعملياتها الجوية تمشيا مع مبادرات الأمين العام، والتي غيرت التشكيلة المقررة للأسطول فيما يتعلق بتأخير نشر الأصول الجوية وعدم نشرها، بالاقتران مع ما يستتبعه ذلك من انخفاض مستوى استهلاك وقود الطائرات.

جيم - نمط الإنفاق الشهري



63 - تعلقت زيادة الإنفاق في شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس 2018 بإنشاء التزامات متصلة برد التكاليف إلى البلدان المساهمة بالقوات وأفراد وحدات الشرطة المشكّلة مقابل الخدمات التي يقدمها أفراد الوحدات التابعة لها واستخدام المعدات الرئيسية المملوكة للوحدات ومعدات الاكتفاء الذاتي المتصل بهذه الخدمات، وتعلقت كذلك بالالتزام بتقديم الأموال اللازمة لبرنامج البعثة للكشف عن الألغام وإزالتها بناء على مذكرة التفاهم المبرمة مع دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام. وتعلق ارتفاع مستويات الإنفاق في شهري آذار/مارس وحزيران/يونيه 2019 بالمدفوعات ربع السنوية المقرر سدادها للبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة مقابل الخدمات التي يقدمها أفراد الوحدات العسكرية والشرطة المشكّلة واستخدام المعدات الرئيسية ومعدات الاكتفاء الذاتي المتصل بهذه الخدمات.

دال - الإيرادات والتسويات الأخرى

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المبلغ	الفئة
8 920,5	إيرادات الاستثمار
976,3	إيرادات أخرى/متنوعة
-	تبرعات نقدية
-	تسويات الفترات السابقة
14 645,7	إلغاء التزامات الفترات السابقة
24 542,5	المجموع

هاء - النفقات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية والاكتفاء الذاتي

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

النفقات	الفئة
	المعدات الرئيسية
91 785,7	الوحدات العسكرية
11 122,0	وحدات الشرطة المشكلة
102 907,7	المجموع الفرعي
	الاكتفاء الذاتي
54 722,4	الوحدات العسكرية
5 501,3	وحدات الشرطة المشكلة
60 223,7	المجموع الفرعي
163 131,4	المجموع

المعاملات الخاصة بالبعثة	النسبة المئوية	التاريخ الفعلي	تاريخ آخر استعراض
ألف - المعاملات المطبقة على منطقة البعثة			
معامل الظروف البيئية البالغة القسوة	2,4	1 تموز/يوليه 2017	1 نيسان/أبريل 2016
معامل ظروف التشغيل المكثفة	3,3	1 تموز/يوليه 2017	1 نيسان/أبريل 2016
معامل العمل العدائي/التخلي القسري	5,4	1 تموز/يوليه 2017	1 نيسان/أبريل 2016
باء - المعاملات المطبقة على البلد الأصلي			
معامل النقل التزايدى	5,0-0,0		

واو - قيمة التبرعات غير المدرجة في الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

القيمة الفعلية	الفئة
35 124,0	اتفاق مركز القوات ⁽¹⁾
-	التبرعات العينية (غير المدرجة في الميزانية)
35 124,0	المجموع

(أ) تشمل قيمة إيجار الأراضي والمباني المقدمة من الحكومة، إضافة إلى رسوم المطارات والاتصالات اللاسلكية.

رابعا - تحليل الفروق⁽¹⁾

الفرق		الوحدات العسكرية
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
(4,9)	(20 523,8)	

64 - تُعزى الزيادة في الاحتياجات أساساً إلى ما يلي: (أ) رسوم الشحن، بسبب تكبد تكاليف إضافية مرتبطة بنشر المعدات الرئيسية المملوكة لعدد من الوحدات وإعادة تمهينها إلى الوطن، بالاقتران مع الالتزامات المستحقة من فترات سابقة؛ (ب) المعدات الرئيسية، بسبب تحسن أداء المعدات، وكذلك الالتزامات المستحقة؛ (ج) معدات الاكتفاء الذاتي، بسبب ارتفاع عدد أفراد القوات الذين نُشروا مع استيفاء معايير الاكتفاء الذاتي، وكذلك الالتزامات المستحقة؛ (د) السفر، بسبب تكبد تكاليف مرتبطة بالنشر غير المقرر لعدد من أفراد الوحدات وإعادة تمهينهم إلى أوطانهم؛ (هـ) بدل الإقامة المقرر للبعثة، بسبب ارتفاع المتوسط الفعلي لقوام ضباط الأركان الذين نُشروا في مقر القوة مقارنة بمتوسط القوام المدرج في الميزانية. وقوبلت الزيادة في الاحتياجات الإجمالية جزئياً بانخفاض في الاحتياجات المتعلقة بمخصص الإعاشة، نتيجة للرصيد الذي تلقته البعثة فيما يتعلق بمستويات الأداء المقبولة والذي طُبّق نتيجة لعدم امتثال المتعاقد لمعايير حصص الإعاشة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالتسليم والنقل والتخزين، بالاقتران مع خصومات الدفع الفوري على الفواتير المدفوعة في غضون 30 يوماً.

الفرق		شرطة الأمم المتحدة
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
(1,4)	(214,3)	

(1) يُعبّر عن مبالغ الفروق في الموارد بآلاف دولارات الولايات المتحدة. ويرد تحليل للفروق التي لا تقل فيها قيمة الزيادة أو النقصان عن 5 في المائة أو 100 000 دولار.

65 - تُعزى الزيادة في الاحتياجات أساساً إلى بدل الإقامة المقرر للبعثة نتيجةً لانخفاض معدل الشغور الفعلي إلى 9,7 في المائة مقارنة بنسبة 16,6 في المائة المطبقة في ميزانية الفترة. وقُوبلت الزيادة في الاحتياجات الإجمالية جزئياً بانخفاض في الاحتياجات المتعلقة بسفر ضباط الشرطة، نتيجةً لانخفاض عدد تذاكر السفر الصادرة لأغراض الذهاب فقط بالنظر إلى قيام بعض الضباط بتمديد فترة خدمتهم بالبعثة، وكذلك نتيجةً لانخفاض تكلفة السفر الجوي لأن عدداً كبيراً من ضباط الشرطة ينتمون إلى بلدان مجاورة.

الفرق

بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	وحدات الشرطة المشكّلة
(3,5)	(1 605,1)	

66 - تُعزى الزيادة في الاحتياجات أساساً إلى معدات الاكتفاء الذاتي المملوكة للوحدات، بالنظر إلى ارتفاع عدد أفراد الشرطة المشكّلة الذين نشروا مع استيفاء معايير الاكتفاء الذاتي، وكذلك الالتزامات المستحقة؛ وإلى سداد تكاليف وحدات الشرطة المشكّلة، بالنظر إلى ارتفاع معدل السداد (من 1 410 دولاراً) إلى 1 428 دولاراً للفرد الواحد عن كل شهر حسبما أذنت به الجمعية العامة في قرارها 285/72. وقُوبلت الزيادة في الاحتياجات الإجمالية جزئياً بانخفاض في الاحتياجات المتعلقة بالسفر بسبب انخفاض التكلفة الفعلية للسفر لأغراض التناوب بالنسبة لبعض الوحدات وعدم نشر وحدة من وحدات الشرطة المشكّلة؛ وبانخفاض في الاحتياجات المتعلقة بالمعدات الرئيسية المملوكة للوحدات، نتيجةً لتفاقم أوجه النقص في المعدات على نحو أدى إلى ارتفاع معدل تعطل المعدات وعدم نشرها.

الفرق

بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	الموظفون الدوليون
(8,6)	(11 803,4)	

67 - تُعزى زيادة الاحتياجات أساساً إلى انخفاض معدل الشغور الفعلي إلى 10,1 في المائة مقارنة بمعدل 17,4 في المائة المطبق في ميزانية الفترة.

الفرق

بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	الموظفون الوطنيون
(10,6)	(2 313,4)	

68 - تُعزى زيادة الاحتياجات أساساً إلى انخفاض معدل الشغور الفعلي إلى 16,3 في المائة فيما يتعلق بالموظفين الفنيين الوطنيين و 16,1 في المائة فيما يتعلق بالموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة، بالمقارنة بمعدل 17,7 في المائة ومعدل 19,8 في المائة المطبقين في ميزانية الفترة، على التوالي. وعلاوة على ذلك، فقد كانت نسبة مرتفعة من الموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة مصنفة في الرتبة الوظيفية خ ع-5 وما فوقها، في حين شكّلت الرتبة خ ع-4 هي الأساس لحساب الموارد المعتمدة لهذه الفئة من الموظفين للفترة.

الفرق

بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
(11,5)	(869,9)	متطوعو الأمم المتحدة

69 - تعزى زيادة الاحتياجات أساسا إلى دفع رسوم إدارية أعلى مما هو مدرج في الميزانية، وزيادة مدفوعات بدل المخاطر بالنظر إلى نشر عدد أكبر من المتطوعين في مناطق إقليمية ينطبق عليها هذا البديل.

الفرق

بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
(1 007,1)	(1 722,1)	المساعدة المؤقتة العامة

70 - تعزى زيادة الاحتياجات أساسا إلى التكاليف المتكبدة لتوفير المساعدة المؤقتة العامة فيما يتعلق بأنشطة دعم التوسعة 2 لنظام أوموجا والمهام التي ستنفذ بشكل مركزي في المقر بعد تنفيذ نظام أوموجا، وفقا لقرار الجمعية العامة 288/72.

الفرق

بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
(30,0)	(107,7)	الأفراد المقدمون من الحكومات

71 - تعزى زيادة الاحتياجات أساسا إلى انخفاض متوسط معدل الشغور الفعلي إلى 52,6 في المائة مقارنة بالمعدل المدرج في ميزانية الفترة ومتوسطه 63,2 في المائة.

الفرق

بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
48,7	395,0	الخبراء الاستشاريون والخدمات الاستشارية

72 - يعزى انخفاض الاحتياجات أساسا إلى تأخر تنفيذ المشاريع التي تتطلب خدمات استشارية في المناطق بسبب تقلب الحالة الأمنية، وكذلك عدم استخدام الموارد المدرجة في الميزانية لمشروع المساعدة التقنية العاجلة في مجالي البيئة والمناخ.

الفرق

بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
(40,5)	(1 599,4)	السفر في مهام رسمية

73 - تعزى زيادة الاحتياجات أساسا إلى السفر لأغراض لا تتعلق بالتدريب بسبب ارتفاع تكاليف السفر داخل منطقة البعثة من أجل تيسير الرحلات ذات الأولوية لأغراض التطوير المهني لموظفي البعثة من فئة الخدمة الميدانية في مجال تطبيق نظم الأمن والاتصال؛ وكذلك زيادة تحركات القوافل لتيسير نقل السلع والإمدادات إلى شمال ووسط البلد؛ وتكاليف الزيارة التي قامت بها بعثة مجلس الأمن إلى غرب أفريقيا ولم تكن مدرجة في الميزانية. وقُوبلت الزيادة في الاحتياجات الإجمالية جزئيا بانخفاض في الاحتياجات المتعلقة بالسفر لأغراض التدريب بسبب انخفاض أسعار تذاكر السفر.

الفرق

بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	المرافق والهياكل الأساسية
(15,5)	(14 176,6)	

74 - تعزى الزيادة في الاحتياجات أساسا إلى ما يلي: (أ) قطع غيار أجهزة التكييف، وهياكل التحصينات العلوية والمولدات الكهربائية ومواد الصيانة لمحطات معالجة مياه الصرف الصحي ونظم الإمداد بالمياه؛ (ب) ارتفاع مستويات استهلاك الوقود الديزل نتيجة لارتفاع عدد المولدات التي يجري تشغيلها والتي يعمل بعضها بطاقة أعلى، إلى جانب ارتفاع أسعار الوقود؛ (ج) الاقتناء غير المدرج في الميزانية لمنظومات السلاح المضاد للصواريخ وقذائف المدفعية والهاون ورادار الكشف عن المدفعية الأرضية، بما في ذلك منظومات الاستشعار ومنظومات الإنذار على السواء، من أجل تأمين وحماية أربعة معسكرات من النيران غير المباشرة، بدلا من توسيع نظام الشبكة الآمنة لحماية معسكرات البعثة في إطار ترتيبات طلبات التوريد، وهو نظام أكثر تكلفة؛ (د) لوازم الكهربائية ومواد التحصينات العلوية التي تم إرجاؤها من الفترة السابقة بسبب التأخر في إعداد عقد إطاري جديد بشأن توفير الكابلات، وكذلك شراء المزيد من مواد البناء الاستهلاكية لصيانة الهياكل الأساسية القائمة وتوفير الكابلات الإضافية اللازمة لتركيب كاميرات الدوائر التلفزيونية المغلقة لتعزيز الأمن في المعسكرات الرئيسية؛ (هـ) اقتناء مطابخ صغيرة إضافية فيما يتصل برفع مستوى أماكن إقامة المدنيين لتصل إلى نفس المستوى على نطاق البعثة، فضلا عن اقتناء دورات المياه الصغيرة الجاهزة من أجل تحسين ظروف معيشة الموظفين المدنيين في المناطق؛ (و) الاقتناء غير المقرر لورش المولدات ومختبرات فحص المياه؛ (ز) مضخات وأنابيب المياه والصرف الصحي ذات التجهيزات اللازمة لصيانة شبكات المياه والصرف الصحي؛ (ح) شراء خزانات ووحدات تخزين تثبت على الجدران وقطع أثاث أخرى لدعم أفراد البعثة.

75 - وقُوبلت الزيادة في الاحتياجات الإجمالية جزئيا بانخفاض في الاحتياجات المتعلقة بما يلي: (أ) عدم وضع الصيغة النهائية لعقود الاستعانة بمصادر خارجية المقرر إبرامها، وخاصة فيما يتعلق بخدمات التنظيف في 10 مواقع وخدمات التخلص من النفايات الخطرة، وكذلك عدم استخدام شبكة الكهرباء الوطنية في سياق إنشاء المقر الموحد للبعثة الذي يزود بالكهرباء من مولدات البعثة؛ (ب) تأجيل بناء معسكرات في ديابالي وموبتي إلى الفترة 2020/2019 بسبب تغير أولويات البعثة؛ (ج) انخفاض عدد المطالبات المتعلقة بتوفير الأمن لأماكن الإقامة في باماكو، وهو انخفاض يعزى إلى أن الأحياء السكنية المشتركة مزودة بنظم أمن مركزية، وكذلك عدم استخدام خدمات أمن أماكن الإقامة من قبل الموظفين في شمال البلد الذين يقيمون في معسكرات يؤمنها أفراد البعثة العسكريون.

الفرق

بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات
(17,4)	(2 055,6)

النقل البري

76 - تُعزى زيادة الاحتياجات أساسا إلى زيادة الاحتياجات من الوقود اللازم لأسطول مركبات البعثة نتيجةً لارتفاع مستويات استهلاك الوقود في سياق توسيع أسطول المركبات، بالاقتران مع ارتفاع أسعار الوقود وكذلك استئجار مركبات لدعم العملية الانتخابية. وقابل الزيادة في الاحتياجات الإجمالية جزئيا انخفاض في الاحتياجات المتعلقة بتأمين المسؤولية قبل الغير بسبب انخفاض تكاليف أقساط التغطية التأمينية المحلية.

الفرق

بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات
22,7	37 507,2

العمليات الجوية

77 - يعزى انخفاض الاحتياجات أساسا إلى تنفيذ البعثة تدابير فعالة من حيث التكلفة لتحقيق الاستفادة المثلى من أسطول طائراتها وعملياتها الجوية، تمشيا مع مبادرات الأمين العام، وهي تدابير غيرت تشكيلة الأسطول المقررة فيما يتعلق بالنشر المتأخر للأصول الجوية وعدم نشرها، بالاقتران مع ما يستتبعه ذلك من انخفاض مستوى استهلاك وقود الطائرات. وبالإضافة إلى ذلك، حدث انخفاض في الاحتياجات المتعلقة بتأمين المسؤولية قبل الغير يعزى إلى الأقساط المقررة على البعثة بناءً على تعرض المنظمة الإجمالي الفعلي للمخاطر. وقبول الانخفاض في الاحتياجات الإجمالية جزئيا بنشوء احتياجات إضافية تتعلق بتشغيل المنظومات الجوية غير المأهولة التابعة للبعثة، لا سيما خدمات منصة الاستخبارات العسكرية والرصد والاستطلاع التي كان أحد البلدان المساهمة بقوات يوفرها بدون مقابل بناء على اتفاق ينص على ذلك ثم أصبح يوفرها على أساس رد التكاليف بعد أن حلت محل هذا الاتفاق ترتيبات قائمة على طلب توريد.

الفرق

بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات
(15,6)	(265,9)

العمليات البحرية

78 - تعزى زيادة الاحتياجات أساسا إلى ارتفاع تكلفة اقتناء حاويات بحرية لنقل المرافق الجاهزة والمعدات الهندسية الأخرى.

الفرق

بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات
11,1	8 879,9

الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

79 - يعزى انخفاض الاحتياجات أساساً إلى تأجيل التوسيع المقرر لنظام الشبكة الآمنة لحماية معسكرات البعثة في سياق تدابير التقشف التي اتخذتها البعثة المتكاملة وهي تعيد ترتيب أولويات برنامج الإنفاق الخاص بما فيما يتعلق باقتناء منظومات السلاح المضاد للصواريخ وقذائف المدفعية والماون ودار الكشوف عن المدفعية الأرضية في إطار الفئة الخاصة بنفقات المرافق والهياكل الأساسية في الميزانية، بدلاً من منظومة حماية المعسكرات الأكثر تكلفة التي يتم توفيرها في إطار ترتيبات قائمة على طلبات توريد. وقبول الانخفاض الإجمالي في الاحتياجات جزئياً بنشوء احتياجات إضافية فيما يتعلق بما يلي: (أ) اقتناء المعدات من أجل الارتقاء بمستوى المركز التكنولوجي للبعثة وموقعها العمليتي؛ (ب) الحاجة إلى اقتناء برمجية "Identity Service Engine" من أجل تحقيق الاستخدام الأمثل للشبكة السلكية واللاسلكية للبعثة وتوحيد معاييرها (التطور الطويل الأجل)؛ (ج) الحاجة إلى شراء قطع الغيار للحلول المتعلقة بالتطور الطويل الأجل ونظام الإعلانات العامة المنشورة في المناطق.

الفرق

بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
20,5	2 037,7	الخدمات الطبية

80 - يُعزى انخفاض الاحتياجات أساساً إلى عدم نشر أحد الأفرقة الخاصة للإجلاء الطبي الجوي، في سياق إعادة ترتيب أولويات استخدام الموارد المتاحة للبعثة وإعادة تنظيم الأفرقة الحالية، وتأخر تسليم الموردين للمواد الاستهلاكية والغاز فيما يتعلق بعمليات الشراء التي أُجريت في الفترة 2018/2017 ولكن تسليم المشتريات تم في الفترة 2019/2018 مع عدم إجراء عمليات شراء أخرى في الفترة 2019/2018. وقبول الانخفاض في الاحتياجات الإجمالية جزئياً بنشوء احتياجات إضافية تتعلق بشراء المعدات الطبية بالنظر إلى شراء جهاز مختبري إضافي للتحليل الكيميائي الحيوي بسبب تغير العقد الإطاري.

الفرق

بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
11,3	9 927,9	اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى

81 - يعزى انخفاض الاحتياجات أساساً إلى ما يلي: (أ) تكاليف الشحن والتكاليف ذات الصلة، بسبب استخدام البعثة لأصول أسطول النقل الخاص بما إلى أقصى حد ممكن مع تقليل إسناد المهام إلى مقدمي خدمات النقل الداخلي المتعاقد معهم، بالاقتران مع انخفاض حجم الشحنات الهندسية المنقولة إلى المراكز الإقليمية الرئيسية لمواصلة توزيعها على المواقع الإقليمية الأخرى بسبب تأجيل تنفيذ بعض المشاريع الهندسية الكبرى إلى الفترة 2020/2019؛ (ب) تأخر تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بسبب عدم إحراز تقدم في البرنامج، فضلاً عن تأخير تنفيذ أنشطة برنامجية أخرى كان من المقرر تنفيذها في شمال ووسط مالي بسبب الحالة الأمنية الهشة. وقبول الانخفاض في الاحتياجات الإجمالية جزئياً بنشوء احتياجات إضافية تتعلق بالمتعاقدين الأفراد المعنيين بتركيب معدات تكنولوجيا الاتصالات، وقبول كذلك بالحاجة إلى استقدام متعاقدين أفراد دوليين من ذوي الخبرة العالية لأداء هذه الأنشطة

بسبب سوء حالة الطرق والطقس، والخدمات الأخرى، مثل تغليف المواد، ومشورة الدفاع القانوني، وإعداد مواد المطبوعات.

الفرق

بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	المشاريع السريعة الأثر
3,8	150,9	

82 - يعزى انخفاض الاحتياجات إلى عدم تنفيذ بعض المشاريع السريعة الأثر بسبب الحالة الأمنية في شمال ووسط مالي.

خامسا - أداء الموارد المالية المعتمدة بموجب سلطة الدخل في التزامات

83 - في سياق قرار مجلس الأمن 2423 (2018)، الذي كرر المجلس فيه الإعراب عن بالغ قلقه من استمرار افتقار البعثة المتكاملة إلى القدرات الأساسية وشدد على ضرورة سد الثغرات التي تعترض ميدان الطائرات المروحية العسكرية والمركبات المضادة للألغام، وضرورة تعزيز قدرات البعثة لتمكينها من تنفيذ ولايتها في بيئة أمنية معقدة تنطوي على أخطار غير متماثلة، وأكد على الأهمية القصوى التي يكتسبها تحسين الدعم اللوجستي لضمان أمن وسلامة موظفي البعثة، زادت وتيرة نشر الأفراد العسكريين زيادة كبيرة في الفترة 2019/2018 مع نشر القوات التي وصلت حديثا لزيادة القدرات الرئيسية للقوة حيث ظل الوضع الأمني يشكل مصدر قلق بالغ في ظل استمرار الاضطرابات وشن هجمات معقدة في المناطق الوسطى والشمالية وتساعد أعمال العنف والاشتباكات القبلية في وسط مالي. وظلت البعثة تعيد تنظيم قوامها العسكري والشُرطي وفقا لولايتها وأولوياتها والتوصيات الواردة في الدراسات التي أجريت بشأن القدرات العسكرية والشُرطية، الأمر الذي سيمكنها من دعم توسيع نطاق الأنشطة المدنية في مناطق التدخل الرئيسية.

84 - وأدت الزيادة في وتيرة نشر قوام البعثة المأذون به من أفراد الوحدات العسكرية إلى انخفاض معدل الشغور الفعلي، حيث بلغ 2 في المائة في 28 شباط/فبراير 2019 وكان يُتوقع أن يبلغ في المتوسط 4,5 في المائة في الفترة 2019/2018 مقارنة بمعدل الشغور المعتمد للميزانية ونسبته 11,9 في المائة. وقد دفع ذلك البعثة إلى أن تنفذ عددا من تدابير التقشف لتلبية احتياجاتها التشغيلية ذات الأولوية، في حدود الموارد المعتمدة لمجموعتي الإنفاق المتعلقةين بأفراد البعثة والتكاليف التشغيلية، وأن تلتزم في الوقت ذاته موارد إضافية إجماليها 32,6 مليون دولار فيما يتعلق بمجموعة الإنفاق المتعلقة بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، بالنظر إلى الزيادة في مستويات نشر القوات، وهو مبلغ لا يمكن استيعابه في حدود الموارد الحالية للبعثة رغم تدابير التقشف التي أُتخذت بالفعل.

85 - وفي سياق الظروف السالفة الذكر، أذنت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية للأمين العام بالدخول في التزامات بمبلغ لا يتجاوز إجماليه 32,6 مليون دولار للوفاء بالاحتياجات الإضافية المتعلقة بالتوسع في نشر أفراد الوحدات العسكرية.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق				
النسبة المئوية	المبلغ	النفقات	سلطة الالتزام	الفرقة
(1)÷(3)=(4)	(2)-(1)=(3)	(2)	(1)	
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة				
الوحدات العسكرية				
				تسديد تكاليف القوات بالمعدلات القياسية
(18,7)	(3 494,1)	22 189,5	18 695,4	
50,0	171,8	171,9	343,7	بدل إجازة الاستجمام
6,2	31,1	473,5	504,6	البدل اليومي
9,2	50,8	503,3	554,1	بدل الإقامة المقرر للبعثة
28,2	2 479,5	6 300,2	8 779,7	المعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية
51,1	3 097,2	2 961,6	6 058,8	المعدات المملوكة للوحدات: الاكتفاء الذاتي
6,7	2 336,3	32 600,0	34 936,3	المجموع الفرعي
وحدات الشرطة المشكّلة				
				تسديد تكاليف وحدات الشرطة المشكّلة
100,0	631,6	-	631,6	
100,0	(1 715,7)	-	(1 715,7)	المعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية
100,0	(889,8)	-	(889,8)	المعدات المملوكة للوحدات: الاكتفاء الذاتي
100,0	(362,4)	-	(362,4)	شحن ونشر المعدات المملوكة للوحدات
-	(2 336,3)	-	(2 336,3)	المجموع الفرعي
-	-	32 600,0	32 600,0	إجمالي الاحتياجات
-	-	-	-	الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين
-	-	32 600,0	32 600,0	صافي الاحتياجات
-	-	-	-	التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)
-	-	32 600,0	32 600,0	مجموع الاحتياجات

86 - استُخدمت بشكل كامل الموارد المعتمدة بموجب سلطة الدخول في التزامات بمبلغ يصل إلى 32,6 مليون دولار، دون تقسيمه كأنصبة مقررّة، لتلبية الاحتياجات الإضافية المتعلقة بزيادة وتيرة نشر الأفراد العسكريين، وكذلك النفقات المرتبطة بها التي تتعلق بالمعدات الرئيسية المملوكة للوحدات والاكتفاء الذاتي. وتعزى النفقات الفعلية الإضافية فيما يتعلق بتسديد تكاليف القوات بالمعدلات القياسية إلى ارتفاع مستوى نشر أفراد الوحدات العسكرية عما كان متوقعا. ونتج انخفاض النفقات الفعلية فيما يتعلق بالمعدات الرئيسية المملوكة للوحدات والاكتفاء الذاتي عن انخفاض تكاليف معدات الوحدات عما كان متوقعا. ويعزى انخفاض النفقات الفعلية فيما يتعلق ببدل إجازة الاستجمام إلى أن بعض أفراد الوحدات العسكرية لم يكونوا قد قضوا مدة الستة أشهر المحددة كعتبة لاستحقاق هذا البدل.

سادسا - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها

87 - يرد في ما يلي الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها في ما يتصل بتمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي:

(أ) أن تعتمد مبلغا إضافيا قدره 30 948 100 دولار للحساب الخاص لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي للفترة من 1 تموز/يوليه 2018 إلى 30 حزيران/يونيه 2019، يمثل الموارد الإضافية المأذون بها بموجب سلطة الالتزام التي استُخدمت ولم تُقسّم إلى أنصبة مقررة فيما يتعلق بالفترة المالية المنتهية في 30 حزيران/يونيه 2019؛

(ب) أن تقوم، آخذة في الاعتبار مبلغ 1 074 718 900 دولار الذي قُسم بالفعل على الدول الأعضاء بموجب أحكام قرارها 297/72 ومقررها 558/72، باستخدام الإيرادات الأخرى المتعلقة بالفترة المالية المنتهية في 30 حزيران/يونيه 2019 البالغ مجموعها 24 542 500 دولار والمتأتية من إيرادات الاستثمار (8 920 500 دولار) وإيرادات أخرى/متنوعة (976 300 دولار) وإلغاء التزامات الفترات السابقة (14 645 700 دولار)؛

(ج) أن تقسّم إلى أنصبة مقررة مبلغا إضافيا قدره 6 405 600 دولار، يمثل الفرق بين الزيادة في الاعتمادات (30 948 100 دولار) والإيرادات الأخرى (24 542 500 دولار) للفترة المنتهية في 30 حزيران/يونيه 2019.

سابعا - موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ ما قرره وطلبتته الجمعية العامة في قرارها 320/73

الجمعية العامة

(القرار 320/73)

الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرارات والطلبات

القرارات والطلبات الموجهة إلى الأمين العام

يتضمن تقرير أداء البعثة للفترة 2018/2019 معلومات مفصلة في إطار الأنشطة الفنية والأنشطة البرنامجية الأخرى (انظر الفقرات 19-21) تحدد الأنشطة التي اضطلعت بها البعثة دعما لتنفيذ ولايتها، وكانت الأنشطة البرنامجية تهدف إلى تعزيز قدرات المؤسسات المحلية وبناء هياكل أساسية مرنة من أجل تحقيق السلام، بما في ذلك تجديد المعسكرات والمباني وتشييدها، وتوفير اللوازم والمعدات، وكذلك تنفيذ مشاريع بناء القدرات والتنمية المجتمعية.

في البعثة المتكاملة، تعمل لجنة استعراض الميزانية، التي يرأسها الممثل الخاص للأمين العام وتتألف عضويتها من القيادة العليا للبعثة، بوصفها الهيئة المكلفة داخل البعثة باتخاذ القرارات بشأن استخدام الموارد وبممارسة تفويض السلطة والحوكمة والرقابة على استخدام الموارد. وبالنسبة للفترة 2018/2019، تكبدت البعثة نفقات قدرها 1 105,7 ملايين دولار، وهو ما يمثل معدل استخدام للموارد نسبته 99,9 في المائة، مقابل نفقات قدرها 1 086,4 مليون دولار ومعدل استخدام للموارد نسبته 99,6 في المائة في الفترة 2017/2018. وتواصل البعثة تنفيذ جميع توصيات هيئات الرقابة ذات الصلة.

تطلب إلى الأمين العام أن يدرج في تقرير أداء البعثة معلومات مفصلة عن الأنشطة البرنامجية، بما في ذلك كيفية إسهام تنفيذ تلك الأنشطة في تنفيذ ولايات البعثات (الفقرة 14).

تشدد على أهمية الأداء العام للميزانية في عمليات حفظ السلام، وتطلب إلى الأمين العام أن يواصل تنفيذ توصيات هيئات الرقابة المعنية وأن يعدّ تقريرا عن ذلك في سياق تقارير الأداء (الفقرة 15).